تنمية الريف المصرى

المفهوم والأهداف

المرأة الريفية الصناعات الريفية

إعـداد

أسامة عبد الرحمن

المقدمـة

يعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات أهمية فى الاقتصاد العالمى والمصرى أيضاً لأن الانتاج الحقيقى لا يأتى إلا من الأرض فمهما بلغ الانسان من التقدم وميكنة أنشطته فلا يأكل إلا من انتاج الأرض بشكل مباشر أو من منتج دخلت عليه عمليه تحويليه منشؤه الأرض ونظراً لما يلعبه قطاع الزراعة من دور حيوى وفعال فى النشاط الإقتصادى ، ولقد شهد هذا القطاع تطوراً كبيراً خلال الفترة الماضية نظراً لما تم إدخاله من أساليب تكنولوجية حديثة ومتطورة انعكست على أداء هذا القطاع بصفة عامة وزيادة إنتاجية الفدان من معظم المحاصيل الزراعية بصفة خاصة ، كما يعتبر الركيزة الأساسية للتقدم والتطور وتحقيق الرفاهية لما يظفر به من إمكانات وقدرات إنمائية ، فهو المجال الرحب الذى يتسع ويجود بكل ما فيه لتحقيق التنمية الشاملة إذا تمت الاستفادة بأحدث ما يقدمه العلم من مبتكرات.

الإ أن قطاع الزراعة يعانى من عدة معوقات ومشكلات تحد من إنطلاقه من أهمها النقص الدائم فى الرقعة الزراعية فى الوادى والدلتا بسبب إقتطاع مساحات كبيرة لأغراض العمران وإقامة المشروعات ، بالإضافة إلى إنتشار الممارسات الخاطئة التى يقوم بها الزراع والتى من أهمها التجريف والتبوير ، والرى بالغمر ، وشيوع الأساليب الزراعية التقليدية ، والتمسك بالمحاصيل ذات الإنتاج المنخفض ، وذيوع العادات والتقاليد والقيم المتوارثة المثبطة لكل برامج التقدم والتطور.

لذا فقد وجب الاهتمام بتطوير وتنمية الزراعة بالتزامن مع تطوير الفلاح المنتج بشكل سريع وإلا فسنجد أنفسنا ضيوفاً على الاعانات العالمية التى لا تعطى بدون مقابل فإلى متى نظل هكذا نأكل ولا ننتج وقد كانت مصر مخزن قمح الامبراطوريات التاريخية فهيا معاً نملك قوتنا حتى يأتى اليوم الذى نملك فيه قرارنا.

الباب الأول
الريف والدولة

من هو الفلاح ؟

سعت بعض الهيئات إلى وضع تعريفٍ قانوني للفلاح في القوانين المصرية، إذ حاولت أن تُعَرّفه بأنه: هو من يزرع هو وأولاده وزوجته ما لا يزيد عن عشرة أفدنة ملكاً أو استئجاراً، وهذا تعريف عامٌ وقاصر، بالإضافة إلى كونه محاولة لإبعاد صغار وفقراء الفلاحين من الجمعيات الزراعية وحرمانهم من خدماتها عن طريق هذا التعريف الجائر، وذلك بتحويلهم إلى ما يُسمَّى بعمّال الزراعة وذلك لأغراضٍ تتعلَّق بتمكين مجموعةٍ من كبار الملّاك من التحكّم في السِّياسات الزراعية ومن ثَمَّ أرباحها طيلة الوقت كان يوجد ما يُسمى بعمّال التراحيل، وهم فلاحون يعملون بالأجرة في أي أرض مقابل الترحال من مكانٍ لمكان خدمةً للقمة العيش، وكانت حياتهم تتسم بالفقر المُدقع، ولم تكن لهم حقوق حتَّى على المستوى الإنساني، فقد كان يُنظر لهم على أنهم درجة أدنى من الفلاحين، وأخذت هذه الفئة تختفي من الرِّيف المصري بالتدريج إلى أن تلاشت تمامًا، إلا أنَّ تطبيق القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢م، كاد أن يُعيد عمّال الترحيلة مرة أخرى إلى الريف المصري بعد اختفائهم.

إنّ أعمال الفلاحة توظِّف ما يزيد على ثلث سكان العالم؛ وهو رقم كبير مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى في العالم، ويمثّل القائمون بأعمال الفلاحة في مصر والذين نطلق عليهم لفظ الفلاحين أكثر من خمسين بالمائة ٥٠% من سكان مصر وسنحاول عبر هذه الأسطر أن نقوم بتقديم تصوّر لمفهوم كلمة فلاح.

كانت المحكمة العليا ـ المحكمة الدستورية العليا فيما بعد ـ قد قررت بالجلسة العلنية المنعقدة أول إبريل سنة ١٩٧٨م؛ برئاسة السيد المستشار بدوي إبراهيم حمودة رئيس المحكمة وقتئذٍ؛ أنه :

يُقصد بالفلاح كل من تكون الزراعة حرفته ومصدر رزقه الأساسي، ولا يجاوز ما يملكه من الأرض الزراعية ثلاثة أفدنة أيًا كان نوع زراعتها.

وثار خلاف في الرأي حول مدلول لفظ الفلاح في مجالاتٍ عديدة، وكان الرأي أن المقصود ـ بالفلاح عند البعض: هو من تكون الزّراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الوحيد، بينما ذهب رأي آخر إلى أن المقصود بالفلاح هو: من يعمل في فلاحة الأرض، ويعتمد عليها في معيشته؛ سواء أكانت الفلاحة هي عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي؛ أم كان يجمع بينها وبين عملٍ آخر.

وفي المجال القانوني؛ وفي استعمال المشرع؛ فإنه لم يلتزم باصطلاح واحد في تسميته للفلاح، إذ استعمل: اصطلاح صغار الزراع، وصغار الفلاحين في المرسوم الخاص بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي الذي قضى في المادة ٩ منه بتوزيع الأرض المستولى عليها على صغار الفلاحين مشترطًا أن تكون حرفتهم الزّراعة، وقد عدل هذا المرسوم بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذي خفَّض الحدّ الأقصى للملكية الزراعية إلى مئة فدان على أن يتصرف مالك الأرض فيما يزيد عن هذا القدر إلى صغار الزراع الذين تعرفهم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، وقد صدر قرار هذه الهيئة رقم ١ لسنة ١٩٦٢ مشترطًا في صغار الزراع أن تكون حرفتهم الزراعة باعتبارها مورد رزقهم الرئيسي وفى مجال حماية الملكيات الزراعية الصغيرة؛ قرّر القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ حمايه صغار الملاك الزراعيين، وذلك بحظر التنفيذ على هذه الملكيات في حدود خمسة أفدنة، وقد عرفت المادة الأولى من هذا القانون الزراع في خصوص تطبيق أحكامه بأنه من تكون حرفته الأصلية الزّراعة، وكانت هي كل أو جل ما يعتمد عليه في معيشته سواء باشرها بنفسه، أو بواسطة غيره.

وفى المجال السياسي انتهى الشارع في المادة الثانية من قانون مجلس الشعب رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ إلى تعريف الفلاح بأنه: من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي، ويكون مقيمًا بالريف، ويشترط ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القُصّر ملكًا أو إيجارًا أكثر من عشرة أفدنة.

والفِلاحة تشتمل على أنواع كثيرة من التخصصات والتقنيات، بما في ذلك سبل توسيع الأراضي المناسبة؛ لنمو النباتات عن طريق حفر القنوات المائية وغيرها من أشكال الري ويظل كل من: زراعة المحاصيل على الأراضي الصالحة للزراعة، والأعمال المعاونة لها، والرعي الريفي للمواشي على المراعي، هي العمليات الأساسية للفلاحة، وينبغي أن يُوصف كل القائمين بها باسم وصفة الفلاح، سواء من كان يملك منهم أرضًا أو يستأجرها، أو ليس في حيازته أي أرض، لكنه يقوم بأعمال تساعد علي زراعة الأرض وتنميتها، أو تخصص في حصاد منتجاتها بطرق مختلفة؛ فالفلاح هو من يقوم بإنتاج الأغذية التي تشمل: الحبوب، والخضروات، والفاكهة، واللحوم.

لمحة تاريخية عن الريف المصرى بعد الفتح العربى:

بعد الفتح العربى لمصر أبقى الخليفة عمر بن الخطاب الأرض الزراعية في أيدي الفلاحين المصريين ووضع عليها الخراج ، إلا أنه ساوى بين الأرض العامرة والأرض المعطلة في استحقاق الخراج عليها حتى يضطر صاحب الأرض المعطلة إلى إصلاحها والعمل فيها ثم أفتى الإمام أبو حنيفة بإعفاء الأرض من الخراج إذا تعرض المحصول للآفات أو الغرق أو أية كوارث وتتابع الولاة على مصر من أمويين وعباسيين وثارت بينهم الفتن والإضطرابات ، وقام الأقباط بثورات متتابعة، ولكن استمر الفلاح المصري في إنتاج الخير لأن الولاة وخصومهم ابتعدوا عن الفلاح بمشاكلهم وتركوه يزرع واهتموا في أغلب الأحوال بالإصلاحات العامة في الري وإقامة الجسور والكباري، وكان من العادة أن يتم الاقتطاع من دخل الخراج للإصلاحات الزراعية، وبذلك كفى الفلاح شرهم ونعم بإصلاحاتهم فأنتج وزرع وحصد ومن هنا لم يكن غريباً أن تعم الثورات في المدن المصرية فى القرنين الأول والثانى من الهجرة.

بينما يظل الريف ينتج الخير كما اعتاد ونضرب لذلك أمثلة تاريخية . عمرو بن العاص أعطاه معاوية مصر طُعمة له يستأثر لنفسه بخراجها بعد أن ينفق على الجند ومصالح الريف وأحسن عمرو إصلاحات الريف وجنى الخير لنفسه وحين مات عمرو ترك عند وفاته ١٤٠ أردبا من الدنانير ، جاءته من خيرات الريف المصري.

ويذكر المقريزي أن أبا الحسين المارداني أحد الموظفين الكتاب لمؤنس الخادم كان إيراده من قرية مشتول وحدها ستين ألف إردب قمحاً ويقول المقريزي فتأمل ما أشتمل عليه هذا الخبر من سعة حال كاتب من كتاب مصر، كيف كان له في قرية واحدة هذا القدر من صنف القمح وكان أبو بكر المارداني قد حج اثنتين وعشرين حجة متوالية انفق في كل حجة مائة وخمسين ألف دينار ، وقد كان ذلك الرجل يصنع في العيد الكعك المحشو بالسكر المسمى افطن له وكان يخبئ فيه الدنانير الذهب ولذلك سمي افطن له والمقريزي بعد أن أورد هذه الأخبار وغيرها عن رخاء مصر في العصر العباسي الثانى قال يتحسر على أحوال مصر في عصر عسكر المماليك الجراكسة فتأمل ما يشتمل عليه عظم ما كانت عليه مصر وسعة حال الديوان ونحن اليوم في زمن إذا احتيج فيه إلى عمارة شيء من الأماكن السلطانية أخذوه من الناس بغير ثمن.

وفي خلافة المأمون العباسي ثار الأقباط ثورات متتابعة كان أعتاها في الصعيد حتى لقد استطاعوا طرد الموظفين العباسيين من المدن ، وجاء الخليفة المأمون الى مصر بنفسه في ١٠ محرم ٢١٧ هـ ، فعزل الوالي العباسي عيسى بن منصور الرافقي وعاقبه وحمّله مسئولية الثورة لأنه ظلم الناس وحمّلهم ما لا يطيقون وبعد أن قضى المأمون على الثورة أخذ يطوف بالقرى المصرية ، ومرّ بقرية صغيرة اسمها (طاء النمل فلم يدخلها لأنه إحتقرها ، فخرجت له صاحبة القرية واسمها مارية القبطية ، تصيح فيه أن ينزل عندها ، فاستجاب لها ، ونزل عندها بعسكره وقواده.

وكان معه أخوه المعتصم وابنه العباسي والقاضيان يحيى بن أكثم وأحمد بن داود وقد ذكرت الروايات أصناف الطعام الذي قدمته لهم المرأة مما ابهر الخليفة ومن معه وعندما عزم الخليفة على الرحيل جاءته بعشر وصيفات مع كل واحدة منهن كيس من ذهب قد تم ضربه في عام واحد أي انه إيراد عام واحد ومازالت بالخليفة حتى رضي بأخذ المال ، وقد أخذت المرأة قطعة من الطين وقالت يا أمير المؤمنين هذا وأشارت إلى الذهب من هذا وأشارت إلى قطعة الطين ثم من عدلك فأخذ منها المال واقطعها عدة ضياع ومائتي فدان بغير خراج ومن هذه الرواية تعرف أن الثورات والفتن في المدن المصرية لم تؤثر على وجود الرخاء في الريف طالما تركوا الريف في حاله وأصلحوا شأن الرى والصرف والكبارى والجسور، وعدلوا فى أخذ الضرائب بلا إرهاق للفلاح .

والأسباب كثيرة في تدهور مصر في عصر المماليك ، أهمها وصول الفتن المملوكية إلى الريف المصري وتدخل الحكومة المملوكية في حياة الفلاح المصري حيث تم توزيع الأراضي الزراعية اقطاعات على الأمراء المماليك من الصغير للكبير ، فدخلوا إلى أعماق القرى فأفسدوها بظلمهم وحمقهم وفسادهم ولو اقتصر فسادهم وظلمهم وتدخلهم على المدن والقاهرة وظل الريف بمنأى عن فسادهم لعاشت مصر كلها في رخاء مثلما كان عليه الحال قبل الدولة المملوكية ويبقى لنا من التاريخ العظة والاعتبار، وعنوان كتاب المقريزي هو المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار.

فالمماليك سلطة عسكرية تذكّرنا بحكم العسكر المصرى : ١٩٥٢ ٢٠١٢احتكر العسكر المملوكى كل السلطات وتدخلوا بعقليتهم العسكرية في كل شيء لتفسده وتزيده ظلماً وباستمرارهم في الحكم ازدادت الأحوال سوءاً وازداد الناس فقراً والأسعار ارتفاعاً.

فالمقريزي يذكر أن الأسعار ارتفعت في شهر رمضان سنة ٧٨٣ حتى بلغ الاردب القمح أربعين درهماً ثم وصل في ذي القعدة ستين درهماً ، ويقول إنّ ذلك جعل الناس يجأرون بالشكوى بعد أن كانوا يستنكفون منها يقول وكثرت الشكاية في الناس جميعهم فكانت الشكاية مما تجّدد ولم يكن يعرف بل أدركنا الناس إذا شكا الناس أحد من الناس حالة عُدّ عليه ذلك (أى عابوا عليه أنه يشكو)، فصرنا وما من صغير ولا كبير إلا وهو يشكو وبعد المقريزي ازداد الغلاء ووصل أردب القمح في أول رمضان سنة ٨٧٣ في عصر قايتباي ١٣٠٠ درهماً أي ارتفع القمح في نصف قرن من أربعين درهماً إلى ١٣٠٠ درهماً.

أليس هو نفس ما يحدث الآن ؟ حين نقارن بين الأسعار فى عهد عبد الناصر وقيمة الجنيه المصرى وقتها بأسعار هذه الآيام ومسكنة الجنيه المصرى فى مواجهة الأسعار وسعر الذهب وسعر العملات الأخرى من الدرهم والدينار والدولار؟ وفى العصر العسكر المملوكى والعسكر المصرى استمر السعر في ازدياد لأنه لا تغيير في السياسة التي لا تجيد إلا الفساد وضيق الأفق ولو اكتفى المماليك بإصلاح الري وتركوا الفلاح في حاله ينتج الخير لما تفاقم الأمر إلى هذا الحد وانظروا إلى حال الريف بعد قيام ثورة العسكر ١٩٥٢فقد أعادت فلسفة الحكم العسكري وتدخلت في كل شيء لتفسد كل شيء فأصبحنا نتمتع بالغلاء والديون والتضخم والتسول من الخارج

وبعد٦٠ عاما من حكم العسكر (١٩٥٢ : ٢٠١٢) ماذا جرى للريف المصرى ؟

قام عبد الناصر بإيجابيات منها إعادة توزيع الثروة الزراعية بما يعرف بالاصلاح الزراعى ، بتحديد الملكية الزراعية وتوزيع أراضى على الفلاحين وأقام السد العالى ، وأنشأ الجمعيات التعاونية ، وجعل للعمال والفلاحين نسبة النصف فى مجلس الشعب وتعليم أبناء الفلاحين والعمال.

ولكن إستحدث سلبيات أهمها تحكّم الحكومة فى الفلاح فأصبح مجرد حائز للأرض وليس مالكاً لها ، وتدخلت الحكومة فى كل شىء من خلال الجمعيات التعاونية وتحديد الدورة الزراعية وإرغام الفلاح على مقاومة دودوة القطن بالبوليس والتعذيب،وإلزامه بتوريد المحصول بالسعر الذى تحدده أى أعاد عبد الناصر نظام الاسترقاق بصورة عصرية شيوعية والايجابيات التى حققها عبد الناصر أثمرت سلبيات خطيرة ، فالسد العالى كان لا بد من مواجهة آثاره السلبية فى ضعف التربة بعد توقف السماد الطبيعى والغرين الذى كان يأتى مع الفيضان من قبل وإرتفاع مستوى المياه الجوفية بما يهدد الأرض الزراعية وأراضى العمران والمساكن وكان مفروضاً علاج هذا بشق ترعة تلتف حول السد العالى تحمل فرعاً جديداً يجلب الغرين ويفتح طريقاً جديداً للعمران موازياً للنيل واصلاحات أخرى لم يقم بها عبد الناصر بسبب نكسة ١٩٦٧ وبسبب العادة المصرية الأصيلة فى عدم الاهتمام بالتشطيب ، وإفساد الطبخة الفخمة بسبب قليل من الملح كما أن تعليم وتوظيف أبناء الفلاحين أدّى إلى تحولهم إلى عمالة زائدة من الموظفين تسهم فى تدخل البيروقراطية للدولة المصرية فى كل شىء لتعطّل كل شىء وتعقّد كل شىء وتفسد كل شىء هذا مهّد الطريق السريع للإنحراف ، فالموظف راتبه قليل ونفوذه هائل، وعلاج الفجوة بين المرتب القليل والنفوذ الكبير بالرشوة واستغلال النفوذ،خصوصا مع التوسع فى الادارة المحلية وتضخم نفوذها ومن السيئات فى هذا النظام الناصرى ظهرت فى عصر الانفتاح الذى جمع بين الأضداد رأسمالية السادات وإنفتاحه الاقتصادى مع نظام عبد الناصر وقوانينه الاشتراكية ، وعلاج الفجوة بين النقيضين وقوانينهما وقراراتهما المتضاربة يكون فى يد المسئولين من صغار كبار الموظفين وكبار صغار الموظفين،وهذا العلاج المطلوب للإستثمار يستلزم تفتيح المخ ، فالموظف المسئول الذى بيده تعطيل المشروع بل وحبس صاحبه بالقانون هو نفسه أيضاً الذى يملك إقرار المشروع بالقانون.

ولأنّ مرتبه قليل بل زهيد بالنسبة للقرار الذى سيتخذه والذى يمكن أن يدرّ عائداً بالملايين على صاحب المشروع فلا بد أن يستفيد من صاحب المشروع ، إما إستفادة مالية مباشرة أو مشاركة له عن طريق الزوجة والأبناء وهكذا مهّد عبد الناصر لفساد عصر السادات وكان الريف المصرى الأكثر تأثراً بهذا الفساد ، فتعاظمت الهجرة من الريف للقاهرة والمدن الكبرى فأحاطتها بالعشوائيات وسكن القبور، ونشرت بؤر الاجرام وملأت الشوارع بالمتسولين والبلطجية وأطفال الشوارع . وجاء الحل جزئياً فى هجرة العمالة المصرية والفلاح المصرى إلى دول الخليج والأردن ،وأثمر هذا هجر الأرض الزراعية وعودة المغترب ليبنى بيتاً جديداً من الطوب الأحمر على الأراضى الزراعية فتضاءلت مساحة الأرض المزروعة وتم تجريفها فى صناعة الطوب الأحمر، وتحولت القرى المصرية إلى نظام مشوّه ، لاهى مدينة ولا هى قرية انتشرت فيها المخابز والعمارات وفى شوارعها الضيقة يجرى التوك توك بينما تضاءل عدد الزرائب وعدد الأبقار والماشية والأفران المنزلية ، وأصبح الريف مثل المدن يعتمد على مزارع الدواجن والماشية بعد أن كان يزوّد المدينة بمنتجاته من الحبوب واللحوم البيضاء والحمراء ومنتجات الألبان بل صارت مصر كلها تعتمد على الخارج فى توفير رغيف الخبز الذى أصبح سلعة سياسية يستلزم المليارات لتدعيمه بحيث لو توقف دعمه سقطت الحكومة .

ووصلت مصر إلى الحضيض خلال ثلاثين عاماً من حكم مبارك؛ تناقصت مساحة الأرض الزراعية التى يقتاّت منها ملايين المصريين ، وأنفق مبارك البلايين فى تعمير الساحل الشمالى وخليج السويس وسيناء والبحر الأحمر ليس فى استصلاح الأراضى والتعمير، ولكن لراحة الفاسدين من عصابته.

أحوال العمال الزراعيين في مصر:

عندما اندلعت مقاومة قانون طرد المستأجرين من الأراضي الزراعية في عام ١٩٩٧ كانت هناك بعض التوقعات من جانب عدد من الثوريين أن يمتد الصراع ليشمل ليس فقط الفلاح الصغير المستأجر وإنما أيضا أقساما من الملاك الصغار والعمال الزراعيين لكن هذا لم يحدث، إذ ظلت المعركة محصورة في إطار صغار المستأجرين وهذا أمر أصبح بالذات فيما بعد مفهوما في سياق طبيعة المعركة وظروف الصراع الطبقي في مصر في المرحلة الراهنة.

لكن خطأ التوقع الذي وصل إلى درجة الانتصار الفجة عند البعض لا يعني على الإطلاق أنه لم يكن هناك أي أساس موضوعي للاعتقاد بأن هناك طاقات نضال هائلة لدى فئات الطبقة الفقيرة والمعدمة عدا المستأجرين الصغار، خاصة العمال الزراعيين، في الريف المصري على العكس من ذلك تماماً فالعمال الزراعيون الذين يعملون بأجر في مزارع الغير هم قاعدة أساسية للتغيير الثوري في الريف، وفي مقدور الطبقة العاملة أن تعتبرهم حلفاء طبيعيين لها لذلك فمحاولة التعرف على أحوالهم وشروط حياتهم تكتسب أهمية خاصة لدى الثوريين.

وتنقسم طبقة العمال الزراعيين إلى عمالة مؤقتة وعمالة دائمة والعمالة المؤقتة تتكون أساساً من صغار الحائزين ذوي الحيازات الصغيرة الذين لا يكفيهم عائد الأرض فيضطرون للعمل كأجراء لدى الغير، وهؤلاء بلغ عددهم ١٠٣ مليون عند مطلع الثمانينات أما العمالة الدائمة فتتكون من الأجراء المعدمين الذين لا يملكون أو يحوزون أي أدوات إنتاج أرض، ماشية، آلات وهؤلاء يمثلون نسبة هامة من إجمالي المنتجين المباشرين في الزراعة المصرية إذ بلغت نسبتهم ٤٩,٤ % في عام ١٩٧٦،وهي تتزايد بالتأكيد بسبب عمليات إفقار صغار الحائزين ، وبسبب طرد المستأجرين

وليس هناك أدنى شك في أن شروط عمل عمال الزراعة المأجورين تعد الأسوأ بين قطاعات الطبقة العاملة المصرية فهم يعانون من أعلى درجات عدم الاستقرر في فرص العمل، وهو أمر مفهوم في ظل موسمية العمل الزراعي، وفي ظل تزايد أعداد عمال الزراعة المؤقتين والدائمين بدرجة أكبر بكثير من تزايد طلب المالكين والرأسماليين عليهم وتؤكد دراسة أجراها مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية عام ١٩٩٢ أن أيام العمل الزراعي قد تناقصت في ٩١ / ١٩٩٢ إلى نحو ١٧٤,٣ يوم لكل مشتغل في المتوسط بعد أن كانت ١٨٢,٨ يوم لكل مشتغل عام ٨٦ / ١٩٨٧، ومعنى هذا أن عدد أيام العمل الفعلية لعمال الزراعة كانت ٨٦ / ١٩٨٧ لا تتجاوز ٦٣,٥%، ثم تناقصت في ٩١ / ١٩٩٢ إلى ٥٩,١ % من إجمالي عدد أيام العمل الممكنة نظريًا والتي تقدر بـ ٢٩٥ يوم لكل مشتغل في المتوسط .

وتفسر الطبيعة الطاردة للريف الناتجة عن الكساد والتحول الرأسمالي استمرار وتوسع ظاهرة عمال التراحيل الذين يبحثون عن فرصة خارج قراهم هؤلاء هم أفقر فقراء الريف المصري حيث يعملون تحت سيطرة مقاولي الأنفار ويتنقلون من مكان لآخر لمدد تتراوح بين ستة أسابيع لتصل أحياناً إلى عام كامل وهم يعملون في المزارع الرأسمالية الكبيرة وفي مشاريع البنية الأساسية الكبرى وفي صناعة التشييد والبناء ويبلغ عددهم حوالي مليون.

وبالتأكيد تنعكس كل هذه الظروف على الأجور التي يتقاضاها العمال الزراعيون فعلى الرغم من ارتفاع الأجور النقدية لعمال الزراعة في الثمانينات، إلا أن متوسط الأجر الحقيقي أي الأجر بعد إزالة أثر ارتفاع الأسعار قد انخفض فقد زادت الأجور النقدية من ٣٨٩ جنيه كمتوسط سنوي عام ٨١ / ٨٢ إلى ٤٨٤ جنيه عام ٨٤ / ١٩٨٥،في حين انخفض متوسط الأجر الحقيقي في نفس الفترة من ١٠٣ جنيه إلى ٨٢,٦ جنيه

كذلك تشير تقديرات البنك الدولي إلى انخفاض الأجور الحقيقية للعمال الزراعيين بنحو ٦٠ % في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩١أما البيانات الرسمية فتشير إلى أن الأجر الحقيقي قد انخفض في نفس الفترة تقريبا ١٩٨٦ – ١٩٩٢بنسبة ٥٠,٨ %، بالرغم من زيادة الأجر النقدي بنسبة ١٥,٧ % ويتماشى هذا التراجع في الأجور الحقيقية لعمال الزراعة مع الاتجاه العام للتراجع في أجور كل قطاعات الطبقة العاملة في الفترة من منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات، ولكن من الواضح أن معدلات إفقار عمال الزراعة كانت أعلى بما لا يقارن مع مثيلتها لدى عمال المدن فقد أوضحت إحدى الدراسات أن دخل العمال الزراعيين الدائمين المعدمين في ١٩٩١ / ١٩٩٢ كان يوازي ٣٧,٢ % من الدخل المتوسط لخط الفقر، أما دخل العمال الزراعيين المؤقتين الفلاحين الفقراء الذين يعملون موسمياً لدى الغير من حيازتهم ومن العمل المأجور مجتمعين فيمثل ٦٠,٣ % من دخل خط الفقر وكما هو متوقع فإن معدلات الاستغلال والإفقار لا تسير بشكل متساوي بين مختلف فئات العمال الزراعيين إذ تتعرض الفئات الأضعف من العمال الأطفال والنساء لدرجات أعلى من الاستغلال ويؤدي ارتفاع معدلات استغلال وانخفاض دخول العمال الزراعيين إلى تدني مستوى ونمط معيشة أسر هؤلاء العمال ٠

أما بالنسبة لفرص التعليم في أوساط العمال الزراعيين، فنجد أن معظم الدراسات والبحوث الميدانية قد أكدت على ارتفاع نسب الأمية بينهم بدرجة عالية فعلى سبيل المثال توضح إحدى الدراسات التي أجريت في ١٥ قرية بخمس محافظات عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ أن ٧٧ % من عينة العمال الأجراء المعدمون أميون، وأن نسبة الحاصلين منهم على شهادات لا تتجاوز ٤,٥ % الشهادات لا تزيد على الإعدادية وهذا أمر مفهوم إذا ما نظرنا إلى تكلفة التعليم التي لا يمكن أن تتحملها أسر يوازي دخلها ثلث خط الفقر.

لا يمكن فهم الوضع الطبقي للعمال الزراعيين وإمكانياتهم السياسية والتنظيمية،إلا في إطار تطور المسألة الزراعية في مصر الرأسمالية حيث ظهر العمال الزراعيون إلى الوجود مع نشوء الملكية الخاصة للأرض في أواخر القرن التاسع عشر، حينما ألغي نظام الاحتكار ووزعت الأراضي على أعضاء الأسرة المالكة وعلى أعيان الريف وقد ألغي في هذه الأثناء نظام السخرة ونشأ سوق حر للعمل الزراعي، فأصبح هناك من جانب طبقة لكبار الملاك ومن جانب آخر جموع واسعة من الفلاحين الصغار والمتوسطين ومن العمال الزراعيين.

كانت تلك المرحلة هي مرحلة اندماج الزراعة المصرية في السوق الرأسمالي العالمي عن طريق زراعة وتصدير القطن، وهو ما كان يعني أن على وحدات الإنتاج الزراعي المزارع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة أن تواجه ضغوط متزايدة ناتجة عن المنافسة العالمية عن طريق تخفيض التكاليف ورفع الإنتاجية وقد كان لارتفاع حدة المنافسة أكبر الأثر على الفلاحين من ذوي الحيازات الصغيرة الذين لم تستطع أعداد متزايدة من بينهم أن تصمد لتقلبات السوق فتمت إزاحتها وانحدرت إلى صفوف العمال الأجراء أو على الأقل اضطرت إلى الخروج للعمل بأجر لدى الغير لبعض الوقت وكان من نتيجة هذا أن ارتفعت بشكل مطرد نسبة العمال إلى إجمالي سكان الريف حتى وصلت إلى ٢٩ % عام ١٩١٧ ثم إلى ٣٣ % عام ١٩٤٧.

وبشكل عام أدى الإصلاح الزراعي في ١٩٥٢ والإصلاحات التي تلته إلى تقوية شوكة الفلاحين الأغنياء الذين سيطروا على عملية الإنتاج الزراعي سيطرة شبه تامة ففي عام ١٩٦١ كان أغنياء الريف يمثلون ١٦ % من مجموع الحائزين، بينما كانوا يحوزون ٦٢ % من المساحة المنزرعة وقد استأثر هؤلاء بالعمل الزراعي المأجور حيث تركز في حيازاتهم ٧١ % من مجموع العمال الأجراء الدائمين، و٢٥ % من العمال الأجراء غير الدائمين

واستأثروا أيضا بأدوات الإنتاج الأخرى عدا الأرض ٩٣ % من الجرارات، ٨٣ % من آلات الري الثابتة وبالرغم من استفادة أغنياء ومتوسطي الفلاحين من الإصلاح الزراعي، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يحولوا الزراعة بشكل واسع إلى فرع من فروع الإنتاج الرأسمالي الحديث، لأن رأسمالية الدولة استحوذت بشكل منظم على معظم الفائض الزراعي عن طريق التسعير والتوريد الإجباريين وغيرها من الأساليب وذلك بغرض تمويل مشروعها الطموح للتصنيع وهذه النقطة لها أهمية كبرى إذ تفسر لنا تباطؤ عملية التحول الرأسمالي في الريف المصري وما صاحبها من بقاء لطبقة واسعة من الفلاحين الصغار من الملاك والمستأجرين جنباً إلى جنب مع قطبي الإنتاج الرأسمالي الحديث المتنافرين: الفلاحون الأغنياء الرأسماليون والعمال الزراعيون.

وفي الحقبة الأخيرة للتطور الرأسمالي في مصر حقبة الانفتاح اندفعت الدولة على استحياء في البداية ثم بشكل سافر مؤخراً في طريق تحرير عملية الإنتاج الزراعي لحل مشكلة التخلف في الزراعة التي اتسعت في السبعينات حينما تراجع معدل النمو الزراعي إلى ١,٤ % في المتوسط، وانخفضت الصادرات وتجمدت المساحة المنزرعة تماماً ومضمون التحرير باختصار و إطلاق قوى السوق في عملية الإنتاج عن طريق رفع الدعم على المسلتزمات الزراعية، وإلغاء التوريد الإجباري، والتسليف المصرفي وفقاً لقواعد متشددة، وأخيراً إلغاء امتداد عقد الإيجار وإعطاء الملاك الحق في طرد المستأجرين وفي تحديد الإيجار وفقا لقوى السوق وهذه العملية في مجملها ستؤدي إلى تعريض الفلاح الصغير مالك أو مستأجر لعواصف وتقلبات السوق العالمي،وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى هلاك أعداد متزايدة من فقراء الحائزين في الريف الذين سيتحولون إلى عمال أجراء مؤقتين أودائمين، وسيؤدي من ناحية أخرى إلى تسريع التحول الرأسمالي في الريف عن طريق تركيز الأرض الزراعية في أيدي كبار الرأسماليين المتحالفين مع الفلاحين الأغنياء.

عبد الناصر والفلاحون:

بعد قيام ثورة يوليو بمصر صدر قانون الإصلاح الزراعي مبكراً في ٩ سبتمبر ١٩٥٢في عهد الرئيس محمد نجيب وطبقه جمال عبد الناصر وينص على تحديد الملكية الزراعية وأخذ الأرض من كبار الملاك وزعت على صغار الفلاحين المعدمين في تعديلات متتالية حددت ملكية الفرد والأسرة متدرجة من٢٠٠فدان لخمسين فدان للملاك القدامى وعرفت هذه التعديلات بقانون الإصلاح الزراعي الأول والثاني وأنشئت جمعيات الإصلاح الزراعي لتتولى استلام الأرض من الملاك بعد ترك النسبة التي حددها القانون لهم وتوزيع باقي المساحة على الفلاحين الأجراء المعدمين العاملين بنفس الأرض ليتحولوا من أجراء لملاك وصاحب هذا القانون تغيرات اجتماعية بمصر ورفع الفلاح المصري قامته واسترد أرضه أرض أجداده التي حرم من تملكها آلاف السنين وتوسعت بالإصلاح الزراعي زراعات مثل القطن وبدأ الفلاح يجني ثمار زرعه ويعلم أبنائه ويتولى الفلاحين حكم أنفسهم إلا أن الاستبداد السياسي كان باستبدال أحزاب الأقلية بحكم العسكر لمصر يصيبون ويخطئون يبنون السد العالي ويقرون مجانية التعليم من ناحية ويفسدون ويهدمون في جانب آخر ويجلبون على مصر عار هزيمة ١٩٦٧ التي محيت آثارها بانتصار أكتوبر١٩٧٣ ويظل الإصلاح الزراعي وقانونه وتعدل القوانين وتتحول أخيرا ملكية الأرض للفلاح لملكية قانونية كاملة عصر الرئيس محمد حسني مبارك حيث يستطيع الفلاح المصري المالك لحيازة بالإصلاح الزراعي أن يبيع ويشتري ويزرع ما يشاء.

عمال الزراعة والاشتراكية:

ينتمي العمال الزراعيون الأجراء الدائمون إلى الطبقة العاملة فهم لا يملكون إلا قوة عملهم التي يبعيونها بأجر للغير أما الفلاحين الفقراء الذين يعملون لدى الغير موسمياً فهم من أشباه البروليتاريا الذين ينتمون إلى طبقة العمال بالمصلحة وبظروف الحياة ، ولكن لا يزال يسيطر عليهم وهم الملكية والاحتفاظ بها وتنميتها.

غير أن هناك خاصية أخرى تميز عمال الريف عن عمال المدن وهي خاصية انغماسهم في حياة الريف المتخلفة فبالرغم من أنهم عمال بحكم وضعهم في علاقات الإنتاج،إلا أن عمال الزراعة المصريين يعيشون جنباً إلى جنب مع الفلاحين الفقراء في نفس البيئة وتحت ظل شروط متقاربة وتخلق شروط العمل في المزرعة المتوسطة أو الكبيرة بأجور متدنية وبشكل موسمي وفي ظل تباعد مكاني وقيم أبوية على خلاف من ظروف العمل في ظل نظام المصنع بالآلاف وتحت إدارة واحدة تخلق هذه الظروف وضعاً يصعب من تنظيم وتطوير وعي عمال الريف لذلك قلما يحدث أن تنشأ حركات احتجاج وإضرابات واعتصامات... إلخ في أوساط عمال الريف.

ولكن بالرغم من هذا، فعمال الريف قد أثبتوا روحاً ثورية فائقة في لحظات محددة من تاريخ الصراع الطبقي في مصر أبرز هذه اللحظات هي ثورة ١٩١٩ عندما اندلعت انتفاضة عمال الزراعة في مختلف القرى وتميزت بثوريتها ضد كبار الملاك وضد رموز النظام الطبقي المسيطر وتعطى هذه التجارب الثورية الدليل على أن عمال الزراعة الريفيين ينتفضون في ظل ظروف ثورية تعم البلاد بأسرها وتشدهم بموجتها الهادرة في إطارها.

الاتحاد التعاونى الزراعى:

يعيش أكثر من ٥ ملايين فلاح يشكلون بأسرهم حوالى٥٥% من السكان فى مصر تحت مظلة الاتحاد التعاونى الزراعى ويتكون مجلس إدارة الاتحاد التعاونى من ١١٢ عضو يمثلون الجمعيات المركزية وتبلغ عدد الجمعيات النوعية المركزية١٤جمعية مثل جمعيات منتجى البطاطس والقطن و٢٢جمعية مركزية للائتمان الزراعى و١٨جمعية مركزية للإصلاح و١١جمعية مركزية للاستصلاح ، ويبلغ عدد الجمعيات الزراعية بالقرى ٥٨٥٦ جمعية تعاونية

و٢٢٢ جمعية بالمراكز ١٢٤ جمعية تعمل على مستوى المحافظات و١٥جمعية تعمل على مستوى الجمهورية كما يبلغ عدد أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الزراعية ٣١ ألف عضو ونظم القانون والدستور المصرى أهداف وانشطة ودور التعاون فى تحقيق التنمية الريفية وتطوير الزراعة وتحقيق الأمن الغذائى وتطوير القرية من كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ورفع مستوى معيشة الفلاحين وتعميق قيم المشاركة والتنمية والعمل الجماعى والممارسة الديمقراطية الشعبية .

الباب الثانى
القرية المصرية

القرية:

مكان يتجمع فيه مجموعة من الناس ويستقرون فيه، ويكوّنون فيه مجتمعا خاصاً بهم، وعادة ما يتراوح عدد سكانه ما بين المئة والعشرة آلاف وسكان القرى قد يكونون من قبيلة أو عشيرة أو عائلة واحدة ، وقد يكونون من عدة عائلات مختلفة.

وعلى الرغم من أن القرية تقام في الغالب في مناطق ريفية زراعية، إلا أنها أحيانا تكون في مناطق حضرية ذات جوار ريفي، مثل قرية صايفي في بيروت بلبنان، وقرية هامبستيد في لندن, كثيرا ما تضم القرية الواحدة بضع عائلات فقط ، كما تتميز بيوتها عادة بالبساطة واعتماد أهلها على المواد البسيطة في البناء، كالطين والخشب، ودائما ما يسكن البيت عائلة واحدة،أو تسكن العائلة الواحدة عدة بيوت متقاربة.

وتاريخياً تشكل القرية مجتمعاً زراعياً صغيراً، وأحيانا يمثل الحرفيون فيه جزءاً واضحاً وحين جائت الثورة الصناعية نمت العديد من القرى وكُونت فيها المصانع التي اجتذبت المزيد من السكان العاملين ، وتحولت القرية إلى بلدة أو مدينة كبيرة وقد حدث تغير تدريجي في أسلوب الحياة في القرى على مستوى العالم نظراً لدخول وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا إليها.

وعلى الرغم من تنوع أشكال القرى، إلا أن معظمها يشترك في صفات محددة منها صغر الحجم، وقلة عدد السكان، بالإضافة إلى الترابط الاجتماعي الكبير الذي يسود بين أفراد القرية الواحدة خصوصاً إذا ما قورنت بالمدينة والمجتمع المدني، كما أن البيوت في القرى تشيد على مقربة من بعضها البعض.ولعل السبب في ذلك هو حب التقارب والمؤانسة بين أفراد القرية الواحدة، أما الأراضي المحيطة بهذا التجمع من المنازل فإنها تستغل للزراعة .

ومن أهم الأشكال التي تكون عليها القرى:

القرى المبعثرة: وتتألف القرية في هذا النمط من مجموعة من المساكن المتباعدة والتي تنتشر على مساحة واسعة وتخضع جميعا لإدارة واحدة واسم واحد ويوجد هذا النمط في أستراليا ونيوزلاند ومناطق أخرى من العالم وتوجد في مصر أيضاً في محافظات مصر العليا مثل اسوان وقنا ويعيب هذا النمط العزلة وزيادة حركة السكان وارتفاع تكاليف البنية الأساسية وارتفاع تكاليف الخدمات العامة.

القرى المتكتلة: وهي نمط آخر يظهر بصورة خاصة في السهول الفيضية ودلتا الأنهار ووسط الأراضي الزراعية الخصبة وتمثل نمط سائد في أغلب دول العالم، كما تتميز بكبر مساحتها العمرانية وأحجامها السكانية ويتميز هذا النمط بالاندماج الاجتماعى للسكان، وانخفاض تكاليف البنية والخدمات.

مفهوم التنمية الريفية:

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، ومن المفيد أن نعرض أهم تعريف للتنمية وأشملها، لما تضمه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل والاستمرار بها وهو:عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب. لكن يمكن تعريف التنمية الريفية بما يلي: تشكل التنمية الريفية مسلسلاً شمولياً، مركباً ومستمراً يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للسكان القرويين وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعمل على رفع جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.

أهداف ومتطلبات التنمية الريفية:

من أهم الأهداف الاقتصادية الخاصة للتنمية الريفية التي تسعى لتحقيقها بشكل خاص ما يلي:

- إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية والإجتماعية والمؤسسات الاقتصادية، والتعاونيات الحرفية العاملة بالأرياف.

- التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار المزارعين بما يسهم في رفع كفاءتهم الإنتاجية.

- تنويع أنشطة الإنتاج غير الزراعية لتعزيز دخل السكان وتوفير فرص العمل الريفي.

- التغلب على التحديات التي تواجه صغار المزارعين ومن أهمها إنخفاض دخل صغار المزارعين .

- رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الزراعية ٠

- تنويع الأنشطة الزراعية لصغار المزارعين.

وتتطلب التنمية الريفية الدائمة مشاركة متنوعة من جميع الجهات والمؤسسات والهيئات وأفراد المجتمع المتأثرين بنواتجها في عمليات التخطيط والإدارة والتقويم، وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف إلى عدة أمور منها:

ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية.
٢- الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية.
٣- إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية.
٤- تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنمية الريفية عن طريق التمويل الذاتي.

٥- الحرص على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي.
٦- مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب حل مشكلات التنمية.

ولوضع إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية الدائمة، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، والتركيز على البرامج التي تتلاءم مع بيئة الريف، وإشراك جميع الأطراف في عمليات بناء الإستراتيجية الوطنية وفق المناهج الحديثة للتخطيط الاستراتيجي.

ويمكن بناء رؤية علمية إستراتيجية للتنمية الريفية بإتباع الخطوات الآتية:
١- تحديد الأسس والمحددات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي.
٢- تحديد المشاركين في عمليات التحليل والتقويم والتشخيص وتحديد الأولويات المرغوبة للتطوير.
٣- تحديد منطلقات الرؤية العلمية الإستراتيجية ومجالاتها.
٤- تشخيص الواقع من خلال عمليات البحث والتحليل والتقويم.
٥- تحديد الأولويات المرغوبة والآمال المطلوب بلوغها في ظل الأسس والمحددات ومنطلقات الرؤية.
٦- صياغة الرؤية العلمية في إطارها العام.
٧- تحديد الأهداف العامة للرؤية.
٨- تحديد الأهداف الإستراتيجية.
٩- وضع الخطط للبرامج والمشروعات اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للرؤية العلمية الإستراتيجية.
١٠- تحديد جهات التنفيذ ومعايير ومؤشرات التحقق للأهداف الإستراتيجية.

إهمال القطاع الزراعي والأزمات الاقتصادية:

القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي يمكن أن تزيد من قوة الاقتصاد ورفع مستوي معيشة المواطن ويمتلك أهم مقومات الحياة الضرورية كما أن الاهتمام بالصناعة والتجارة أمر هام إلا أنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن الاهتمام بالزراعة أولاً لأنها تعد الركيزة الأساسية التي غابت عن اهتمام المسئولين السابقين ولأن الاقتصاد المصري لن يقوم إلا بالاهتمام بالفلاح المصري الذي عاني الويلات خلال المرحلة الماضية من مافيا استيراد القمح وسجون بنك التسليف ولعبة الأسعار في الأسمدة والمحاصيل الاستراتيجية التي تم تدميرها.

كما أن الاهتمام بالقطاع الزراعي في مصر يعد هو الحل الأمثل للعديد من الأزمات الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل والتي يمكن أن تحل المشكلة الرئيسية لقطاع كبير من الشباب وهي مشكلة البطالة لأنها تستوعب نحو٢٧% من حجم الأيدي العاملة في الاقتصاد المصري, وارتفاع أسعار المواد الغذائية يعد سبباً رئيسياً في ارتفاع معدل التضخم .

وهجرة الأيدي العاملة من الريف إلي المدن للبحث عن فرص عمل وتكدس المرور ويزيد من ارتفاع أسعار السكن وصعوبات أخري يمكن حلها بإقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة بالريف وهذا سيجعل كثيرا من الشباب لا يفكرون في هجرة الريف المصري لذا يجب توفير فرص عمل لائقة لكل أبناء الريف ومعالجة المشاكل الناتجة عن البطالة ودعم الحقوق الثقافية لنهضة وتنوير الريف من خلال رفع الوصاية عن مراكز الشباب الريفية وانشاء نواد رياضية وفنية بكل قرية ومركز ومدينة وتطوير المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الثقافية التي تعمل في الريف بحيث تقوم بأدوار تنويرية وتثقيفية وتعليمية للنهوض بالريف.

وقال رئيس شعبة القصابين بالغرفة التجارية بالقاهرة أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع سعر اللحوم هو عدم مقدرة الفلاح علي تربية العجول البتلو لانهيار كل خدمات البنية التحية بالمناطق الريفية وارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج وأدوات الزراعة بالإضافة إلي الأزمات الأخري من ارتفاع الأسعار العالمية مما اضطر الفلاحين إلي بيع أمهات البقر والجاموس فتم ذبح معظم الإناث من الثروة الحيوانية وهذا أدي إلي ارتفاع أسعار الجلود للصناعات الجلدية فأصبحت تستورد انتاجها من الخارج وارتفاع أسعار اللبن خلال الفترة الأخيرة إلي١٠٠% وهذا بالطبع أدي إلي ارتفاع أسعار منتجات الألبان فبعد أن كان الفلاح المصري يصنع الجبن والزبدة والقشدة أصبح مستهلكاً وانضم إلي طابور المستهلكين في مصر واهمال زراعة القطن تسبب في توقف العديد من مصانع الغزل في مصر وأصيبت مصانع النسيج خلال الفترة الأخيرة بكارثة كبري لأن محصول القطن لايكفي احتياجات الصناعات المحلية وهنا بدأت ثورة رجال الأعمال وأصحاب مصانع الغزل والنسيج تطالب بوقف تصدير القطن لتوفير احتياجات المصانع ويعاني قطاع صناعة الأخشاب من نقص حاد في الأخشاب لأننا لانمتلك غابات طبيعية وهذا يجعل الكثير من صناع الأثاث يستوردون المنتجات الأولية من الأخشاب من الخارج لإقامة صناعتهم.

مشاكل القرية المصرية وسلبياتها:

ومن أهم المشاكل التى تعانى منها القرية المصرية التزايد المطرد فى عدد السكان وإستمرار تآكل الأراضى المزروعة نتيجة لزيادة الكتلة العمرانية السكنية من جانب وزيادة عمليات التجريف من جانب أخر وعمليات التبوير لصالح إنشاء مشروعات خدمية أو صناعية أو مرافق عامة من جانب ثالث بالإضافة إلى وجود ظاهرة تفتيت ملكية الأراضى الزراعية حيث يقوم معظم الورثة بتقسيم قطعة الأرض التى يرثونها إلى مساحات صغيرة لا تساعد الفلاح على أن يعيش فى مستوى مناسب ,

كما أنها لا تمثل وحدة إنتاجية إقتصادية وتقدر مساحة الأراضى التى يكتسحها التوسع العمرانى بحوالى ٦٠٠٠٠ فداناً سنوياً مما يترتب عليه إنخفاض نصيب الفرد من هذه الأرض .

بالإضافة إلى حدوث تغير نوعى فى العمالة المشتغلة فى الريف حيث أصبحت تضم شرائح عديدة من المهن والحرف التى لا صلة لها بالزراعة مع وجود إتجاه متزايد نحو الإعتماد على العمالة المأجورة بسبب هجرة العمالة الزراعية سواء بالهجرة الداخلية أو الخارجية دون أن يصاحب ذلك إحلال الآلة الزراعية بالقدر الكافى محل العمل اليدوى كما تغيرت نظرة الفلاح للأرض بعد أن أصبح يقارن بين الدخل الناتج عنها والدخل المتولد عن الأنشطة الأخرى كما تغير شكل عمران القرية حيث أصبح ربع مساكن القرى تقريباً تتخذ نمط الشقة السكنية بدلاً من المنزل الريفى التقليدى وذلك بسبب ضيق المناطق السكنية وقوانين البناء التى تحد من البناء على الأراضى الزراعية الأمر الذى غير من نمط المعيشة للفلاح وسلوكياته كما أثرت مشاريع مد المرافق والخدمات العامة وشبكة الطرق والإتصالات على القرية المصرية وعلى نمط المعيشة للفلاح بأثر سلبى لم يكن فى الحسبان عند التخطيط لتوفير وبناء تلك المشاريع فقد كان الهدف الأساسى من بناء تلك المشاريع هو الإرتقاء بالبيئة العمرانية للقرية والنهوض بمستوى معيشة الفلاح من خلال نهضة شاملة فى جميع المرافق من توفير المياه النقية وعمل مشاريع للصرف الصحى ومد القرية بالكهرباء ووسائل الإتصال وشبكات الطرق ثم التنمية الإجتماعية للمجتمع الريفى تشارك فيها كل الأجهزة المعنية من ثقافة وإعلام وشئون إجتماعية ومحو أمية وغيرها وأخيراً التنمية الإقتصادية بهدف رفع إنتاجية القرية وإسهامها فى التنمية الإقتصادية الشاملة للبلاد .

ففى مجال مد شبكات المياه النقية إلى القرية كان الهدف الأساسى هو توفير المياة العذبة للسكان وللحد من الأمراض الناتجة من تلوث المياه من الترع إلا أن إستهلاك الفلاح من المياة زاد بمعدلات كبيرة حيث فقد الفلاح حرصه على نقطة المياه التى كان فى السابق يحصل عليها من الزير كما ساعد على ذلك سوء حالة مواسير التغذية بالمياة وعدم عمل صيانة لها مما ساعد على زيادة الفاقد من المياه بالرغم من ذلك فلم يواكب مشاريع مد القرية بالمياة مشاريع مماثلة لحل مشكلة الصرف الصحى بها حيث أدى زيادة كمية المياة المصروفة إلى حد عدم تمكن البيارات وخزانات التحليل من إستيعابها الأمر الذى أدى إلى تسرب كميات كبيرة من الماء الملوث إلى الترع والتربة مما أدى إلى تلوث القرية وأثر ذلك على الزراعة وعلى صحة الفلاح .

أما فى مجال توصيل شبكات الكهرباء إلى القرية فقد كان الهدف الأساسى هو إنارة القرى وإدخال وسائل الإتصال والإعلام بها لزيادة وعى الفلاح بمشاكله وحياته إلا أن ذلك إنعكس بشكل سلبى على نمط معيشة الفلاح حيث زاد إستهلاك الفلاح من الطاقة الكهربية أكثر مما هو متوقع وذلك راجع إلى سوء إستغلاله للكهرباء فى الإنارة وإسرافه فى تشغيل أجهزة الراديو والتلفزيون والثلاجات والمراوح وغيرها من الأجهزة, الأمر الذى حد من خروج الفلاح مبكراً إلى أعمال الزراعة .

أما بالنسبة لبناء مبانى الخدمات فى القرية سواء كانت تعليمية أو إدارية أو صحية أو تجارية أو غير ذلك فهى لم تؤدى الهدف المطلوب منها على الوجه الأكمل لعدة أسباب منها غياب الرقابة الإدارية عليها وضعف الكوادر العاملة بها وقلة أعمال الصيانة لها الأمر الذى أدى إلى تدهور مستوى الأداء بها هذا بالإضافة إلى أن كل مشاريع التنمية وتوفير الخدمات للقرية كانت تنشأ على الأراضى الزراعية , أى أن الأجهزة الحكومية كانت هى القدوة فى تبوير الأرض الزراعية بهدف توفير الخدمات العامة للقرية.

ومن الأمثلة على ذلك ما حدث عندما بدأ التفكير فى إنشاء الجامعات الإقليمية ومنها جامعة الزقازيق فقد كان من المفروض أن تنشأ الجامعة على أرض صحراوية بالقرب من مدينة بلبيس وهى على مقربة من مدينة الزقازيق إلا أن القرار السياسى والتوجه الحكومى أمر بإنشاء الجامعة داخل مدينة الزقازيق وعلى أراضى زراعية بهدف تنمية المناطق الريفية وتوفير فرص التعليم الجامعى لهم ونتيجة لذلك فقد أنشأت الجامعة بإداراتها وكلياتها والخدمات بالجامعة وسكن أعضاء هيئة التدريس والمبانى الخدمية سواء كانت تجارية أو صحية أو تعليمية لمنطقة سكن أعضاء هيئة التدريس وغير ذلك كله أنشئ على أرض زراعية الأمر الذى كان له أثر سلبى على البيئة الزراعية للمنطقة على المدى البعيد .

إنهيار البنية الأساسية في الريف المصري:

تقرير حقوقى يعلن عن انهيار خدمات البنية التحتية بالمناطق الريفية فى مصر فمعدلات البطالة فى الريف المصرى وصلت إلى ٦٠% و معدلات الفقر إلى أكثر من ٧٥% ومنازعات الأرض فى مصر خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ نتج عنها ١٣٠ قتيلاً وإصابة ٨٥٠ مواطناً وحبس ١٢٣٤ آخرين.

من هنا نادى عدد من المنظمات الحقوقية فى مصر والجمعيات التعاونية بضرورة كفالة أبسط الحقوق التي تتمثل فى وقف حبس الفلاحين المتعثرين فى سداد ديون البنك الزراعي وإلغاء جميع الغرامات والفوائد التى للبنك على الفلاحين مع قروضهم التى تقل عن ١٠٠ الف جنيه وإسقاط ٧٥% من أصل القرض عن ما يزيد قرضه على ١٠٠ ألف جنيه، ووقف انتهاك مؤسسات الدولة لحقوق الفلاحين وتمليك الفلاحين أراضي هيئة الإصلاح والأوقاف والأملاك التي يزرعونها منذ عشرات السنين،وتوفير ودعم تكاليف ومستلزمات الإنتاج الزراعي للفلاحين حيث أنهم أولى بالرعاية من رجال الأعمال.

كشف التقرير عن إنهيار خدمات البنية التحتية بالمناطق الريفية وزيادة معدلات البطالة فيها إلى ٦٠% و ارتفاع معدلات الفقر إلى أكثر من ٧٥% وانتشار معدلات الجريمة كالسرقة والنصب فى المناطق الريفية إلى أكثر من ٨٥% مقارنة بعام ١٩٨٠بالإضافة إلى إنهيار منظومة القيم الاجتماعية التى كانت الحصن الحصين للريف المصري،وهذا بجانب الاستخدام المفرط للمبيدات المهجورة والمحظورة وتدهور أوضاع البيئة الريفية.

الشئ المؤسف الذى أعلنه التقرير أنه رغم المليارات التى تعلن عنها الحكومة للاستثمارات الأجنبية التى تتركز فى قطاع البترول فإن الاستثمارات الأجنبية فى قطاع الزراعة تبلغ حوالى ٧٦ مليون دولار، وهو من وجهة نظر التقرير مبلغ ضئيل لأن هذا الرقم يعبر عن حجم مأساة سياسية للحكومة المصرية تجاه قضايا الزراعة والغذاء فهذا المبلغ لا يزيد عن ١% من حجم الاستثمارات الاجنبية فى قطاع البترول.

وأصبحت الكارثة متمثلة فى تضحية الحكومة المصرية بزراعات القطن والقمح والذرة واستبدلتها بالاستثمارات فى قطاع التجارة، وضاعت الأرض الزراعية فى تجارة العقارات والسلب، ووسط كل هذه الأوضاع تدهورت حقوق الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

قال التقرير أنه بحلول عام ٢٠١٠ ازدادت مشاكل الفلاحين من نقص المياة وتلوثها وتبوير الأرض ورفع سعر طن السماد من ١٢٠٠ إلى ١٤٠٠ جنيه وانعدام حوافز الإنتاج وازدياد الفساد لدرجة إستيلاء بعض نواب مجلس الشعب على حوالى ٣ مليارات جنيه بدعوى دعم قرارات علاج الفقراء على نفقة الدولة وهى جريمة ينبغى أن تقال فيها الحكومة.

والشئ المؤسف أن يتم ذلك الفساد من بعض أصحاب النفوذ بالصرف على عمليات زرع الشعر وتركيب العدسات رغم إنتشار السرطانات وفيروس C والفشل الكلوي الذي أكل أجساد المصريين فى الريف والحضر.

على جانب آخر طالب التقرير بضرورة دعم التعاونيات بإعتبارها ترابط بين الفلاحين على أساس من الحقوق والالتزامات المتساوية للتغلب على ما قد يعترضهم من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية أو القانونية وتستهدف التعاونيات تلبية احتياجات الأعضاء والمستهلكين وتمثل نحو ٨٠% من شعب مصر، وتضم الأسر التعاونية المصرية نحو ١٢ مليون عضو فى إطار ١٨ ألف منظومة تعاونية.

أشار المدير التنفيذى لمركز الأرض لحقوق الانسان أن القطاع التعاوني فى مصر كنظام اقتصادي واجتماعي بما يحتله من مكانة فى القطاع الريفي قد تأثر سلباً بتطبيق سياسات السوق الحر وأصبح قطاع ميت ليس له دور.

الباب الثالث
المرأة الريفية

المرأة الريفية في مصر أمس واليوم:

تعد حضارة مصر القديمة من أقدم الحضارات الكبيرة المستقرة ذات القيم الراسخة وذلك منذ اكتمال الوحدة السياسية والاجتماعية الكبيرة للمجتمع المصرى القديم فى أواخر الألف الرابع قبل الميلاد ، وكانت الأسرة المصرية القديمة تتفق آراؤها تماما مع آرائنا فلا شي ء فيها من أفريقيا البدائية وتختلف عاداتها عن العادات الشرقية وكانت الوحدة الاجتماعية العادية هى الأسرة الصغيرة المستقلة وتتكون من الوالدين ومن أطفال تحت رعايتهم وقد تنوعت عوامل الاستقرار الأسرى بتنوع الظروف الثقافية والاجتماعية وكان من أكثرها فاعلية نوع من التوازن السوى الذى عدلت به القيم المتوارثة بين أوضاع الزوجين فى الأسرة وقد أباح المجتمع المصرى القديم نشاط المرأة فى ما ناسبها من مجالات الحياة الخاصة والعامة وشئونها المدنية والدينية وفى ما ناسب قيمه هو وتقاليده ومعتقداته إلى جانب دورها الرئيسى فى رعاية بيتها وزوجها وتربية صغارها كما أتاح لها من صور المساواة أو العدالة الاجتماعية ما تميزت به عن أوضاع الإناث فى كثير من المجتمعات القديمة الأخرى المعاصرة لها فى الشرق والغرب على حد سواء وقد بلغ الأمر بكاتب اغريقى أن رد مكانة المرأة فى مصر القديمة إلى إرادة دينية قديمة ونسب إلى المعبودة إسه إيزيس فى سياق مديحه لها أنها هى التى جعلت أهمية المرأة معادلة لأهمية الرجل ،وعلى هذا فإن التاريخ الإنسانى يشهد للمرأة المصرية القديمة مشاركتها للرجل فى بناء أول ثقافة إنسانية عرفها التاريخ وأثرت بشكل مباشر على تطور البشرية إلا أن مكانة هذه المرأة ودورها فى بناء مجتمعها قد تأثر سلبياً بعد الاحتلال الأجنبى لمصر كما أدى إلى تخلفها تبعا للتخلف الذى عانت منه البلاد.

وعن الموقف الحالي للمرأة الريفية فالمرأة الريفية هي المرأة التي تسكن في قري الريف وتشتغل بالزراعة أو يشتغل زوجها أو عدد من أفراد أسرتها بالزراعة وتلعب المرأة الريفية علي مستوي العالم كله دوراً رئيسياً في الزراعة والتنمية الريفية ومع هذا فان المرأة الريفية وبالذات في البلاد النامية هي اقل الفئات التي تستفيد من النمو الاقتصادي ومن عمليات التنمية، ولازالت كلمة فلاح تعني الرجل عند واضعي السياسات ومخططي التنمية وقد ذكر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية ١٩٩٥ أن النساء يمثلن ٧٠% من الفقراء في العالم وثلثي الأمية فيه كما أنهن يشغلن ١٤% فقط من الوظائف الإدارية، ١٠% من المقاعد البرلمانية، ٦% من وظائف الوزراء.

وتعاني المرأة من الجوع وسوء التغذية أكثر من غيرها علي الرغم من أنها تسهم أكثر من غيرها في التخفيف منهما فهي تزرع نسبة كبيرة من الأغذية المخصصة للاستهلاك المحلي وعندما يتوافر لها الدخل تكون أكثر ميلاً من الرجل إلي إنفاق قسم كبير منه علي تغذية الأسرة غير أن الظروف تأخذ بخناق المرأة فان هي أنفقت الساعات الطوال في إنتاج المحاصيل النقدية انخفض الوقت الذي يمكن أن تخصصه لأسرتها والسهر علي تربية الأطفال والرعاية الصحية وتأتي الهجرات والحروب كي تزيد المشكلة تعقيداً وتسهم في زيادة مشكلة تأنيث الفقر ففي حين ترتفع أعداد الأسر الريفية التي ترعاها المرأة تظل المرأة محرومة من الأرض والقروض والتكنولوجيا وخدمات الإرشاد علي الرغم من أن المرأة تمثل جانباً كبيراً من الحل للعديد من المشكلات التي يعاني منها الريف وفي أحد تقارير منظمة الفاو عن الأنشطة المتنوعة للمرأة الريفية أنها تعد مسئولة تماماً عن تغذية الأطفال خصوصاً في المراحل الحرجة للنمو ،وبالإضافة إلي ذلك فهي تعتبر مورد رئيسي للمنتجات الغذائية وإعدادها لبقية أفراد الأسرة وبصفة عامة فان هذا الطعام يكون من إنتاج الأسرة وقد أوضحت الأبحاث أيضاً أن المرأة تقضي وقتاً طويلاً للعمل

كما تدر دخلاً يصرف في الاحتياجات المنزلية ودورها في هذا المجال أكبر بكثير من دور الرجل هذا بالإضافة إلي شرائها الطعام للأسرة من مالها الخاص وقد ذكر التقرير أيضاً أن نسبة مشاركة المرأة في الإنتاج الزراعي في أفريقيا تبلغ من ٦٠ – ٨٠%، وفي آسيا تبلغ ٥٠%وفي أمريكا اللاتينية تبلغ مشاركتها ٤٠%.

وللمرأة كذلك العديد من الأدوار الأخرى منها التنشئة الاجتماعية ورعاية الأطفال وجمع الحطب ونقل الماء إلي المنزل وطهي الطعام والمشاركة في إنتاج الطعام وتسويق المحاصيل والصناعات المنزلية ، رعاية المحاصيل، رعاية الحيوانات.

وفي المناطق الريفية في البلاد النامية تعمل المرأة حوالي ١٦ ساعة في إنتاج وتسويق وإعداد الطعام وجمع الوقود والمياه والقيام بالأعمال المنزلية بالإضافة إلي تربية الأطفال ومع ذلك فأغلب النساء الريفيات لا يحصلن علي دخل من أعمالهن هذه وفي الحقيقة فالمرأة في البلاد النامية تعمل أكثر من الرجل بما يوازي الثلث ولا يحصلن إلا علي عشر أجر الرجل.

دور المرأة الريفية في التنشئة الاجتماعية:

من أهم تحديات المستقبل بناء جيل قادر علي تحمل أعباء التنمية ومسئولياتها ، وقادر علي العطاء قويم الخلق وهنا يأتي أهم وأعظم أدوار الأسرة والمرأة لها الدور الأكبر في التنشئة الاجتماعية، ويعتبر دورها دوراً رئيسياً ، لذا فان إعدادها وتنمية قدراتها كأم من أهم الأمور حتى تستطيع القيام بدورها كاملاً فالمرأة هي المربي والمعلم لأبنائها، وبقدر ما تعطي لهم من رعاية وتفهم وحنان بقدر ما تؤثر في شخصياتهم ونظرتهم للمجتمع واستعدادهم للاندماج فيه والعمل من أجله كمواطنين صالحين،والمرأة هي التي تغرس في النشء السلوك الاجتماعي المقبول والسلوك البيئي السليم

أي أنها البيئة الأولي في تنمية العنصر البشري وهو العنصر الذي لا ينضب وهناك علاقة موجبة مضطردة بين ما تعطيه المرأة للنشء وبين مستوي ثقافتها ودرجة تعليمها،فالتعليم يساعد علي تبني الاتجاهات الايجابية نحو المحافظة علي الصحة والتنمية البيئية، ويساعد علي اتباع الأسلوب العلمي السليم خلال استخدام الإنسان للموارد البيئية.

المرأة الريفية والإنتاج الزراعي:

تمثل المرأة نصف المجتمع ، لكن الأمر يتغير إذا جاء الحديث عن دورها في الأنشطة الاقتصادية ، بل إن دورها يتفاوت من نشاط اقتصادي لآخر حيث يمكن الإشارة إلي ما يلي: تمثل النساء نسبة ٤١% من العاملين بقطاع الزراعة والصيد ،ولكن الإحصائيات لا تذكر كم من هؤلاء من العاملات الزراعيات وكم من مالكات الأراضي الزراعية، ولكن يمكن إعطاء مثال علي حجم حيازات الإناث في مصر عن طريق التعداد الزراعي العام وبه أهم المؤشرات الخاصة بحيازات الإناث بكل محافظة علي حدة، فمثلا يبلغ نسبة الحائزات الإناث في محافظة المنيا ٤,٥١ % من إجمالي عدد الحائزين الطبيعيين بالمحافظة ،وفي محافظة الغربية تبلغ نسبة الحائزات ١٠,٤٤ % من إجمالي عدد الحائزين الطبيعيين بالمحافظة ، وهذان مثالان من محافظتين إحداهما من الوجه البحري والأخرى من الوجه القبلي، ويعطيان مؤشراً علي أن النساء علي الرغم من أنهن نصف المجتمع سكانياً ولكن فيما يتعلق بملكية الأراضي الزراعية فإنهن لا يمثلن ثقلا كبيرا الأمر الذي يجعلهن غير مؤهلات للحصول علي خدمات ائتمانية أو عضوية في منظمات المزارعين التي يمكن أن تمكنهن من الحصول علي مدخلات تساعد علي ثبات أو تشجيع أنظمتهن الإنتاجية، ولكن فيما يتعلق بنشاط المرأة الزراعي فالأمر يختلف، فالمرأة عضو مشارك وفعال مع الرجل في العمليات الزراعية سواء كعمالة أسرية أو مؤجرة ، وتختلف نسبة مشاركتها من محصول لآخر ومن عملية زراعية لأخرى

وقد قامت وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة في الزراعة، بالتعاون مع البنك الدولي بعمل دراسة عام ١٩٩٥ لتقدير نسبة مشاركة المرأة في العمل في المحاصيل الزراعية المختلفة،أيضا دور المرأة يزداد كثافة وظهوراً كلما صغرت الحيازة الزراعية للأسرة ، وانخفض دخلها واعتمدت علي العمل العائلي وقد تعاظم دور المرأة الريفية الاقتصادي بعد هجرة الرجال للعمل الزراعي تاركين مسئولية ذلك للمرأة الريفية، ومن ثم تحملت عبء اتخاذ القرارات الإنتاجية في الزراعة، وخرجت تتعامل في مستلزمات الإنتاج وتسويق الحاصلات كذلك أصبح لها دوراً رئيسياً في تخطيط الاستهلاك العائلي وبرمجته الزمنية، ويذكر أن المرأة المعيلة تقوم بمعظم الأعمال الزراعية إذا كانت الحيازة التي تزرعها صغيرة كما أنها تقوم بمعظم العمل الضروري في الزراعة، وتتخذ المرأة القرارات بشأن العديد من عمليات ما بعد الحصاد مثل التخزين والتداول والتسويق كما أنها تقوم بمعظم الأنشطة المتعلقة بتصنيع الغذاء سواء علي مستوي الوحدات الصغيرة أو كعاملات بأجر في المصانع الزراعية الكبيرة

المرأة الريفية والإنتاج الحيواني و الداجني:

إن المرأة الريفية هي المسئولة عن الإنتاج الحيواني في المنزل، فهي التي تقوم برعاية الحيوانات الزراعية الكبيرة،وتربية الحيوانات الزراعية الصغيرة كالأغنام والماعز،علاوة علي احتكارها الإشراف الفعلي على الإنتاج الداجني العائلي، وتختلف أعمال المرأة باختلاف نوع الحيوان نفسه ويرتبط الإنتاج الحيواني ارتباطاً وثيقاً باستثماراتها الشخصية وأنشطتها، كما تشارك المرأة أيضاً في تمشيط الصوف وغزله وعمل بعض المصنوعات الجلدية كما أنها المسئولة عن تسويق هذه المنتجاتكذلك تقوم المرأة برعاية الحيوانات الكبيرة وتوفير العلف والماء لها وتنظيف الحظائر وتجميع الروث لاستخدامه كمصدر للطاقة وتصنيعه كسماد، وهي تقوم بهذه الأنشطة يومياً.

ويعد مجال تربية الدواجن المنزلية مصدراً أساسيا من مصادر دخل الأسرة الريفية، فالمرأة الريفية تمد السوق بنحو ٣٣% من الاحتياجات الاستهلاكية من لحوم الدجاج ونسبة أعلي من ذلك من لحوم الأصناف الداجنة الأخرى حيث تزيد النسبة عن ٩٠% للبط والأوز والرومي والحمام والأرانب، وفي الوقت الذي يعتمد فيه هذا النظام الإنتاجي علي المصادر المحلية في توفير شق هام من احتياجات العلف، يضاف إلي ذلك أن هذا النظام الإنتاجي تتحمل المرأة كامل أعبائه وتدبير احتياجات تمويله، إلي جانب أن هذا النظام الإنتاجي لم يحظي بأي لون من ألوان الدعم الحكومي إلا في حدود ضيقة لا تقارن بما يتم توفيره للنظام الإنتاجي التجاري،وهذا النظام المنزلي الريفي يخدم الفقراء من الريفيات ويساعدهن علي مواجهة أعباء المعيشة ومن ثم فان تربية الدواجن المنزلية في الريف المصري له دور حيوي وفعال في الحد من الفقر وخلق دخل للأسرة الريفية، وتنويع مصادر الدخل لها كما أن تربية الحيوانات الداجنة تعمل علي تحسين مستوي الأمن الغذائي للأسرة وتوفير الاحتياجات الغذائية لأعضائها، كذلك يعمل هذا النشاط علي المشاركة بصورة فعالة في توفير احتياجات الاستهلاك من اللحوم البيضاء علي المستوي القومي،إذ يغطي معظم احتياجات الريف بالإضافة إلي نسب لا يستهان بها من احتياجات المدن بالإضافة لذلك فان هذا النشاط يسهم أيضاً في إنتاج بيض المائدة، ويشير كل ما سبق إلي الدور الايجابي والفعال الذي تلعبه المرأة الريفية في كونها بإمكانيات محدودة للغاية، وفي ظل ضعف أو غياب البرامج والسياسات الداعمة لجهودها في مجال تربية الدواجن المنزلية تقوم بتوفير أكثر من نصف احتياجات الاستهلاك للمجتمع من اللحوم البيضاء.

المرأة والموارد البيئية:

تعتبر النساء أشخاص مركزية في إدارة البيئة، ويتشابك دور المرأة في هذا المجال مع أدوارها الأخرى، فلها دور فى الحفاظ علي الموارد سواء طبيعية أو اقتصادية أو بشرية وتعد الاستفادة بالمخلفات الزراعية النباتية والحيوانية أحد المهام الايجابية التي تقوم بها المرأة الريفية بصورة دورية وتقوم باستثمار هذه المخلفات في العديد من الأغراض منها تسميد الأرض بسماد طبيعي جيد وآمن وغير ضار بصحة الإنسان، استخدام مخلفات الغذاء كغذاء للحيوان ، الحفاظ علي الهواء والماء والتربة كموارد طبيعية من التلوث، وان كان هذا لا يمنع من قيام المرأة الريفية أحيانا ببعض الأنشطة التي تتسبب في تلوث البيئة ولكن هذا غالباً ما يعود لأسباب إما أن تكون خارجة عن إرادتها لعدم وجود بدائل، أو لنقص المعلومات لديها، وفي أحيان أخري يعود الأمر لأسباب اجتماعية.

بعض المشكلات التي تواجه المرأة الريفية:

لدي تناول قضايا المرأة الريفية، فانه من الواجب تناولها في سياقها الاجتماعي، الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العام فقضايا المرأة ليست قضايا منفصلة عن سياقها الاجتماعي، والمحلي العام ، إنما هي جزء منه، ومن المناسب في هذا الصدد إلقاء نظرة علي موقع المرأة الريفية في إستراتيجية الزراعة المصرية حتى عام ٢٠١٧،حيث تقع الإستراتيجية في ١٤٢ صفحة وقد ورد ذكر المرأة الريفية بها مرتين الأولي في ص ١٣، في فقرة من أربعة أسطر كما يلي: أن دور المرأة الريفية في التنمية يمكن تعظيمه من خلال برامج محو الأمية وتشجيع المرأة علي عمل المشروعات الصغيرة التي تزيد من قدرتها علي الحصول علي عمل في مجالات الإنتاج الحيواني ، التسويق والصناعات الصغيرة،كذلك يمكن زيادة القيمة المضافة للمنتج الزراعي،وزيادة الدخل بوحدة المعيشة الريفية بالريف المصري،وفي الموضع الآخر ص ١١٤.

حيث ذكر أن نسبة الأمية بين النساء الريفيات في مصر يبلغ ٦٣,٦ % ، فإذا كان هذا هو موقع المرأة الريفية فى إستراتيجية الزراعة المصرية حتى عام ٢٠١٧ فمن غير المستغرب أن تعاني المرأة الريفية من المشكلات التالية:.

١-ضعف ثقة المرأة الريفية بنفسها:فعلي الرغم من المجهود الكبير الذي تبذله المرأة الريفية في وحدة المعيشة وفي المزرعة، إلا أن هناك الكثير من النساء الريفيات يعانين من الإحساس بأنهن لا يقمن بأي شيء مهم ، وأنهن دون المستوي، بالإضافة للعادات والتقاليد الريفية التي تعمل دائما علي ألا تعطي أهمية كبيرة لما تفعله المرأة، ولهذا الأمر تأثيره النفسي السلبي علي النساء الريفيات.

٢. ضعف قاعدة المعلومات الخاصة بالمرأة بصفة عامة، والمرأة الريفية بصفة خاصة فمن الصعب قياس حالة المرأة الريفية بدون وجود بيانات سليمة وإحصائيات ومؤشرات مناسبة وبالتالي فان ضعف وقصور قاعدة المعلومات الخاصة بالمرأة الريفية يضعف من تخطيط التنمية لهذه الفئة ويضعف الأداء لها.

٣. الأمية: فمازالت نسبة الأمية بين النساء مرتفعة ففي إستراتيجية الزراعة المصرية الأخيرة تم تقدير الأمية بين النساء الريفيات بنسبة ٦٣,٦ %، وقد تصل النسبة في بعض القري إلي ٨٠% أو أكثر، ويرجع عزوف الأسر عن إرسال بناتهن إلي المدارس لأسباب تتقدمها العادات والتقاليد التي تقلل من أهمية تعليم الفتاه ، بالنظر إلي الدور الذي حدده المجتمع لها وقصره علي وظيفتها كزوجة وأم، كذلك فان تشغيل الفتاة أو المرأة بدون أجر في المنزل أو حقل الأسرة يغني عن الحاجة لتعليمها من وجهة نظر كثير من الأسر، يضاف إلي ذلك ارتفاع التكلفة الفعلية للتعليم علي نحو ظاهر أو مستتر في ظل انتشار الفقر كما يساعد علي تفاقم مشكلة الأمية للمرأة غياب برامج متطورة وفعالة لمحو أمية المرأة والفتاة وقصور الجهود التطوعية والأجهزة الإعلامية عن القيام بدورها في توعية الأسرة بأهمية تعليم الفتاة وتركيز برامج التعليم علي محو الأمية الهجائية دون الأمية الثقافية ، وهذا وضع خطير يهدد أساس تقدم المجتمع.

٤. الاتجاه إلي تحميل المرأة أعباء انتشار زيادة ظاهرة البطالة في فترة التحول: ففي إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي وعجز هيكل الإنتاج للدولة عن استيعاب كل الخريجين،وكذلك لم يقم القطاع الخاص بالتوسع الاستثماري المناسب لامتصاص قوي العمل المتاحة في سوق العمل، من هنا انتشرت البطالة ، وقد خلق هذا المناخ بعض من يدعي أن علي المرأة أن تتحمل وحدها عبء هذه الظاهرة بمعني أن تنسحب من سوق العمل تاركة الفرصة للرجال.

٥. ضيق فرص المرأة في الاستفادة من التسهيلات الائتمانية المتاحة: يؤدي تعزيز الوضع الاقتصادي للمرأة إلي زيادة ثقتها بنفسها، ومن هنا يأتي الاهتمام بتقديم الدعم الاقتصادي للمرأة لتمكينها من القيام بمشروعات صغيرة، وهناك بعض المعوقات التي تواجه المرأة الريفية في الحصول علي هذه التسهيلات الائتمانية بعضها يرجع لتطبيق النظم والقوانين الائتمانية وهناك عوامل أخري ترجع للمرأة نفسها ولطبيعة المجتمعات التقليدية مثل:

- غياب المؤهلات الائتمانية الكافية التي تؤهل المرأة للحصول علي قروض، وغياب فرص التدريب مما يجعلها عرضة للاستغلال.
- ضعف الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم...الخ مما قد يؤدي بالمرأة في أحيان كثيرة إلي استخدام القرض لمواجهة ظروف طارئة تلم بالأسرة مثل المرض.
- ميل المرأة إلي حصر نفسها في أنشطة تقليدية تزاولها داخل المنزل مما يحد من فرص نمو قدراتها الاقتصادية.
- العلاقات في الأسرة التي تسمح للذكور بالتدخل في إدارة المشروع والسيطرة علي دخله بالرغم من حصول المرأة علي القرض باسمها.
- الأمية والعجز عن الوفاء بإجراءات تقديم الطلبات.

وفي دراسة أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة أكّدت الدراسة أن الآثار الاقتصادية التي تترتب على زيادة دخل الأسرة الريفية بإمكاناتها المحدودة تكون ملموسة فعلاً؛ فهم يبيعون البيض والديوك لأنها لا تبيض، أو يذبحونها في المنزل فتوفر المبالغ التي كانت ستُنفق في شراء اللحوم،ولا تكلفهم تربية هذه الدواجن كثيراً؛ لأنها تتغذى على فضلات الطعام في المنزل، وهم عادة يطلقونها في الشوارع أو على الأسطح فتلتقط ما يقابلها بجانب توفير الحبوب التي قد تكون موجودة في المنزل من محصول الأرض. وتشير الدكتورة إلهام عبد الجليل الخبيرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية أن المرأة في القرى تقوم بعمل إنتاجي هام بجانب أعبائها المنزلية، ويتمثل هذا الإنتاج من مستخرجات الألبان والبيض ، والمرأة بذلك تساهم بقدر إمكاناتها المحدودة في دخل الأسرة.

المرأة الريفية بين التهميش والتمكين:

لقد كانت نظرية الإستثمار البشرى فى مجال الإقتصاد ومفاهيمها أكثر عمقا للأفراد، فتحولت إدارة الأفراد إلى إدارة للموارد البشرية أسوة بالموارد الأخرى مثل الموارد المائية، ومن هنا كان من الضرورى تبنى وجهات نظر جديدة تجاه الموارد البشرية تختلف عن وجهات النظر التقليدية، التى لم تدرك الأهمية الحقيقية والدور الأساسى الذى تلعبه الموارد البشرية فى إنجاح سياسات التنمية بصفة عامة وإن لم تتم إدارة الموارد البشرية بكفاءة عالية فإنها تعد من أهم التحديات والعوائق التى تقف حائلاً أمام عملية التنمية.

يعتبر الإفقار والتهميش للنوع الاجتماعى فى المجتمع المصرى هو محصلة لإنعكاسات تطبيق سياسات اقتصاد السوق، وتفاعلها بعضها مع بعض،ومع ميراث السياسات السابقة عليه ويمثل الإفقار والتهميش أبرز ملامح المجتمع فى العقد الأخير من القرن العشرين وزادت حدتهما فى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وفى ذات الوقت هما الجذر للغالبية العظمى من المشاكل التى يعانى منها المجتمع سواء فى المجال الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى.

وكنتيجة لتشابك العوامل الوطنية والطبقية مع عامل النوع الاجتماعي صارت النساء من الفئات الشعبية فريسة للتمييز ضدهن، أولا بوصفهن منتميات إلى دولة تقع من الاقتصاد العالمي في موقع تبعية, ثم بوصفهن من الفئات الشعبية في مجتمع يتسم بالتفاوت الاقتصادي والاجتماعي ،كذلك بوصفهن نساء في مجتمع تسود فيه القيم والعلاقات المميزة ضد النساء فكان من المنطقي أن تعانين من النصيب الأكبر من تدهور أوضاع المعيشة.

ولما كانت مصادر الثروة الطبيعية والمادية تمثل قاعدة الإنطلاق فى أى عملية تنمية، إلا أن العنصر البشرى ممثلاً فى الخبرات والمهارات والكفاءات والقدرات الإنسانية يمثل قوة الدفع الحقيقية لعملية التنمية، ومن هنا ظهر الإتجاه الحديث فى التنمية الذى يركز على ضرورة الإهتمام بتنمية الموارد البشرية كمدخل للتنمية الحقيقية من منطلق أن الإنسان هو غاية عملية التنمية،وفى نفس الوقت هو وسيلتها لذلك فإنه لايمكن إغفال الدور الذى يمكن أن تلعبه المرأة بوصفها تمثل نصف القوى العاملة البشرية المتاحة فى عملية التنمية .وبالرغم من تعرض المرأة الريفية إلى ظلم اجتماعى متعنت طوال تاريخها إلا أن هذه المرأة أدت ومازالت تؤدى دورها فى تحمل المسئوليات بشجاعة وصبر منقطع النظير,لذا يجب أن تتجة خطط التنمية الريفية نحو العمل على رفع مستوى المرأة الريفية وتطويرها ومعاونتها فى تنمية قدراتها وإمكانياتها كى تستطيع أن تقوم بمسئوليتها بالنسبة لأسرتها وعملها ومجتمعها الريفى بشكل عام.

كنتيجة طبيعية للأدوار المتعددة التى تمارسها المرأة الريفية فى حياة أسرتها وبالتالى مجتمعها، فإن دمج المرأة فى جهود التنمية الريفية وتعزيز فرص نجاحها فى أداء أدوارها سيكون حتماً مضاعفاً لقوة المجتمع وإستخداماً أكفأ لقواه البشرية، وإستكمالاً لشمول التنمية وتوازن إهتمامها فإن إستنهاض جهود التنمية للمرأة الريفية

يعنى أن مفاهيم مشاركة أفراد المجتمع ستصبح جزءاً من النسيج الثقافى لأبناء القرية، وذلك من خلال ما ستنقله إليهم الأم أثناء تربيتهم وتنشئتهم، وهو ما يضمن استمرار عائد التنمية المستمرة للمجتمع كله.

وتشير الكثير من الدراسات إلى أنه على الرغم من ضخامة الأدوار التى تقوم بها المرأة الريفية فى البيت والأرض وإسهامها الوافر فى التعاون مع الرجل فى شتى مظاهر الإنتاج بالقرية، إلا أن دورها فى الشئون العامة بالقرية يكاد يكون معدوماً، حيث أن شكل وطبيعة البناء الإجتماعى الثقافى بالقرية المصرية لا يزال يحول دون إضطلاع المرأة الريفية بدور نشط فى الشئون العامة على إعتبار أن ذلك لايخصها ولايعنيها، حيث أن الشئون العامة من إختصاص الرجال، كما تقتضى بذلك توقعات الدور الإجتماعى وقواعد تقسيم العمل بين الجنسين فى الثقافة الريفية لذلك أصبح من الضرورى خلق الظروف المواتية لتضطلع المرأة بدورها، كما يجب العمل على إزالة المعوقات التى تحول دون تحقيقه أو تحد من قدراتها على أداءه.

استراتيجية تنمية المرأة الريفية:

تعالج استراتيجية وزارة الزراعة الأمور التالية:

أولاً : المرأة والاقتصاد:

العمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي بتزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال إقامة دورات تدريب متخصصة وتشجيعها على استخدام الميكنة والتقنيات الحديثة في العمل الزراعي.

العمل على رفع مستوى أداء المرأة في الإنتاج الحيواني بتزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال إقامة دورات تدريبية متخصصة وتشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة فى هذا المجال.

تشجيع وتدريب المرأة على تأسيس مشاريع إنتاجية صغيرة ومتوسطة مدرة للدخل وكيفية إدارتها والاستفادة منها وكذلك تدريبها على عملية الحصول على القروض المصرفية لتمويل هذه المشاريع.

إرشاد وتدريب المرأة الريفية على إنشاء الحدائق المنزلية والاستفادة منها بتحقيق الاكتفاء الذاتي لغذاء الأسرة.

السعي لإيجاد شروط ملائمة لوصول الخدمات الزراعية الحديثة للنساء.

زيادة أعداد المرشدات وخاصة في الأماكن التي يكثر فيها عمل المرأة.

زيادة الاستفادة من وسائل التكنولوجيا البسيطة خاصة في ميادين التعشيب جمع المحاصيل ، تعبئة المحاصيل ، والمهام الأخرى التي تقوم بها المرأة في العمليات الزراعية ، والعمل على رفع مستوى أداء المرأة في العمل الزراعي والحيواني من بتزويدها بالمعلومات الفنية اللازمة لهذا العمل من خلال أنشطة الإرشاد المختلفة.

القيام بمشاريع للوزارة لتشجيع النساء على استخدام جزء من منافع العملية الزراعية للاستثمار طويل المدى أو لتأمينها.

دعم وتدريب المرأة على تسويق انتاجها الزراعي والحيواني والصناعي والزراعي بشكل مريح.

تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة عن طريق زراعة الحدائق المنزلية بالإضافة إلى رفع مستوى معيشة الأسرة اقتصادياً واجتماعياً.

إكساب المرأة المهارات اللازمة لإتقان الصناعات الريفية التقليدي منها والحديث كمصادر مدرة للدخل.

تشجيع النساء على الانضمام إلى الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك من أجل الاستفادة من عملية الإقراض وتشجيع العمل الجماعي المنظم.

تخصيص قسم من الأراضي غير المحررة المستصلحة) لتمليكها إلى النساء خاصة المعيلات لأسر.

ثانياً : المرأة والصحة:

أ- الطفولة والأمومة السليمة:

التركيز من خلال البرامج الإرشادية الصحية على الفئات الأكثر تعرضاً للإصابات كالأمهات الحوامل والأطفال.

المشاركة في تنفيذ البرامج الهادفة إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال دون السنة ودون الخمس سنوات انسجاماً مع خطط الدولة بهذا الشأن.

إرشاد المرأة حول كيفية الحفاظ على البيئة المنزلية وذلك بتجنب الحوادث المنزلية التي تحدث بسبب التعرض للتيار الكهربائي والمواد السامة والعقاقير والأدوات الحادة.

تعريف الأم والأب بحقوق الطفل وضرورة مراعاتها.

تشجيع النساء لممارسة الرضاعة الطبيعية للأطفال لمدة سنتين على الأقل وكذلك إعطاء الطفل لقاحاته التامة ومراقبة نموه بمراحله العمرية وإرشادها لزيارة المراكز الصحية هي وطفلها باستمرار.

التنبيه لعدم ممارسة أي شكل من أشكال العنف والاستغلال على الطفل.

وأما الأمومة السليمة فتتحقق بـ:

إرشاد المرأة الحامل إلى أهمية الخضوع إلى الرعاية الصحية أثناء فترة الحمل واتباعها الأنظمة الغذائية المتوازنة والابتعاد عن التدخين أثناء فترة الحمل والتأكيد على أن تتم عملية الولادة بإشراف الطبيب أو القابلة.

تثقيف النساء بالأمراض الخاصة بالنساء وأعراضها والوقاية منها وكذلك الأمراض التي تصيب الأم بعد الولادة والأمراض التي قد تصيب الأطفال وأعراضها والوقاية منها.

تدريب ربات البيوت على التمريض في المنزل للعناية بأفراد الأسرة.

ب- السكن الريفي الصحي:

إرشاد المرأة لأهمية توافر الشروط الصحية للسكن مع إضاءة وتهوية وتوفير مياه نظيفة وشبكة صرف صحي... الخ.

إرشاد المرأة لأهمية الفصل بين سكن المرأة والأماكن المخصصة للحيوانات.

تعريف المرأة بالأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان وأعراضها وطرق الوقاية منها.

إرشاد المرأة لأهمية تخصيص أماكن للطبخ والحمام بشكل صحي ونظيف ومستقل.

إرشاد المرأة إلى أهمية تعقيم مياه الشرب والتخلص من الفضلات والحشرات والقوارض.

المشاركة الفعالة في تنمية وتنفيذ برامج القرى الصحية لما لها من أهمية

د- الصحة والغذاء:

إرشاد المرأة إلى الطرق الصحيحة في طهي الطعام والتي تساعد على حفظ الفوائد الغذائية وعناصرها الهامة في هذا الطعام.

تعريف المرأة بأهمية تناول الوجبات الغذائية المتوازنة والمتنوعة لتوفير العناصر الغذائية اللازمة لكافة أفراد العائلة من خلال تعريفها بمحتوى كل مادة غذائية من العناصر وتأثير نقصها على صحة الإنسان.

إرشاد المرأة إلى أهمية مراعاة أصول النظافة خاصة للمواد التي تؤكل نيئة.

تشجيع مساهمة المرأة في إنتاج الغذاء والعمل على زيادة كفاءتها في معالجة مواضيع الأمن الغذائي.

ثالثاً: المرأة والتعليم:

التنسيق مع الجهات المعنية بمسائل محو الأمية لوضع خطة لتعليم الكبار من النساء في ضوء استراتيجية الدولة في هذا المجال.

المساهمة في تنفيذ برامج محو الأمية في الريف بغية التخلص من هذه المشكلة نهائياً خاصة لدى النساء.

تشجيع الإناث الريفيات الراغبات في متابعة التعليم مابعد الإلزامي وإيلائهم العناية الكافية للارتقاء بواقعهم.

استعراض مناهج الكليات والمدارس الزراعية لاستكشاف صور المرأة والرجل النمطية وإعادة صياغة هذه المناهج بحيث يتم إدراج النوع فيها.

تشجيع النساء للانخراط في جميع مجالات التعليم الزراعي وعدم تخصيصها في بعض التخصصات التقليدية.

رابعاً: المرأة والبيئة:

رفع مستوى الوعي البيئي للمرأة بدمج مفاهيم هذا الوعي بالبرامج الإرشادية مثل مفاهيم الحفاظ على الموارد الطبيعية والمرافق الحيوية الأساسية.

العمل على دمج المرأة الريفية في المساهمة فى مشاريع التنمية الهادفة إلى مكافحة التصحر وإنشاء الحزام الأخضر والحفاظ على الغابة.

تعزيز إجراء البحوث والدراسات بالتعاون مع المؤسسات المعنية وطنياً وعربياً ودولياً حول دور المرأة في الحفاظ على البيئة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وإبراز دور المرأة في الحفاظ عليها.

خامساً : والمحور الاجتماعي:

إنشاء وحدات لرعاية الأطفال في كل قرية.

إنشاء حضانات لرعاية الأطفال في المناطق الزراعية.

التنسيق مع الجهات الأخرى لتأمين الخدمات للمرأة المياه النقية إلى المنازل الصرف الصحي ، استخدام المواقد الغازية.

العمل على إزالة الفقر وأسبابه من خلال دمج المرأة في مشاريع التنمية والاستفادة منها.

إعطاء المرأة فرص الاستفادة وإدارة المشاريع الخاصة من خلال تشجيع مشاريع المجتمعات المحلية والصندوق الدوار لقروض المرأة.

إعداد وتنفيذ برامج لرفع وعي المرأة وتثقيفها حول بعض المسائل الاجتماعية المرتبطة بقيم تقليدية قديمة مثل غلاء المهور، زواج الأقارب،الطلاق ، وعادات الزواج، النزعات العشائرية.

سياسات تطوير وتنمية المرأة الريفية:

ان تطبيق سياسات لتنمية المرأة الريفية سيكون له آثار متنوعة في دفع عجلة التنمية بالمجتمع الريفي فسوف يضيف إلى الطاقة الإنتاجية، وينمى القدرة الفكرية والثقافة للمرأة الريفية مما ينعكس أثره ايجابياً على التربية السليمة للأجيال، كما ينمى قدراتها على الإدارة الرشيدة لاقتصاديات المنزل، ويزيد من كفائتها في تعظيم القيمة المضافة وتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية،كما يساهم في خلق قيم بيئية وتنمية الشعور بالمسئولية الأجتماعية لهذا يمكن القول أن قيمة تنمية المرأة الريفية لها عائد اقتصادي واجتماعي وبيئي.

وتكتسب السياسات الموجهة لتطوير وتنمية المرأة الريفية أولوية متقدمة خلال المرحلة القادمة في إطار منظومة العمل الوطني المصري، وتستمد هذه الأولوية مبرراتها من اعتبارات موضوعية ترتبط من ناحية بعلاقتها بتوفير الاحتياجات الإنسانية للمرأة الريفية وتحقيق الطموحات التي تتبناها الدولة للإصلاح الاقتصادي والسياسي والنهضة بالمجتمع المصري ومن ناحية أخرى لارتباطها بالوفاء بالالتزام الوطني تجاه الأهداف الإنمائية للألفية.

ان المرأة الريفية لاتمثل شريحة سكانية متجانسة ولكنها تضم شرائح متباينة اقتصادية واجتماعية وثقافية وجغرافية وتفرض هذه التباينات على واضعي السياسات الإنمائية الموجهة للمرأة الريفية تبنى مجموعة متنوعة من البرامج للتدخل الإنمائي التي يمكن وصفها بالمدخل الرأسي لتنمية المرأة الريفية،هذا النهج الذي يهتم بتعميق التعامل متعدد الجوانب للنهوض الشامل بالمرأة الريفية اقتصادياً وثقافياً وسياسياً وبيئياً، حيث يفرض واقع الريف المصري الذي بلغ مداه في خلل العلاقة بين السكان والمكان،أن يكون التوجه هو تعظيم العائد من وحدة السكان المرأة الريفية على وحدة المكان،وهذا لاياتى إلا من خلال تحسين الخصائص النوعية للمرأة الريفية للنهوض بكفاءتها من أجل تعظيم العائد من وحدة المكان المساحة الزراعية المحدودة

الأهداف العامة لسياسات تنمية وتطوير المرأة الريفية:

تمثل سياسات تنمية وتطوير المرأة الريفية ركيزة أساسية لنجاح جهود تحقيق التنمية والتحديث للمجتمع المصري وتتبلور الأهداف العامة لتلك السياسات من منظورين هما -:

١- منظور الالتزام الدولي تجاه اهداف الألفية-:

حيث تهدف تلك السياسات إلى تعزيز القدرة المصرية على الوفاء بالالتزام الوطني تجاه اتفاقية الأهداف الإنمائية والمتمثلة في:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع.

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الهدف الرابع: تخفيض عدد وفيات الأطفال.

الهدف الخامس: تحسين الصحة النفسية.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية.

الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

٢- منظور الأهداف الوطنية لتنمية المرأة الريفية:

حيث ترمى تلك السياسات إلى تعظيم قدرات المرأة الريفية في التعامل مع القضايا الملحة للعمل الوطني والمرتبطة بالمصالح العليا للدولة والتي يأتي في مقدمتها :

١- قضية الإصلاح الاقتصادي و الإصلاح السياسي .

٢- قضية التنمية بالمشاركة وتفعيل منظمات المجتمع المدني .

٣- قضية ضبط النمو السكاني .

٤- قضية تحقيق الأمن الغذائي

٥- قضية التشغيل والحد من البطالة .
٦- قضية التصدير ومطابقة المواصفات القياسية للمنتجات .
٧- قضية الحد من التلوث والحفاظ على البيئة.
وبإيجاز تسعى السياسات إلى تحويل المرأة من أداة للتنمية إلى شريك وعنصر مؤثر ومحرك في جهود التنمية .

ثالثاً:- البرامج النوعية للتدخل الإنمائي لتحقيق الأهداف العامة لتنمية المرأة الريفية:

تتبنى لجنة المحافظات المنهج الرأسي في تنمية المرأة الريفية الذي يرتكز على حزمة متكاملة من البرامج النوعية للتدخل الإنمائي التي تختلف في ترتيب أولياتها حسب طبيعة الاختلافات الإنمائية وطبيعة الاختلافات الإقليمية لوضع المرأة الريفية وشرائحها الاجتماعية والمهنية والثقافية بالمناطق الجغرافية، وينطلق هذا المنهج من قناعة كاملة بان تحسين المناخ الثقافي للمرأة الريفية ومحيطها الأجتماعى يعتبر مكوناً ضرورياً لتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي وأن تأثير تحسين المناخ الثقافي للمرأة سيكون له عائد متزايد على التنمية الشاملة للمجتمع حيث تعتبر المرأة الريفية هي العصب الرئيسي في البنيان الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري وقد اتفقت أراء الخبراء على أهمية البرامج النوعية التالية :
١- برنامج تنمية وتحسين المناخ الثقافي للمرأة ومحيطها الاجتماعي ويضم مجموعة من الأنشطة التي تسعى لتنقية الفكر والموروث الثقافي وتحديث الصورة الذهنية للمرأة عن ذاتها ونظرتها للحياة الأفضل في ظروف العالم المعاصر .
٢- برنامج دعم القدرة الاقتصادية للمرأة الريفية ويضم مجموعة الأنشطة التي تسعى إلى زيادة فرص التمكين الاقتصادي للمرأة من حيث العمل والملكية وإتاحة الائتمان والقروض وفرص التسويق للمنتجات والصناعات الصغيرة .

٣- برنامج الدعم الفني وبناء القدرات ويتضمن مجموعة الأنشطة التي تسعى إلى تقديم الإرشادات الزراعية وإتاحة التكنولوجيا الزراعية وتقديم برامج للتدريب في المجالات المتنوعة للنشاط الزراعي والحرفي والصناعات الصغيرة ومختلف الممارسات والمهارات اللازمة للتسويق والتصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي .

٤- برنامج دعم المشاركة الاجتماعية وتمكين المرأة الريفية، ويضم مجموعة الأنشطة التي تسعى إلى تطوير وضع المرأة الريفية في الأسرة وفى إطار السياق الاجتماعى للمجتمع وتنشيط عضويتها في الجمعيات الأهلية والاتحادات والروابط النوعية وتنظيم قوى المرأة في أشكال من التنظيمات التي تنهض برؤيتها ومسئولياتها تجاه القضايا الاجتماعية بجانب اهتماماتها الأسرية التقليدية .

٥- برنامج دعم خدمات الصحة الإنجابية والحالة الصحية العامة للمرأة الريفية ويضم مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تطوير الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها ومدها إلى كافة القرى والمراكز علاوة على خدمات الاستشارة الزواجية ورعاية الأم الحامل وعلاقات الزواج وخدمات الأمومة والطفولة .

٦- برنامج نشر وتنمية ثقافة الهجرة للمجتمعات الجديدة، ويضم هذا البرنامج مجموعة الأنشطة الرامية لتنمية دوافع النزوح إلى المجتمعات الزراعية المستحدثة بما يخدم سياسة الدولة في إعادة توزيع السكان كأحد المداخل المطروحة للحد من المشكلة السكانية وتخفيف العبء عن قرى الوادي القديم.

الآليات المقترحة لتحقيق الأهداف العامة :

١- تكثيف الجهود الموجهة لتنمية وعى الرجال وزيادة قناعاتهم بأن تنمية قدرات المرأة وإكسابها مهارات جديدة تساهم في تحسين نوعية الحياة، حيث أن تنمية المرأة الريفية لا يمكن أن تتم بمعزل عن قناعة الرجل وتشجيعه لها .

٢- توفير المقومات الفنية والإدارية والتنظيمية والإرشادية والتدريبية اللازمة لإنجاح مشروعات تنمية المرأة الريفية والنظر لهذه المقومات في ضوء علاقتها التكاملية والتبادلية لتفادى المعوقات والمشكلات التي تواجه نجاح مشروعات تنمية المرأة الريفية.

٣- تشجيع علاقات التعاون بين فروع المجلس بالمحافظات والجمعيات الأهلية والنقابات والروابط من اجل جهد مشترك منسق للنهوض بالمرأة الريفية.
٤- تخصيص مكون واضح في الميزانية العامة للدولة لتنمية المرأة الريفية يتم بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية بشئون المرأة.

٥- إيجاد منافذ للتسويق وتحسين العملية التسويقية والاهتمام بالتعبئة برتب مختلفة وأسعار متقاربة والاهتمام بالطرق السليمة في التداول والجمع والتعبئة وتوفير طرق النقل المناسبة وتنمية معرفة المرأة المنتجة بأصول ومبادى التسويق مع ضرورة العناية بعملية الفرز والتدريج وتوفير خدمات النقل والتخزين بالسعة والكيفية اللازمة، وأهمية توافر منافذ لتسويق منتجات النساء لان الافتقار إلى فرص التسويق الكافية يثبط دوافع النساء المنتجات من القيام بنشاط تسويقي أو إرتياد الأسواق حيث تشير النتائج إلى أن درجة قيام الريفيات بالأنشطة التسويقية تتعدى ال٥٠% مما يعكس دور المرأة في تسويق الأنشطة الإنتاجية الزراعية.

العائد المتوقع للسياسات:

لاشك أن تنفيذ السياسات المطروحة بتلك الورقة له نتائج وعوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية سواء على مستوى القرية المصرية أو على المستوى القومي والدولي، ويمكن النظر إلى العائد المتوقع كمؤشر ودليل للمتابعة والتقييم لفاعلية تلك السياسات والتي يأتي في مقدمتها مايلى:

١- السيطرة على النمو السكاني من خلال التعامل الايجابي مع برامج تنظيم الأسرة وتبنى الحجم المناسب من حالات الإنجاب ٢-٣ .
٢- زيادة نسب التشغيل وخفض معدل البطالة .
٣- تقليل الفجوة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي .
٤-- تناقص معدلات المواليد إلى مادون معدل النمو الاقتصادي وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للاسرة الريفية .
٥- زيادة نسبة الهجرة والاستقرار في المجتمعات الزراعية المستحدثة.
٦- زيادة اندماج القطاع الزراعي المصري في الاقتصاد العالمي ومطابقة المواصفات واستخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة الأعمال الزراعية.
٧- تقليل نسبة التلوث وزيادة العائد الاقتصادي لتدوير المخلفات.
٨- زيادة نسبة المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة الريفية.
٩- زيادة الوعي بالثقافة الإنسانية المعاصرة.

معوقات تواجه المرأة الريفية:

إرتفاع مستوى الأمية, والتى ترتب عليها إنخفاض القدرة على إكتساب المهارات التى تساعد على إكتساب التكنولوجيا الحديثة.

رفض الزوج مشاركة الزوجة فى برامج التنمية.

تقاليد المجتمع التى لاتسمح بمشاركة المرأة الريفية فى برامج التنمية.

صعوبة التوفيق بين العمل بالمنزل والخروج للمشاركة, ورفض قيادات المشروعات مشاركة المرأة الريفية.

وفي دراسة للبنك الدولي عام ٢٠٠٠ بعنوان تقييم النوع الاجتماعي في مصر, أراد فريق العمل إلقاء الضوء علي الفروق الفاصلة بين حال الرجل وحال المرأة في المجالات المختلفة, ظهر بوضوح هذا الميل العام لتكدس النساء في أقل القطاعات حظاً ودخلاً وحقوقاً،

فبالرغم من إرتفاع نسبة مشاركة المرأة المصرية في سوق العمل إلى ٢٢% من قوة العمل وتضاعفها عما كانت عليه, إلا أنها تستمر ضعيفة بالمقارنة بالعدد الكلي للإناث في الإحصاء العام، كما تستمر غير متوازنة في توزيعها بين الريف والحضر وكذلك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي تستمر المرأة تحصل علي النصيب الأصغر من الأجور والدخول التي تسمح لها بمواجهة أعبائها الأسرية المتزايدة.

وتؤكد الدراسة أنه من غير المتوقع أن تتلاشي حالة عدم التوازن هذه في التوزيع علي القطاعات في الفترة القريبة القادمة, أو حتي في الفترة ما بعد القريبة، ذلك لأن سوق العمل المصرية في حالة عدم ثبات وأنه في حالة تغير وحركة بسبب التغيرات الهيكلية التي تجري الآن علي الإقتصاد المصري، فالقطاع العام أحد القطاعات الاقتصادية الصديقة للمرأة, في حالة إنكماش فاسحاً مكانه للقطاع الخاص الذي يتعامل مع المرأة بريبة وبحرص شديدين.

إن الأدوار المتعددة للمرأة كعاملة ومستهلكة أو مدخرة وكذلك هشاشة وضعها فى الاقتصاد الوطنى بوجه عام، وفي سوق العمل بوجه خاص يعد من أهم الأسباب التي ربما تؤثر بشكل كلى أو جزئى على تدعيم الأسرة فى ظل أزمة مالية عالمية تداعياتها عليهن ثلاثة أضعاف تداعياتها علي الرجال، حيث بلغت نسبة البطالة بينهن نحو٥٢%. وإذا كانت البطالة ستصيب المرأة المصرية في سوق العمل فإن البطالة النسائية سوف ترتفع بشكل واضح في العالم كما أعلنت مؤخراً منظمة العمل الدولية, موضحة أن البطالة ستصل إلي٢١٠ مليون شخص بعد أن كانت١٩٠ مليون معظمهم من النساء نتيجة ضعف وضع النساء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في العالم كله, وسوف تعاني منها بشكل خاص النساء المصريات أصحاب المؤهلات المتوسطة لأن غالبيتهن يعملن بعقود عمل مؤقتة ونسبتهن تصل إلي٢٤%، وأن٧٤% من النساء يعملن في الحكومة, وبالتالي إذا تأثرت الميزانية العامة للدولة فإنها سوف تلقي بتداعياتها علي هذه الفئة.

فنسبة الريفيين الذين تسجلهم البيانات والتي تشير القرائن إلي إحتلال المرأة العاملة فيها كماً كبيراً, لا تغطي بشكل كامل أو حتي جزئي واقع المرأة الريفية في مصر ولا تدخل في معاييرها الريفيات العاملات في الزراعة العائلية أو في الزراعات الأخري المسماة بالزراعة للإستهلاك أو تلك المنخرطات في القطاع غير الرسمي أو العاملات الريفيات بدون أجر، وعندما تسقط هذه المعايير العمالة النسائية هذه فإنها تسقط الإعتراف بدورها في الإقتصاد الزراعي وكذلك تسقط حقوقها علي المجتمع الذي تعيش فيه.

وعندما نشير إلي الصعوبات التي تواجه عمل المرأة الآن وفي المستقبل القريب فإن القطاع الخاص كقطاع واسع التركيب,يضم نسبة٥٦,٥% من مجمل عدد العاملات في مصر، لكن الخطورة أن ٦٢% من هذه النسبة تعمل في القطاع الخاص غير الرسمي أي القطاع الخاص العامل خارج الإطار القانوني ، أي القطاع الذي لا يقدم للمرأة الحقوق المكفولة لها في قوانين العمل المختلفة.

وأخيراً إذا ما أردنا إحداث تنمية ريفية حقيقية فالبداية لابد وأن تكون مع المرأة الريفية التى تمثل شريك أساسى فى كل برامج ومشروعات التنمية، بل ومكون رئيسى قادر على تحقيق معدلات نمو سريعة جنباً إلى جنب بجوار الرجل فى كل قطاعات الاقتصاد خاصة القطاع الزراعى إذا ما تم تهيئة ظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية التى تمكنها من أداء عملها بكفاءة.

وعلى هذا الأساس فالقاعدة حتماً فى النهوض والارتقاء بأوضاع المرأة الريفية حيث ينبغى العمل على القضاء علي أميتها،وتحسين ظروف العمل المحيطة بها خاصة في الزراعة، والسماح لها بالحصول علي القروض، والعمل على تنمية مهاراتها في الزراعة، وتخفيف حدة فقرها، ودمجها في مسارات صنع القرار، والحد من كل أنواع التلوث في البيئة الريفية التى تضر بصحتها بشكل خطير،وتوفير الرعاية الصحية الجيدة فى الوقت والمكان المناسبين، والتأكيد على ضرورة ضمان حصولها على دخل مادى عادل يتفق مع الجهد الذى تبذله.

الباب الرابع
محاور التنمية

التنمية الريفية المستدامة:

هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط ان تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، التنمية الاجتماعية وأهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد علىالموارد الطبيعية. وأهم أهداف التنمية المستدامة من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في ظروف المعيشة للناس:

المياة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجي.

الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليمي والتصديري وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمن الأمن الغذائي المنزلي وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام الدائم والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

الصحة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

المأوى والخدمات: وتهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات وتهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

الدخل: وتهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة: وفي هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية،تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللا متناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

- تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.

- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.

- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.

- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

- إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

دور الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة:

المعارف والمعلومات تعد بالطبع عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة، حيث تساعد على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وتساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف غير أنه لا بد من نقل هذه المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الناس لكي تحقق الفائدة منها، ويكون ذلك من خلال الاتصالات.

حيث تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية، والطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية.

التنمية الاقتصادية للريف المصري:

أن نموذج النمو الحضري في مصر نموذج مختل بشكل خطير, فالريف المظلوم أقل نموا من الحضر, وحتي الحضر غير متوازن في مراحل نموه بين مختلف المناطق والأدهي من ذلك استراتيجيا, والمناطق المهمشة أصبحت تمثل خطراً علي مستقبل مصر السياسي لأنها أهملت كثيراً منذ ثورة١٩٥٢ خصوصاً في الشمالين الشرقي والغربي, وفي وسط وجنوب الصعيد ولا يمكن الاعتماد علي النموذج الحالي لمحافظات مصر في إحداث التنمية في الأجل الطويل, فالمحافظ سواء كان رجل قانون أو رجل أمن ليس هو من يمكنه تفعيل مشاريع التنمية,فهو مشغول بالأزمات اليومية وبتجميل المدينة, وبجباية التبرعات لذلك,وبالتنسيق بين مديري المديريات التابعة لوزارات مركزية لا سلطان له عليها لذلك يجب ألا نعول كثيراً علي جهد المحافظ أو علي مجلسه المحلي أو رجال أعمال المحافظة من راغبي الاستفادة قبل إفادة شعب المحافظة وحتي يتسني التغلب علي مشكلة قصور دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية, فمن الضروري أن تأتي برامج الحلول من المركز ثم يفرض التنفيذ علي باقي المحافظات ٠

وبعد التحقق من نجاح نتائجه وتوثيق كل خطوات تنفيذه والمشاكل والعقبات التي واجهت عملية التنفيذ والحلول المتخذة, وتكوين دليل عمل يعين فرق إدارة تنفيذ المشروع, يفرض تنفيذ المشروع علي كل المحافظات جبرياً في كافة المراكز والقري التابعة لها. ولابد أن يحقق هذا المشروع مجموعة من الأهداف الفرعية مثل: خلق فرص العمل سواء أثناء أو بعد تنفيذ المشروع وتحسين ظروف المعيشة وزيادة الدخل في الريف,

وحفز سكان مناطق المشروع علي البدء في تنفيذ المشاريع الفردية أو الجماعية التعاونية التي تساعد علي اطلاق المبادرات وتنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ولاختيار مناطق تنفيذ المشروع,هناك ثلاث مناطق ذات بعد استراتيجي هي مرسي مطروح, وشمال سيناء, ووسط وجنوب الصعيد وربما يتفهم الجميع الأهمية الاستراتيجية لتلك المناطق سواء أمنياً أو سياسياً أما اقتصادياً, فإن تنفيذ هذا المشروع القومي لابد أن يستند علي اختيار القري الأكثر فقراً, والأعلي في معدلات البطالة, والأقل نمواً, وتلك التي ترتفع فيها نسبة الأمية والتطرف الفكري والديني, وتلك التي تقع علي أطراف الوادي القديم, المتاخمة للصحراء الجهات التي ستقوم بالتخطيط للمشروع, فتضم وزارة التخطيط وأجهزتها ووزارات الانتاج من صناعة وزراعة,والوزارات الخدمية مثل الإسكان والري والكهرباء والنقل والاتصالات والصحة والتعليم والاستثمار حيث تقوم هذه الوزارات بوضع عناصر المشروع, يعاونها في ذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية وممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية,وجمعية رجال الأعمال وعن بعض المكاتب الاستشارية المتخصصة وتعمل كمجموعة عمل متكاملة تنتهي من صياغة مشروع نمطي خلال فترة وجيزة وتقوم وزارة التنمية المحلية بإدارة تنفيذ المشروع بتكوين فرق عمل لديها سلطات كاملة لحل مشاكل التنفيذ إدارياً ومالياً, ويفضل أن تتكون غالبية تلك الفرق من الشباب المصري.

ويشمل المشروع مجموعة من العناصر المتكاملة مثل مشروعات تمهيد ورصف الطرق والمسالك الريفية والطرق البينية التي تساعد علي توسعة الأسواق المحلية في الريف, وتطهير الترع وقنوات الري والصرف لتحسين نظم الري وتحقيق الاستفادة القصوي من المياة, وتوفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي الابتدائي لتوفير بيئة معيشية أفضل, وتوفير مصدر للطاقة الجديدة بالقري سواء لإنارة الطرق الرئيسة أو الفرعية بما في ذلك طاقة الرياح او الطاقة الشمسية وصيانتها دورياً,

وانشاء حاضنات للمشاريع الصغيرة في مجالات الزراعة والتصنيع الحرفي والتصنيع الزراعي, وتربية الماشية ورعايتها بيطرياً علي أراض مملوكة للدولة, وطرح بعض المشاريع الانتاجية التعاونية علي شباب الريف كمشروعات نقل الأفراد أو المنتجات,ومشروعات المخابز الآلية,وتوزيع الوقود أو انابيب البوتاجاز , ومشروعات تسويق الانتاج الزراعي, وإنشاء مناطق تجميع محمية للانتاج الزراعي,ومستودعات جماعية لتخزين المحاصيل وصوامع صغيرة الحجم لتحمي الحبوب من الفقدان بما يزيد الانتاج المطروح في الأسواق, ومشروعات لتأجير الآلات الزراعية, ومجمعات استهلاكية, ومشروعات لتوفير الرعاية البيطرية, ومشروعات لتقديم الخدمات القانونية غير ذلك يضاف إلي ما سبق تتبني الحكومة تنفيذ مشروعات للرعاية الصحية المتكاملة, وإنشاء مراكز لمحو الامية للكبار ومدارس أساسية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية, ومراكز لتوزيع التقاوي والشتلات ذات الانتاجية العالية زراعياً, ومراكز للشهر العقاري ونقاط للشرطة وغيرها من خدمات شريطة أن تكون الحاجة اليها أساسية وليست شكلية ويتوقع أن تسهم في تمويل هذا المشروع القومي الريادي الي جانب الحكومة المصرية جمعيات المجتمع المدني والصندوق الاجتماعي للتنمية , ويمكن أيضاً طرح المشروع علي صناديق التمويل العربية مثل الصندوق السعودي والكويتي وأبوظبي والاقليمية كالصندوق العربي والبنك الاسلامي للتنمية,ومؤسسات التمويل الدولية مثل بنك الاستثمار الأوروبي وصندوق الأوفيد(أوبك سابقاً) وبنك الاستثمار الأوروبي, والبنك الدولي بعد توفير دراساته وإليكم مقترحات خاصة بالمشاركة الاقتصادية:

١- تسهيل الإجراءات وتيسير الضمانات وتخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج.

٢- العمل على تخفيض أسعار الآلات والمعدات مع تسهيل الحصول عليها وتوفير المرافق العامة للمشروع.

٣- التدريب المستمر للعمالة وتنشيط وتفعيل دور الإدارة والعمل في مجال التخصص

٤- استقرار الأسعار في السوق، والاعتماد علي المنتج المحلي.

٥- الإشراف الفني والتدريب المناسب للعمالة، توفير قنوات الاتصال بأصحاب المشاريع وجهات البحث.

٦- تيسير توفير منافذ لبيع المنتجات الخاصة بالمشروعات الاقتصادية للشباب على مستوى المحافظات وذلك تحت إشراف الدولة.

٧- تيسير منافذ لبيع مستلزمات الإنتاج من قبل الدولة.

٨- تسهيل إجراءات الاقتراض من الصندوق الاجتماعي لعمل مشروعات تهم المواطنين.

التنمية الإجتماعية فى الريف المصرى:

تعد المشاركة الشعبية ركيزة من أهم الركائز التي تعتمد عليها التنمية بصفة عامة لما لها من أثر في إعادة التنظيم الاجتماعي والربط بين الفرد والمجتمع وتعميق ممارسة الديمقراطية وترسيخ الشعور بالانتماء إلي المجتمع الذي يعيش فيه والمشاركة قلما تكون متماثلة أو موزعة بالتساوي بين سكان المجتمع المحلي فبعض السكان لا يشاركون ، أو قليلاً ما يشاركون في مشروعات وأنشطة المجتمع والبعض الآخر يشاركون بدرجة أكبر ونظراً لأهمية هذا التباين في مستوي مشاركة فئات المجتمع وتأثيره علي طبيعة البناء الاجتماعي المحلي،وعلي تنظيم المجتمع وتحديد أهدافه ووضع أولويات لهذه الحاجات، ولتأثير هذا التباين علي سياسات وبرامج ومشروعات التنمية المحلية فإنه يصبح من الضروري البحث عن تفسيرات لهذا التباين وعلي ذلك فعمليات التنمية الريفية ترتبط بدرجة مشاركة سكان الريف اجتماعياً وسياسياً واقتصاديا في جميع البرامج التي يتم التخطيط لها أو تنفيذها أو تقويمها أو كل ذلك وهذه المشاركة بأنواعها تفتقد للتسجيل في المجتمع الريفى والتي يجب اكتشافها وتدوينها، والتعرف على المتغيرات المؤثرة على كل من المشاركة الاجتماعية الرسمية وغيرالرسمية.

ودراسة الفروق السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين القرى ، والتعرف على الفروق بين أنماط القرى المدروسة فيما يتصل بالأبعاد الرئيسية والفرعية لكل من التنشئة والثقافة والمشاركة السياسية والمشاركة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية ، ودراسة المسار لتحديد المتغيرات الفعالة والمؤثرة على التنشئة والثقافة وكذلك المشاركة السياسية، ودراسة المسار لتحديد المتغيرات الفعالة والمؤثرة على المشاركة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، والتعرف على أسباب عدم المشاركة السياسية وأسباب عدم المشاركة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية من وجهة نظر المبحوثين ومقترحاتهم للتغلب على هذه الأسباب، والتوصل إلى عدد من المقترحات بشأن تدعيم عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية،ومحاولة البحث عن أدوار المشاركة الشعبية بجوانبها المتعددة في عمليات التنمية وتوجد بعض الاقتراحات التى أوصت بها دراسة متخصصة فى هذا المجال ومنها مقترحات خاصة بالمشاركة الاجتماعية غير الرسمية:

١- يجب العمل على تسهيل الإجراءات لتسهيل عملية التبرع من أهالي القرية للمساعدة على تنفيذ المشروعات التنموية في المجالات المختلفة.

٢- يجب العمل على التنسيق بين القيادات والأهالي لزيادة الوعي لدي الأهالي بأهمية المشروعات.

٣- زيادة دور صندوق التنمية المحلية لمساعدة المواطنين فى الحصول على قروض لتنفيذ مشروعات التنمية فى المجالات المختلفة.

٤- زيادة دور بنك التنمية والائتمان الزراعي لتيسير القروض المقدمة للمشروعات الخاصة بالمرأة الريفية.

٥- توفير الدولة للأخصائيين في المجالات التنموية المختلفة لمساعدة الأهالي على تفكير وتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقويم مشروعات التنمية.

مقترحات خاصة بالمشاركة الاجتماعية الرسمية :

١- يجب العمل على تطوير المنظمات الموجودة بالريف في كافة الأوجه سواء المباني – الإدارة – المشروعات التي يتم تنفيذها.
٢- الإشراف من قبل الدولة على العملية الانتخابية التي تتم داخل المنظمات المختارة لادلاء المواطنين بأصواتهم.
٣- تنظيم دورات تدريبية مستمدة لأعضاء مجلس الإدارة في المنظمات.

المشاركة السياسية والتنمية:

تشهد مصر فى الوقت الراهن تطبيق برامج تنمية مختلفة لكن المجتمعات الريفية لم تشارك فى وضع وتنفيذ هذه البرامج وهى متضررة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً كما أن الثقافة الريفية التى عفى عليها الزمن والاعتقادات القديمة مازالت قوية وسائدة فى المناطق الريفية ولا توجد رؤية لدى الحكومة لتغيرها. بالاضافة الى ذلك فأن سكان هذه المناطق الذين يشكلون قطاع كبير من السكان يستبعدون من المشاركة فى صنع القرار وهناك عوامل عديدة يرجع اليها هذا الاستبعاد مثل الفقر والجهل واستبداد وإهمال السلطات المختلفة وعدم احترام قدرات الريفيين وانتهاك حقوق الانسان وحقوق المرأة بالاضافة إلى ضعف الاحزاب السياسية والجمعيات الاهلية بسبب القيود المفروضة على إنشائهم ونشاطهم من قبل الجهات الإدارية كما أن مؤسسات الدولة لم تولى اهتمام كافى بتطوير وتحسين أوضاع المناطق الريفية من حيث الرعاية الصحية والتعليمية والخدمات العامة متحججة بضعف الامكانيات وقلة الموارد وفى اعتقادنا أن تطوير وتحسين أوضاع المجتمعات الريفية يكمن فى ضرورة الربط فى كافة برامج التنمية بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الدخل والحقوق المدنية (المشاركة السياسية) ويجب أن لا تستبعد أى برامج اقتصادية او اجتماعية أو سياسية سكان الريف من المشاركة لتفعيل وبلورة أفكار وآليات تدعم قيم المشاركة والتنمية وذلك عبر رسالة أساسية تتعلق بضرورة تحسين دخول هؤلاء الريفيين وتنظيمهم وتدعيم حقوقهم الانسانية وتعزيز آليات لضمان كفالة هذه الحقوق.

ومنظمات المجتمع المدنى مطالبة أكثر من السلطات بالتعامل مع هذه المشكلات بجدية ليس فقط من جانب رصد انتهاكات حقوق الانسان بل أيضاً لتعزيز المشاركة الكاملة لجميع الريفيين ولا يمكننا ان نتوقع نهوض ديمقراطى حقيقى بالريف أو تنمية الدخل والغذاء والمعيشة دون تعزيز تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية لجميع الريفيين فهناك علاقة لا تنفصل بين التنمية والديمقراطية واستبعاد المجتمعات الريفية من المشاركة السياسية والاقتصادية سوف يقود أى برامج تنموية إلى الفشل لأن سكان الريف هم أكثر من نصف المواطنين كما أنهم يرتبطون بمعظم سكان المدينة ولا يمكن الحديث حول نهضة وتنمية المجتمع ونصف سكانه لا يعرفون القراءة والكتابة.

ومطالبة بدعم ومساندة الريفيين وتطوير قدراتهم وتحسين أوضاعهم وتوعيتهم ليصبحوا مشاركين فعالين فى صنع وتنفيذ القرارات التى تخص مجتمعاتهم لتحسين دخولهم وتنمية مواردهم المحلية وذلك عبر تطبيق برامج تهدف إلى:

- دعم ومساندة المنظمات الريفية والفلاحين وقياداتهم لحل مشاكلهم وتحسين حالة حقوق الانسان فى الريف.
- زيادة الوعى بآليات مناسبة للتغلب على المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التى تعوق تحقيق المشاركة والتنمية فى المجتمعات الريفية من خلال حشد وتعبئة الفلاحين ومؤسسات المجتمع المدنى لازالة هذه المعوقات.
- توعية الفلاحين ومنظمات المجتمع المدنى بالمشكلات المختلفة التى تعيق تنفيذ الحق فى المشاركة والتنمية وتدريبهم على الأطر والآليات لتمكينهم من تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمدنية فى الريف.
- تحسين أوضاع المرأة الريفية ووقف كافة صور التمييز ضدها.
- وقف إساءة معاملة الأطفال وضرورة رعايتهم صحياً وتعليمياً.

- تقوية طرق التعاون والتنسيق بين المجموعات الريفية من خلال تنظيم الحملات والعمل المشترك لتعزيز قيم حقوق الانسان.
إن الفلاحين والمنظمات الريفية يحتاجون للتوعية والتدريب على الآتى
- الآليات والاطار القانونى المحلي والدولى لحماية حقوق الانسان والتنمية.
- المعوقات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وطرق النهوض بالمجتمعات الريفية .
- توعية وتعزيز حق المشاركة السياسية للشباب والمرأة بالمناطق الريفية.
- بناء القدرات والموارد البشرية والمادية لمنظمات المجتمع المدنى الريفية
- توصيات المؤتمرات العالمية والاتفاقيات الدولية التى تهتم بقضية الديمقراطية والتنمية والمشاركة .
- دور المنظمات الدولية والحركات الاجتماعية للتعاون لتحقيق وتدعيم حق المشاركة والتنمية.

وهناك بعض المقترحات الخاصة بالتنشئة السياسية أوصت بها إحدى الدراسات المتخصصة ومنها:

١- يجب الاهتمام بالتنشئة السياسية السليمة في المدارس من خلال إعداد المدارس وكذلك الاهتمام بالبرامج المدرسية.
٢- يجب الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية وبالتالي التنشئة السياسية من خلال الأسرة لغرس القيم السليمة البناءة في الأطفال كالمساواة وحب العمل.
٣- يجب أن يكون هناك دوراً واضحاً للتنظيمات السياسية وذلك بفتح قنوات اتصال واضحة في هذا الشأن وأن يشعر الريف بوجود هذه التنظيمات من خلال عائد ملموس تقدمه هذه التنظيمات.
٤- يجب أن يكون هناك إعداد للكوادر من قبل الدولة عن طريق إنشاء معاهد متخصصة في مجال السياسة حيث إنها تعتمد على تنشئة سياسية سليمة.

٥- يجب أن يكون للأحزاب السياسية دوراً واضحاً في خدمة أهل الريف حتى لا يشعر أهل الريف بوجودها ومحاولة تبسيط معلومات عن برنامج الأحزاب بالنسبة للمتعلمين والأميين.
٦- يجب إعادة النظر في علاقة السلطة بالريفيين متمثلة في الشرطة وموظفي الحكومة والقوانين التي تصدر عن الحكومة لإزالة الرواسب النفسية التي تراكمت عبر السنين.
٧- يجب العمل على زيادة درجة التوعية في كافة الميادين بأهمية المشاركة السياسية وذلك عن طريق رفع درجة الثقافة وخصوصاً في المدارس والجامعات.
٨- إعادة النظر في أسلوب الإعداد السياسي
٩- أن تمارس أجهزة الإعلام توجيهات للمشاركة السياسية السليمة بعيداً عن التعبئة السياسية لمساندة نظام الحكم وتوضيح مشكلات المجتمع بأمانة وطرح الحلول العملية لها.
١٠- إعادة الثقة في العملية الانتخابية والقائمين علي العمل السياسي وأن الممارسة السياسية لا تتم شكلية.
١١- توفير فرص عمل لشباب الريف بعيداً عن العمل الحكومي وعن أي مصدر يهدد موارد رزقهم وبالتالي يؤثر في مشاركتهم في الأمور السياسية.
١٢- تسهيل الإجراءات للمنتخبين عند الإدلاء لأصواتهم .
١٣- توفير أماكن متخصصة للردود على استفسار متعلق بالسياسة أو البرامج الحزبية.

التنمية العمرانية :

يتطلب الأمر تغيير الدعوة من التنمية الريفية للقرى القائمة إلى الدعوة إلى إنشاء وتعمير قرى جديدة توأم فى الظهير الصحراوى للقرى القائمة والعمل على إمتصاص الفائض السكانى من القرى القائمة إلى القرى الجديدة والعمل على الحد من الزيادة السكانية والكتل العمرانية على الأراضى الزراعية وذلك يتطلب وجود خطة متوازنة ومتكاملة تعمل على توفير عوامل الجذب والإستيطان البشرى والخدمى والصناعى والزراعى فى القرى الجديدة لتتواكب وتتوافق مع توفير عوامل الطرد والإرسال فى القرى القائمة .

وتنمية القرى الجديدة التوأم فى الظهير الصحراوى تتمشى مع الإستراتيجية القومية للدولة التى تهدف إلى إعادة توزيع وتوطين السكان والخروج بهم خارج الوادى الضيق والدلتا إلى المناطق الصحراوية كما أن الإستثمارات التى تحتاجها عمليات تعمير وتنمية القرى الجديدة وإن كانت كبيرة فى البداية , إلا أنها سوف تكون ذات عائد إقتصادى مجزى على المدى البعيد كما أنها سوف تخلق محاور جديدة للتنمية فى المنطقة ويمكن أن يكون الأساس الإقتصادى للقرى الجديدة هو الصناعات الخفيفة التى تتكامل مع إحتياجات القرى القائمة أو إستصلاح الأراضى أو مزارع حيوانية أو أى أنشطة تحتاجها القرى القائمة ولكن يتعذر تنفيذها هناك لقلة الأرض الصالحة للبناء كما يمكن أن يكون الأساس الإقتصادى للقرى الجديدة هو التعدين أو السياحة أو أن تكون ذات طبيعة علمية بإعتمادها على وجود جامعة إقليمية أو معاهد متخصصة بها ويستلزم الأمر توفير سبل الإتصال والإرتباط الإقتصادى بين القرى القائمة والقرى الجديدة التوأم للمساعدة فى إنجاح القرى الجديدة وإعطائها الدفعة اللازمة فى البداية تمهيداً لإستقلالها فى المستقبل .

كما أن إيجاد خطة متوازنة ومتكاملة تعمل على توفير عوامل الجذب والإستيطان فى القرى الجديدة مع عوامل التهجير والإرسال فى القرى القائمة يتطلب تحديد شكل أليات تنفيذ عملية التهجير وعملية الإستيطان وذلك من خلال إنشاء جهاز إدارى مستقل له حرية إتخاذ القرارات ويعمل على المستوى المحلى للقرية ويعمل بأسلوب الإدارة بالأهداف ويتكون هذا الجهاز الإدارى من إدارتين رئيسيتين هما الإدارة العامة للتهجير والإرسال والإدارة العامة للإستيطان والإستقبال وتعمل الإدارة العامة الأولى فى نطاق القرية القائمة أما الإدارة الثانية فتعمل فى نطاق القرية الجديدة التوأم.

وتختص إدارة التهجير والإرسال بعمل مسح عمرانى وإجتماعي وإقتصادي للقرية القائمة تمهيداً لتحديد المناطق السكنية التى سوف تزال لسوء حالتها وتحديد أفراد المجتمع المستهدف نقلهم وإعادة توطينهم فى القرى الجديدة مع تحديد خصائصهم الإجتماعية وقدراتهم المادية ووظائفهم مع إستبعاد العمالة الزراعية لحاجة القرية القائمة لهم وبعد ذلك يتم إجراء برامج توعية وتدريب للسكان قبل إعادة توطينهم كما تقوم الإدارة بتيسير سبل إعادة التوطين بما فى ذلك الإجراءات الإدارية وإستخراج تراخيص البناء وتخصيص الأراضى لهم فى القرية الجديدة مع العمل على إيجاد وسائل للربط والمواصلات السهلة بين القريتين كما تختص إدارة التهجير والإرسال بإيجاد عوامل للتهجير من المنطقة مثل زيادة الرسوم والضرائب فى حدود ما يسمح به القانون مع عدم إعتماد أى إستثمارات لتنمية المنطقة فى المرحلة الأولى مع زيادة الغرامات على المخالفين بالبناء على الأرض الزراعية أما فى المراحل الأخيرة من التنمية المتكاملة وبعد الإنتهاء من عمليات تعمير وتنمية القرى التوأم الجديدة فى الظهير الصحراوى فتختص إدارة التهجير والإرسال بالقيام بعمليات الإرتقاء بالبيئة العمرانية والإجتماعية والإقتصادية للقرى القائمة بالأسلوب التقليدى .

تحديات التنمية بالريف المصري:

ترتب علي هذا التطور التاريخي نشأة نوع من العداء بين الحكومات والفلاحين الزم القرويون الخوف والسلبية وسيطرت عليهم أفكار التفرقة بين مالهم ومال الحكومة واعتبروا مال الحكومة سايب وتطورت هذه الأفكار وارتبطت بأعمال حديثة اعتبرها المؤرخون استمرارا لنظام السخرة في استخدام القرويين لتنفيذ المشروعات الكبري ومنها علي سبيل المثال حفر قناة السويس علي ما أتت به لمصر من خير كبير.

واستمرت الأوضاع حتي جاءت ثورة يوليو١٩٥٢ وحررت الفلاح المصري من قهر الإقطاع والسخرة وصدرت قوانين الإصلاح الزراعي وتحول المستأجرون إلي ملاك, كما كان لمجانية التعليم التي تبنتها الثورة تأثيرا مباشرا حيث أعطيت الفرصة لأبناء الفلاحين والعمال للتعليم كما أتيحت فرص العمل الحكومي وبدأت خريطة الريف المصري في التغيير بما أضيف عليها من محطات لتوليد الطاقة الكهربية وما أنشيء من مصانع لتصنيع المنتجات الزراعية وتعبئتها وتغليفها وغيرها من صناعات كذلك أتاحت الثورة نشر الثقافة وازدياد الوعي وتعددت وسائل وأجهزة الإعلام ولقد كان المتوقع أن يكون عائد ما أحدثته الثورة من تغييرات أكثر إيجابية غير أن هذه الاضافات المهمة لم تحدث التطوير المنشود للريف المصري بل أحدثت ظاهرات سلبية منها الهجرة من الريف إلي القاهرة أو الإسكندرية أو عواصم المحافظات كما برزت ظواهر أخري منها ممارسة سلوكيات وعادات أبعدت الريفيين كثيرا عن تقاليدهم الراسخة المتمثلة في حب العمل وارتباطهم بأرضهم واهتمامهم بإنتاجهم الحيواني والزراعي وانصراف الكثير منهم إلي شراء احتياجاته الغذائية بدلاً من إنتاجها وقد انعكس ذلك علي النواحي الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية في الريف المصري.

لقد توالت الدراسات والبحوث الاجتماعية والاقتصادية بالجامعات ومراكز البحوث في محاولة لايجاد تبرير لهذا التطور البطيء في نمو الريف بل وبروز ظواهر سلبية لاتتفق مع محاولات التحديث والمعاصرة في آليات الإنتاج وتحسين جودة الحياة وانتشار المدارس والجامعات وشبكات البث التليفزيوني والإذاعي واختلفت الآراء حول الأسباب التي جعلت من التطوير والتحديث متناسبا مع الجهد المبذول وإن اتفقت جميع الآراء علي أن تطور الريف لم يك بالسرعة المتوقعة.

وفي خضم البحث عن تفسير لهذه الظواهر والبحث عن حلول لها كانت هزيمة يونيو١٩٦٧ وبرزت الظواهر السلبية المصاحبة للهزيمة واختلفت المعايير الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية علي مدار سنوات الهزيمة وما صاحبها من تقشف هو سمة اقتصاد الحرب وأضيفت تراكمات إلي الظواهر السلبية ساعدت علي مزيد من البطء في الاستجابة لمحاولات التنمية في الريف والحضر علي حد سواء.

وفي أعقاب انتصار أكتوبر١٩٧٣ بدأت صحوة جديدة أعقبتها تغييرات شاملة علي هيكل المجتمع المصري ريفه وحضره أيضا وتطورت مشروعات البنية الأساسية وبدء مد جديد لنهضة شاملة في المال والاقتصاد في الخدمات والإنتاج وآلياته ونظمه في توافق مع بروز ظاهرات جديدة علي مستوي العالم مثل ظاهرة العولمة والتوجه للاقتصاد الحر وتحول العالم إلي قرية صغيرة تظللها ثورة المعلومات والاتصالات والتكتلات الاقتصادية الكبري وبروز المنافسة كأحد أهم الوسائل التي تتحكم في الاقتصاد العالمي وحسم توجه الدول نحو التنمية فلا مجال لغير الإجادة ولافرصة للمتقاعسين عن تحقيق النهضة بمفهوم السيادة للأجود وأصبح واضحاً أن هناك تحديات كبيرة تواجه التنمية في دول العالم الثالث ومن بينها مصر, كما أصبح واضحاً أيضاً أن هناك تحديات كبيرة تواجه التنمية داخل مصر في مواءمة بين تنمية الريف والحضر

فالريف في مصر أسوأ حالاً إذا ماقورن بالحضر علي ما يعانيه من مشكلات ومعضلات ولعل أهم هذه التحديات علي المستوي المحلي هو الفرق الشاسع بين مقومات الحياة في الريف ومقومات الحياة في المدينة واستمرار دوافع الهجرة نحو المدينة حيث فرص العمل ووسائل الراحة والخدمات ووجود مظاهر الإبهار للقرويين التي تجذبهم تجاه المدينة لقد دفع الفرق بين أوضاع الريف والحضر في مصر الحكومات المتعاقبة لمحاولة التحرك لتقريب هذا الفرق خاصة بعد أن تحسنت أوضاع الاقتصاد المصري بعد نصر أكتوبر١٩٧٣وقد تمثل الاهتمام بأوضاع الريف المصري في إقامة المشروعات واتخاذ العديد من الإجراءات نذكر منها: -

١ ـ تدعيم سلطة الإدارة المحلية وتوسيع دائرة المشاركة في المجالس واللجان ودعم جمعيات النشاط الأهلي.

٢ ـ التوسع في مشروعات البنية الأساسية وعلي وجه الخصوص تدعيم شبكات الكهرباء وشبكات مياه الشرب وشبكات الطرق والصرف الزراعي والصرف الصحي وغيرها في إطار المتاح من الإعتمادات المالية.

٣ ـ التوسع في تقديم الخدمات المساعدة علي زيادة الإنتاج الزراعي واتباع أساليب حديثة في الزراعة وإدخال نظم الميكنة والهندسة الوراثية في مجالات تحسين السلالات النباتية والحيوانية.

٤ ـ التوسع في إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية والجامعات الإقليمية والمعاهد وما يرتبط بها من خدمات.

٥ ـ التوسع في تقديم الخدمات الصحية بإنشاء المستشفيات والوحدات الصحية الريفية وتطوير القائم منها.

٦ ـ التوسع في مجال الرعاية الاجتماعية والتأمين الصحي والمعاشي للبسطاء والمعدمين من الفلاحين والعمال.

٧ ـ التوسع في إنشاء محطات الإرسال الإذاعي والتليفزيوني وشبكات الاستقبال والتوسع في إنشاء نظم الاتصال المساعدة علي تخطي الحواجز والمسافات واختصار الزمن وإتاحة رؤية العالم من أحد أركان منزل ريفي أو مقهي قروي وأصبح الدش والمحمول في متناول الجميع.

٨ ـ إصدار التشريعات والقوانين المنظمة لعلاقة الملاك والمستأجرين للأراضي الزراعية.
٩ ـ التوسع في مشروعات استصلاح الأراضي وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة وتمليك الأراضي الزراعية المستصلحة لشباب الخريجين.

وللمرة الثانية كانت الاستجابة للتحديث والمعاصرة في الريف المصري بطيئة وغير متلاءمة مع الجهد الذي تبذله الحكومة في تنمية الريف المصري ولقد برزت حالة جديدة يمكن أن نطلق عليها أريفه المدن أو مدينة الريف وأهم سمات هذه الحالة هو ظهور سلوكيات وتصرفات وعشوائيات أمسكت بتلابيب المدينة وأثرت علي محاولة تطويرها وفي نفس الوقت قلت أوضاع الريف في اتجاهات متناقضة تغلب عليها محاولات تقليد الريفيين سلوك سكان الحضر فلم يصبحوا حضرا ولم يمسوا قرويين وباتوا لا هذا ولاذاك وتأثرت كل من المدينة والقرية بذلك وفقدت كلتاهما مميزاتها أو كادت تفقدها مظهراً وجوهراً ثقافة وسلوكا وانعكس ذلك كله علي خطط التنمية.

ان الدراسة المتأنية لمحاولات التحديث والمعاصرة في تنمية الريف المصري ومدي الاستجابة لهذه المحاولات توضح أن هناك العديد من العوامل التي أوجدت هذا الوضع ومنها:ـ

١ـ قصور التخطيط وعجز التمويل عن النهوض بأعباء التحديث والمعاصرة لضخامتها بل إن بعض هذه الخطط غير متفق عليه ولا أحد يدري مصدرها أو منشأها فهناك التكرار والبطء وضعف القدرة علي متابعة برامج تنفيذ الخطط.
٢ـ الفوضي المعمارية الموروثة جغرافياً وتاريخياً واضطرار الدولة لتكريس العشوائية لعجز مواردها عن إنشاء بدائل لهذا العشوائيات وعدم وجود تمويل أو علي الأصح وجود تمويل محدود لحلول جزئية لا تلاحق سرعة إقامة العشوائيات والمناطق غير المخططة

فازدادت هذه العشوائيات واتسعت علي خريطة مصر خاصة علي هامش الحيز العمراني للمدن الكبري بل والقري وارتبط النمو السرطاني لهذه العشوائيات بمواسم خاصة مثل مواسم الانتخابات للمجالس النيابية أو الإدارة المحلية حيث لجأت الحكومات المتعاقبة للصمت إزاء إنشاء العشوائيات أثناء هذه المواسم.

٣- عدم تطبيق التشريعات الملزمة باحترام الحيز العمراني للقري لوقف الاعتداء العشوائي علي المناطق المزروعة بسبب زيادة احتياجات المواطنين للسكن في ظل الزيادة الكبيرة في عدد السكان.

٤- عدم جدية برامج تحديث الريف المصري وتعديل السياسات والتوجهات وعدم التكامل بين الهيئات العاملة في مجال تنمية الريف المصري واختلاط المفاهيم في توزيع الادوار بين الفئات المطالبة بتطوير الريف وتنمية وعدم موضوعية البرامج المتاح لها موارد وعدم وجود ترتيب وأضح للأولويات والاهتمام بعلاج الاعراض دون علاج المسببات والاكتفاء بالحلول الشكلية ٥- الاختلاف علي دور المرأة الريفية والانصراف إلي المطالبة بالحقوق دون القيام بعمل جاد في مجال الواجبات وتعظيم قيمة العمل بدلا من التمادي في المطالبة بالتحرر وفقط.

٦- شيوع النظرة المادية وانحسار قيمة العمل العام والتطوعي دون النظر إلي من يدفع ومن أين تكون الموارد؟

٧- انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب وتأخر سن الزواج وما يترتب علي ذلك من مشاكل اجتماعية ونفسية.

ولأن مصر في تحد حضاري مع معوقات التنمية بشكل عام ومعوقات تنمية الريف المصري علي وجه الخصوص فإن ثمة حلولاً فورية وجادة لابد أن تكون محل نظر أمام المخططين والممولين والمتقدمين والمستفيدين يأتي علي رأسها:

١ـ أننا لابد ان نقفز علي سلبياتنا وان نفك طلاسم معوقاتنا سواء تلك القيود المتعلقة بالموارد البشرية علي مستوي الدولة وعلي مستوي الأجهزة التعليمية والبحثية ومنها تلك المتعلقة بكيفية الاستثمار الفعلي في مجال تنمية الريف المصري ومحاصرة قضية البطالة بين شباب الريف وملاحقة الظواهر السلبية الناتجة عن الفهم النفسي للشباب.

٢ـ وضع سياسة واضحة لتنمية الريف المصري تعتمد علي أسس موضوعية لاختيار مجموعات البدائل المناسبة لظروف الريف المصري وبما يساعد علي احداث التنمية الشاملة اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ان اختيار المجالات التكنولوجية المناسبة للريف المصري هو أهم الملامح المطلوب توافرها في إطار السياسة التكنولوجية المرجوة لمصر.

٣ـ إنشاء تنظيم كفء وفعال يساعد علي تحقيق أهداف التغير التكنولوجي المطلوب والذي يضع الريف المصري علي مسار التحديث والمعاصرة إن وجود هذا التنظيم المرن والواعي ضرورة اساسية للتنمية التكنولوجية عموما وبالريف المصري خاصة.

٤ـ حصر الموارد الطبيعية المصرية خاصة بالريف المصري وتقييمها تقييما موضوعيا منطقيا وينطبق ذلك علي ثروات مصر النباتية والحيوانية والمائية ومصادر الطاقة فمازالت موارد كثيرة في الريف المصري تحتاج إلي تقييم دقيق فبعضه مبالغ فيه وبعضه الآخر لم يعط قدره.

٥ـ وضع مخطط واضح لاحتياجاتنا خاصة الاحتياجات اللازمة لتنمية الريف المصري إذ قد يتم ادخال وسائل انتاج تكنولوجية أو خدمات تكنولوجية لاتتناسب مع واقع الريف المصري ومن ثم لا تحقق الأهداف المرجوة لتنميته.

٦- التنسيق بين الهيئات والمؤسسات والمراكز البحثية العاملة في مجال تنمية الريف المصري واستغلال الاسهامات الأجنبية والاسهامات المحلية في هذا المجال خاصة ما يخصص للصندوق الاجتماعي وبرنامج التنمية شروق والاعتماد علي التنمية بالمشروعات الصغيرة التي تعتمد علي الموارد المحلية وتعظيم قيمة العمل اليدوي والصناعات الريفية.

٧- بدء برامج تنمية القوي البشرية في مصر والاهتمام بوسائل التحديث والاستنارة كالتعليم والثقافة والبحث العلمي في مطلع قرن جديد يتسم بظواهر الكونية أو العالمية وتحدي الحضارات وصراع الثقافات وغيره.. ويتطلب ذلك إعادة صياغة نمط الحياة بالريف المصري مع الحفاظ علي القيم والتقاليد الدينية التي تميزه وابراز قيمة دور المرأة الريفية باعتبارها شريكا في صنع التنمية والتقدم.

٨- إعادة إنشاء البنية التحتية للريف المصري علي اسس عصرية باعتبار ان هذه البنية هي الركيزة الأولي لتنمية الريف المصري معماريا وحضاريا ويتطلب ذلك مراجعة شاملة لعمارة القري والمدن الريفية.

٩- التعرض العلمي للمشكلات الاجتماعية والنفسية التي تأثر بها شباب الريف وشاباته وتأخر سن الزواج وانتشار البطالة وتلافي آثار هذه الأوضاع.

١٠- تنفيذ المشروعات القومية العملاقة التي تمثل بشائر إعادة صياغة خريطة جديدة لمصر في بدايات القرن الحادي والعشرين وهي أول محاولة مباشرة وكبري لاقتحام٩٦% من مساحة مصر وإخضاعها للتنمية والتعمير وتغير خريطة مصر من مجرد خط متعرج ينتهي بفرعين يضمان الدلتا إلي خريطة لدولة مأهولة شمالها وجنوبها وشرقها وغربها في توازن جغرافي وبيئي علي أسس عصرية مشروعات كبري

تستهدف في المقام الأول إيجاد فرص للاستثمار وفرص للعمل, رؤية جديدة جادة تحقق مطلبا ضرورياً لشعب ضاق به وادي النيل والدلتا ولم يعد له مخرج إلا التوجه نحو الصحراء لاستغلال ثرواتها وإخضاعها لصالحه باسلوب علمي وفني وخبرات متخصصة. وعن تمويله يؤكد مديره أنه يتلقي دعما من جهات أمريكية، ولا يجد أي مشكلة في ذلك وهو يقول: أنا علي استعداد لأخذ تمويل من أي جهة، بمعني أنني أستفيد من ورائهم بشرط ألا تكون هناك إملاءات معينة علي طريقة العمل ويهتم المركز مستقبلا بقضية التمكين أي مساعدة الفلاحين والعمال علي الدفاع عن قضاياهم بأنفسهم.

الباب الخامس
الانتاج فى القرية

الفصل الأول
الصناعات اليدوية

ما هي الصناعات الريفية ؟

يطلق اسم الصناعات الريفية على الحرف والمهن التي يقوم بها أهالي الريف سواء في منازلهم أو في مكان عام يجمعهم بقريتهم ، ويستغلون خامات ريفهم في إنتاج منتجات نافعة تسد حاجات المستهلكين وتنعش الريف الذي تعيش فيه الغالبية الكبرى من السكان والصناعات الريفية أنواع ثلاثة :

١ – الصناعات الغذائية أو الزراعية منها صناعة منتجات الألبان وصناعات تجفيف الفاكهة والخضر وتعبئتها وتسكير الفواكه وتمليح الخضار وجرش العدس وتعبئته وصناعة الفريك وانتاج عسل النحل وغيره.

٢ – الصناعات التطبيقية وتشمل صناعة النسج اليدوي للقطن والصوف والحرير وصناعة السجاد والصناعات الجلدية كالأحذية والحقائب والجلود المزخرة وصناعة النجارة ولعب الأطفال الخشبية وصناعة الفخار والأواني النحاسية وصناعات الخوص والقش والليف وشباك الصيد وإلى جانب ذلك،هناك الصناعات اليدوية التي تمارسها النساء مثل الحياكة والتطريز وغيرها .

٣ – الصناعات الكيميائبة البسيطة وتدخل في هذا الباب صناعة العطور والتقطير والصابون ويطلق على بعض الصناعات الريفية اسم الصناعات البيئية ، وهي التي تنشأ في بيئة خاصة وتتميز بطابع خاص فنرى مثلاً أن خان الخليلي المشهور في القاهرة قد امتاز بانتاج المنتجات اليدوية الدقيقة التي اكتسبت شهرة عالمية مثل التطعيم بالأصداف والنقش على النحاس والتطعيم بالفضة وصناعة الجلود الزخرفية ، حتى بات خان الخليلي مقصد السياح من كل أطراف العالم .

عاصر قيام الصناعات الريفية ، نشأة القرية المصرية فلما تطورت الحضارة وأثارت بأضوائها المدن ، نفذ منها شعاع ضئيل إلى القرية فتطور معه الإنتاج الصناعي ، وشمل الآلات والأدوات المتعلقة بالعمل الزراعي،وشمل كذلك صناعة الغذاء والكساء ثم توسعت هذه الصناعات وانتشرت حتى شملت البيوت وراح الريفيون يمارسونها في الحوانيت والمنازل وعلى الرغم من تطور الآلات الحديثة وتقدمها وانتشارها وسرعة انتاجها في الصناعة، فانها لم تستطع أن تقضي على الصناعات الريفية أو أن تقف حائلاً دون بقائها وانتشارها ويعود السبب في ذلك إلى عوامل كثيرة ، منها :

أولاً : سهولة ممارسة هذه الصناعات ومزاولتها الى جانب العمل الزراعي
ثانياً : أنها صناعة تسد حاجات المستهلكين من سكان الريف ، كما يرغبها سكان المدن رغبة شديدة ، لما تحمل في صنعها من طابع الذوق الريفي الرائع المميز .

ثالثاً : أنها صناعات لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة .

رابعاً : معظم هذه الصناعات يعتمد على خامات ريفية وهذه متوفرة في الريف بكثرة وبأسعار معقولة .

خامساً : ان هذه الصناعات التي نشطت في الريف تستوعب مئات الريفيين رجالاً ونساء وأطفالاً .

وبقيت هذه الصناعات الريفية منتشرة ومعممة في أسواق المدن ، ذلك أن كافة منتجات الريف مطبوعة بطابع الفن الشعبي الذي يرغبه سكان الحواضر ويميلون اليه ، نظراً لما يتمتع به الانتاج اليدوي الريفي من مميزات خاصة ، تتجلى في دقة صنعه وروعة زخرفته وبديع نقشه . من هنا ذاعت شهرة الصناعات الريفية الحرفية ، لا في مصر فحسب ، بل في مختلف انحاء العالم .

ولا بد من القول أن الصناعات الحرفية الريفية مرت بمشاكل عديدة ، منها بدائية الأدوات المستخدمة في إنتاجها والمقومات الفنية التي يفتقدها عمالها وصعوبة تسويق انتاجها ، مما جعل من العسير على هذه الصناعات أن تماشي النمو والتطور ، رغم أنها تعتبر سبيلاً مهماً لتوفير العملة اللازمة وزيادة حجم الانتاج.

كانت الصناعات الحديثة الكبيرة ، قبل التخطيط الحالي ، تقوم دوماً على حساب الصناعات الصغيرة التي لم تستكمل كل المقومات الفنية والتسويقية التي تتمتع بها الصناعات الكبيرة والتي تعتمد على الآلات الاوتوماتيكية التي تنتج اضعاف اضعاف ما تنتجه الآلات اليدوية البدائية وبعدد ضئيل من العمال ، نسبة إلى ما كانت تتطلبه تلك الآلات القديمة على أن الحكومة في مصر وضعت منذ عام ١٩٥٢ خطة طموحة لمضاعفة الدخل الوطني في خلال عشر سنوات ووحدت الجهود المبذولة لرفع شأن الصناعات الريفية، فضمت إدارتها التي سبق أن أنشئت في وزارة التجارة والصناعة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تشرف الآن على المراكز الاجتماعية ونشاطها الصناعي الريفي وأصبحت الآن الصناعات الريفية لا تقتصر على مجرد الصناعات اليدوية ، بل تشمل أيضاً الصناعات الزراعية وبعض الكيمائية البسيطة ثم أن هذه الصناعات أضحت كذلك ، لا مجرد وسيلة لشغل أوقات الفراغ والتسلية ، بل صناعات أساسية تقوم لخدمة المنتجين في الريف والمستهلكين في أنحاء البلاد كما عملت الحكومة على تنشيط هذه الصناعات الحرفية وتوجيهها فنياً وأفردت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إدارة جديدة للصناعات الريفية والبيئة تختص بما يلي :

١ – النهوض بالصناعات الريفية .

٢ – إنشاء صناعات ريفية وبيئية جديدة .

٣ – القيام بدراسات متعلقة بالصناعات الريفية .

٤ – تنظيم تمويل الجهات المشتغلة بهذه الصناعات .

٥ – المساهمة في تصريف إنتاج الصناعات الحرفية والريفية وايجاد أسواق جديدة لها .

٦ – الدعاية والترويج للصناعات الريفية ومنتجاتها بمختلف الوسائل .

٧ – وضع برامج تدريب متعلقة بهذه الصناعات لاكساب المشتغلين بها خبرات جديدة .

٨ – تنظيم الجمعيات التعاونية المشتغلة بهذه الصناعات بصورة تضمن لمشروعاتها النمو والازدهار .

لم تقف الحكومة في مصر عند هذا الحد فحسب ، بل أدركت أن تمويل الصناعات الريفية عقبة هي من أهم العقبات التي عرقلت نموها ونشاطها لذلك أصدرت القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بانشاء صندوق دعم الصناعات الريفية الملحق بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كما وضعت خطة لتنمية الصناعات الصغيرة والريفية والحرف اليدوية في مشروع السنوات الخمس الثاني للصناعة وترتكز الخطة الخمسية على الأسس التالية:

أولاً :انشاء وحدات تدريبية انتاجية في مناطق متعددة منها : ٨٣ وحدة للانتاج والتدريب على الصناعات الريفية-١٥ وحدة للصيانة والتدريب في الريف - ١٥ وحدة للانتاج والتدريب والتسويق متعلقة بالصناعات الحرفية واليدوية وتقوم هذه الوحدات بتدريب الجماعات بمختلف المناطق على الصناعات التي تتلاءم مع ظروف كل بيئة من هذه المناطق ، كي تصل الوحدات ، بمستوى منتجاتها ، إلى الحد الاقصى من الاتقان ودقة الفن وسمو الذوق الذي يعتبر نموذجاً يقتدي به سائر المنتجين كما أنها تسعى لتطوير الخامات في المناطق الريفية وقد خصص لذلك في برنامج السنوات الخمس الثاني للصناعة مبلغ ٤٠٨٠٠٠٠ جنيه .

ثانياً : انشاء جهاز يشرف على النواحي الفنية والمالية والتسويقية .

ثالثاً : تخصيص اعتمادات قدرها ٢ مليون جينه لتوفير الأموال اللازمة للاقراض والتمويل وجملة التكاليف لبرنامج الصناعات الريفية تبلغ ٦٠٨٠٠٠٠ .

توضح البيانات الاحصائية التالية مدى ما طرأ على هذا النوع من الصناعات من انتعاش:

- في عام ١٩٥٢ كانت هناك جمعيتان تعاونيتان صناعيتان وفي عام ١٩٥٩ بلغ عدد المسجل منها ٢١ جمعية تمارس صناعات ريفية مختلفة ، إلى جانب نشاط بعض الجمعيات التعاونية الزراعية في ناحية الصناعات الريفية .

- توجد في المراكز الاجتماعية مشاغل عديدة للصناعات الريفية ، كما توجد فرق في ٦٠ مركزاً اجتماعياً لتدريب النسوة على أشغال الابرة والحياكة والتطريز .

- توجد ٥٢ ساحة شعبية تحوي أقساماً كثيرة لتدريب الفتيات .

- قدم صندوق دعم الصناعات الريفية قروضاً ما بين قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل بلغت في سنة ١٩٥٩ نحو ٥٩٦٠٠ جينه أفادت منها ٩ جمعيات تعاونية .

- قدم الصندوق إعانات بلغ مجموعها ١٧٠٧٠ جنيها .

- أنفق الصندوق ٩٠٠ جينه لاجراء تجارب على الصناعات الريفية وخامات الريف وإعداد نماذج محسنة من المنتجات لتكون قدوة للصناع في إنتاجهم .

- أقيمت ٧ معارض دورية للصناعات الريفية كان آخرها معرض الصناعات الريفية لسنة ١٩٥٧ .

- أقام صندوق دعم الصناعات الريفية معرضاً دائماً للصناعات الريفية في القاهرة سنة ١٩٥٨ مهمته تولي تصريف انتاج الجمعيات والهيئات المشتغلة بالصناعات الحرفية الريفية وقد بلغ متوسط مبيعاته ١٢٠٠ جينه شهرياً .

تصنيف الصناعات التقليدية وسماتها ومشكلاتها:

كي نستطيع أن نرى ذلك التنوع الهائل لهذه الصناعات حتى نسهم في بلورة مداخل متباينة للاستفادة منها في تنمية مجتمعاتنا الإسلامية ويمكن تصنيف الصناعات التقليدية وفقا لأكثر من معيار:

أولا- التصنيف وفقا للبناء التنظيمي :
صناعات منزلية للاكتفاء الذاتي للأسرة- صناعات منزلية حرفية يقوم بها صانع حرفي- منزلية يقوم بها صانع- حرفية يقوم بها صانع حرفي في ورشته- صناعات يقوم بها صانع أو صاحب ورشة يتخصص في عملية أو عمليات إنتاجية- صناعات قائمة في مصانع صغيرة .

ثانيا- التصنيف وفقا لطبيعة الحاجة التي تشبعها :
١- صناعات تشبع احتياجات ضرورية.

صناعات تشبع احتياجات ترفيهية كمالي.

ثالثا- التصنيف وفقا لنمط المنتجات سلعية - خدمية.

رابعا- التصنيف وفقا للخامات المستخدمة :
بيئية - قائمة على خامات من السوق القومية - قائمة على خامات مشتراة من السوق العالمية - قائمة على خامات مصنعة محلياً صناعات قائمة على خامات مستوردة .

خامسا- التصنيف وفقا لدرجة الاستمرار :
صناعات موسمية - صناعات دائمة

سادسا- التصنيف وفقا للطابع العمراني:

صحراوية- صناعات ريفية- حضرية

ويمكن إيجاز السمات السائدة لمعظم الصناعات التقليدية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة فيما يلي :
١- تنتمي للقطاع الخاص أو المجتمع المدني بشكل عام.
٢- لا تحتاج لرأس مال كبير .
٣- إنها ذاتية النشأة غالبا .
٤- احتياجاتها من خدمات البنية الأساسية متواضعة للغاية .
٥- احتياجاتها من المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج بسيطة نسبيا٠
٦- تعتمد بشكل أساسي على الخامات المحلية سواء على المستوى القومي
٧- الكثير منها يعتمد على مخرجات ثانوية كصناعات الخوص والجريد على سبيل المثال لبعض الحاصلات، أو على إعادة استخدام كافة المكونات والعناصر المتوفرة محليا .
٨- لا تحتاج لتلقي تدريب على مهارات معينة في المؤسسات الرسمية.

٩- عائد العمل فيها يمثل النسبة الكبرى من عوائد عناصر الإنتاج.
١٠- تتميز غالبا بالمرونة العالية وإمكانية التغير السريع .
١١- تتميز بالمرونة العالية في توظيف والاستغناء عن العمالة وتسمح بالاستفادة بمصادر متنوعة للعمالة مثل الأطفال - الطلبة - سيدات المنازل – العمال .
١٢- المرونة العالية في مكان العمل حجرة في منزل، فناء المنزل، ساحة مفتوحة، دكان، ورشة صغيرة...إلخ، والمساحة المطلوبة يمكن ألا تتعدى ٢ × ٣م .

١٣- ارتباط هذه المنشآت واعتمادها الأساسي على السوق المحلية فالإقليمي بإشباع الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع المحلي كصناعات الملابس - الصناعات الغذائية - الأثاث - الورش الهندسية وورش إصلاح السيارات والماكينات الخ.

وعن مشكلات الصناعات التقليدية فيمكن القول بأن الصناعات التقليدية في الظروف الراهنة للمجتمعات الإسلامية تواجه عدة مشكلات، أهمها:

١- هناك فجوة رهيبة في المعلومات لدى الجهات القائمة على التنمية الصناعية عن قطاع الصناعات التقليدية .

٢- عدم وجود سياسات ملائمة على المستوى القومي يمكن أن تسهم في صنع المناخ الملائم لنمو وتطور الصناعات التقليدية والاستفادة منها بالتالي في تنمية المجتمعات الإسلامية .

٣- وضعت الصناعات التقليدية في التجارب الحديثة للتصنيع في منافسة شديدة الصعوبة مع قطاع الصناعة الحديثة، ولم تبذل أي محاولات جادة للربط أو التكامل بين القطاعين .

٤- جرى تنميط التعليم الفني مركزياً، ولم تتم صياغة ملامح مميزة له بما يخدم تنمية الصناعات التقليدية في المجتمعات المحلية المختلفة.

٥- المناخ الثقافي السائد ويتمثل فيه أجهزة الأعلام لا يرسخ قيم احترام كل ما هو موروث أو محلي بما في ذلك الصناعات التقليدية .

٦-عجز الكيانات العملاقة مثل وزارة الشئون الاجتماعية والصندوق الاجتماعي عن الوصول للصناعات التقليدية وتقديم أي مساندة حقيقية لها. ٧- ضعف البنية التنظيمية لقطاع الصناعات التقليدية .

٨-الانتشار السريع لنمط الاستهلاك الغربي وتغلغله: اجتماعياً وصولاً للشرائح الاجتماعية الدنيا، وجغرافيا لأقصى أقاصي العمران في الريف والمجتمعات الصحراوية وقد أدى ذلك إلى تحلل النسيج الاجتماعي الحضاري للمجتمعات المحلية، والحامل لتراث الصناعات التقليدية، وإهمال عناصر البيئة المحلية التي قامت عليها هذه الصناعات .

٩- زيادة معدلات التضخم وأثرها على ارتفاع تكاليف معيشة الصانع الحرفي وارتفاع أسعار خاماته المستوردة.

مقومات المشروعات الصغيرة فى الريف:

من أهم المقومات الداعمة لقيام مشروعات صغيرة فى الريف عدم توافر فرص عمل فى غير الزراعة حيث أن اغلب الريف المصرى يفتقر إلى وجود بنى صناعية أو خدمية باستثناء بعض مزارع الدواجن والقليل من الصناعات الحرفية ، وذلك أدى إلى زيادة معدلات البطالة بكافة أشكالها (موسمية/إجبارية/مقنعة) كما أدت هذه الظاهرة إلى نزوح أعداد كبيرة إلى المدن المجاورة أو إلى المدن الكبيرة بحثاً عن فرص عمل وقد ينتج عن هذه الظاهرة ظهور العشوائيات وزيادة دور الجريمة أمام ضغوط الحياة وفشل العديد من الباحثين عن العمل أو الحصول على فرص لذا فان إيجاد مشروعات صغيرة بالقرى ستزيد من فرص العمل غير الزراعى ومن ثم تمكن من تقليل مستويات البطالة إضافة إلى استغلال الموارد المتاحة وخلق طلب عليها ، كما أنه بالإمكان تطوير أداء العاملين ونقل قدراتهم إلى آفاق أرحب وهذا يعمل على تحسين الكفاءة الانتاجية ويعد ذلك من أهم مقاصد المشروعات الصغيرة فى الريف ولكن يبدوا لنا تساؤل عن نوعية المشروعات الصغيرة فى الريف وهل هى بالضرورة مهمة فى التنمية.

الواقع أن المشروعات الصغيرة فى الريف لا تتعدى غالباً ما ينتجه الفلاحون من سلع تسد حاجاتهم أو تلك التى يمكن بيعها كسلع تقليدية ويأتي فى هذا القبيل منتجات السجاد اليدوى والأكلمة ومنتجات الفخار والحصير والسلال والأثاث المصنوع من جريد النخيل والمقشات وأعمال الخرزان والمشنات ومكانس الليف ، كما تأتى صناعة منتجات الألبان وإنتاج عسل النحل وتربية دودة القز من أهم الصناعات الريفية وهى عادة لا تعتمد على تكنولوجيا متقدمة يضاف إلى ذلك بعض الصناعات ذات الطابع البدائى للأدوات الزراعية من الأخشاب كالسواقي والفئوس.

وتعود أهمية هذه الصناعات إلى اعتمادها على خامات متوفرة وعدم احتياجها إلى رأسمال كبير أو تكنولجي متقدم وهذه المشروعات من شانها استيعاب جزء من عمال الزارعة الفائضين عن حاجة العمل وأيضا قطاع آخر فى فترات الفراغ أو فى أوقات نمو المحاصيل التى تشهد عادة زيادة فى عدد العمال غير المشتغلين.

دور المرأة في الصناعات الريفية:

تلعب المرأة في البلدان النامية دوراً أساسياً في الإنتاج الزراعي، لاسيما في البلدان التي تتميز بانخفاض مستوى دخل الفرد لديها، والتي تمثل الزراعة فيها نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تشكل المرأة الريفية في هذه البلدان أغلبية قوة العمل الزراعية، فهي تنتج أغلب الأغذية المستهلكة محلياً، الأمر الذي يجعلها من العوامل الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الأسري في المجتمعات الريفية، كما يشكل عدم إطلاق كامل قدراتها في الزراعة عاملاً مساهماً في بطء النمو وانعدام الأمن الغذائي إذ تعمل المرأة في المنطقة العربية، إضافة إلى عملها في الرعاية الأسرية في القطاعين الزراعي والصناعي، وغالبية النساء عندما يعملن خارج إطار الرعاية الأسرية يعملن عادة في القطاع الحرفي غير الرسمي،أو في العمل الإنتاجي الموسمي المؤقت ولا يقدر عمل المرأة في الرعاية الأسرية، عادة بالقيمة الاقتصادية أو المالية لدخل الأسرة،ولا يدخل أيضاً في حسابات الدخل الإجمالي والقومي، كما لا تعير المرأة العاملة هي نفسها أية أهمية للدور والعمل الإنتاجي الذي تقوم به، وتعدّه جزءاً من دورها أو تكملة له في الرعاية الأسرية،وتعمل غالبية النساء في المجتمعات الريفية بحزمة من الصناعات الريفية التقليدية، كصناعة السلال والقصب وأعمال الإبرة والحياكة والقش.. إلخ، كما يعملن في التصنيع الغذائي بأنواعه المختلفة لتأمين ما يلزم من مؤن في الصيف والشتاء للاستهلاك المنزلي أو للتسويق

وغالباً ما تكون مشاركة الرجل ضعيفة في هذه العملية، إذ تتقاسم ربة المنزل مع بناتها هذا العمل(١) إن قياس أثر دور المرأة الريفية في الصناعات الغذائية يسلط الضوء على أهمية دورها في تأمين مستوى دخل إضافي للأسر الريفية, ومدى الإسهام في إيجاد أفضل السبل لتفعيل هذا الدور وأفضل الطرق للاستفادة من تلك الصناعات التقليدية في تحسين ورفع مستوى الدخل لتلك الأسر وهذا يتطلب التعرف على واقع المرأة الريفية ومشاركتها في الإنتاج الزراعي، وعلى نوعية الصناعات الغذائية التقليدية التي تقوم بها في الريف، ومعرفة المشكلات والمعوقات التي تمنع المرأة من القيام بتلك الصناعات وتطويرها، وحساب نسبة مساهمتها في زيادة دخل الأسرة الريفية والأهم هو تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على دخل

الأسر الريفية، وتشخيص وتقدير العوامل المؤثرة على دخل الأسرة الريفية وقياس الأثر النسبي والحدي لتلك العوامل.

وفي الريف المصري يشترك الرجال والنساء في مختلف الاعمال فتجد المرأة الريفية تشارك زوجها عمله، فتساعده في الزرع وفي الحصاد ، وتقوم بمعاونة زوجها في عمله الصناعي أيضاً ففي صناعة النسيج ، مثلاً تتولى المرأة عمليات فك شلل الغزل وتركيبها على الأنوال ، كما تزاول ايضاً صناعات الحياكة والتطريز وصناعة اطباق القش والحصر وادوات الزينة وما يليها .

يتضح من ذلك دور المرأة التي تمثل نصف المجتمع أو أكثر بقليل كما يبدو أثرها في تحصيل دخل من وراء عملها في المصنوعات الريفية ، وبذلك يتحقق للأسرة دخل إضافي يسهم في رفع مستوى معيشة الأسرة في الأرياف وهكذا انتعشت الصناعات الريفية ، ولم يستطع التيار الجارف من الصناعات المدنية الحديثة أن يقضي عليها ويزيلها من الحياة .

الصناعات الريفية في خان الخليلي:

لعل هذه الصناعات الريفية التي اشتهرت في مختلف بلدان العالم ، قد أصبحت قبلة السياح في خان الخليلي في القاهرة ، وأصبحت الملايين التي تفد الى العاصمة المصرية من سائر انحاء العالم تزور هذه السوق بالذات التي باتت تتمتع بشهرة عالمية وليس هناك من لا يعرف خان الخليلي الذي يكشف عن مكانه قبل أن تطأه قدماك فالروائح العطرية الريفية ، والجلود المصبوغة ورائحتها المميزة ، تشير الى خان الخليلي من على بعد امتار عديدة ثم تستهويك فيه المعروضات المطعمة بالصدف ، وهي التي تلقى من اقبال السياح على اقتنائها ما يجعل المشتغلين بها يتفننون في صنعها الذي يحتاج الى الكثير من الدقة والصبر والفن وهناك في الخان السجاجيد المصنوعة بالانوال القديمة والأيدي ، والتي تباع في الخليلي بضعف ثمن السجاجيد المصنوعة ميكانيكياً .

لم تقو الآلات الحديثة علي اقتحام الحيز الشيق الذي تعمل فيه الاصابع المرهفة الحساسة ، ولم تستطع أن تمحو الفن اليدوي الريفي الأصيل . إنها هي نفس الأصابع التي تعمل اليوم في الريف بصبر وجلد وتصميم، فتزخرف الصواني النحاسية والأطباق الخشبية بمختلف الرسوم الفرعونية الرائعة الجمال ولعل أشهر هذه الصناعات الريفية صناعة التطعيم بالصدف والسن ونقش النحاس وتطعيمه بالفضة وصناعة الجلود والقناديل النحاسية والمشربيات العربية والوسائد الجلدية والحقائب النسائية ، تحمل كلها الطابع العربي الريفي ، وإلى جانبها الأقمشة الشرقية الريفية المصنوعة بالأيدي ، والكشمير والأثواب الحريرية المطرزة ، وصناديق القش والكراسي والأسرة.

إن تحليل هيكل التكاليف الثابتة والمتغيرة لإنتاج الصناعات الغذائية التقليدية، وحساب العائد الصافي الناتج من عمل المرأة الريفية في الصناعات الغذائية التقليدية، يضعنا أمام مهام كبيرة في إعادة الخطط التنموية ولحظ الاهتمام بالمرأة الريفية لما تساهم من زيادة الدخل والإنتاج المحلي، الأمر الذي يجعل الجهات المعنية أمام امتحان حقيقي للاستفادة من دورها على نحو علمي ممنهج.

أهمية خلق مشروعات صغيرة ومتوسطة فى الريف:

من المؤكد أن القطاع الريفى يعانى من مشكلات عديدة خاصة فيما يتعلق بفرص العمل خارج النشاط الزراعى والذى يعود فى الأصل إلى زيادة قوة العمل فى مقابل قله المساحات المنزرعة وهذا أدى بطبيعة الحال إلى تزايد معدلات البطالة بين سكان الريف والذين لم يجدوا سوى النزوح إلى المدن الكبرى للعمل فى ظل ظروف صعبة وقبولهم لأعمال متدنية وقد يكون بعضها غير انسانى البتة ومن ثم فان من الضرورى العمل على إقامة مشروعات صغيرة ريفية تعمل على امتصاص الطاقات العاطلة والحد من ظاهرة البطالة وتحقق قدراً من الكفاءة الانتاجية فى استخدام العناصر الانتاجية المتوافرة بالقرى وللمشروعات الريفية الصغيرة دوراً هام فى التنمية الريفية ومن ثم التنمية على المستوى الكلى حيث أن هذه الصناعات يمكن قيامها برؤوس أموال محدودة فى نفس الوقت يمكن نسبياً توظيف عمال أكثر من المشروعات الكبيرة على الأقل فى المدى القصير بالإضافة إلى أنها ليست فى حاجة إلى مهارات خاصة حيث يمكن الاستفادة من العمالة التقليدية وتطوير أدائها والصناعات الريفية ذات أهمية كبيرة حيث يمكن أن تقوم على استغلال الخامات والمدخلات التى تتعرض للفقد أو التلف حال عدم وجود طاقة تشغيلي تستخدمها كما هو الحال فى قش الأرز في مصرالذى تحول فى بعض القرى إلى بؤر تلوث نتيجة حرقة أو تركة على حواف الترع والمصارف دون استخدام.

الصناعات الريفية في مصر:

تلعب الصناعات الريفية في مصر دوراً مهماً في اقتصاديات البلاد ، ويمثل انتاجها ما نسبته ٣ بالمئة من مجموع الانتاج الصناعي العام وتبلغ قيمة منتجات هذه الصناعات ما يقرب من ٢٥ مليون جينه مصري سنوياً كما يبلغ عدد المشتغلين في هذا القطاع الحيوي أكثر من خمسة ملايين ولما كانت لهذه الصناعات الريفية أهمية خاصة في مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر.

فقد رأينا ان نقدم هذا البحث الموجز عن دورها في تشغيل الايدي العاطلة عن العمل ، وعن انواعها وفئاتها ، وطابعها الشعبي ، ومشاكلها ورعاية الحكومة لها وتمويلها ، وتنشيط دور المرأة في الانتاج وأثر كل ذلك في رفع مستوى معيشة الاسرة الريفية .

إستراتيجية النهوض بالصناعات التقليدية:

لا يتصور إمكانية النهوض بالصناعات التقليدية من أجل تحقيق التنمية الذاتية في المجتمعات الإسلامية إلا في ظل سياسات ملائمة تعمل من ناحية على توفير الآليات اللازمة لتوجيه تكيف هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد القومي في ظل الظروف القائمة وجهة سليمة، وتعمل من ناحية أخرى على حشد وتوجيه الموارد والجهود بما يتفق مع تعظيم الاستفادة من هذا القطاع في التنمية الذاتية للمجتمعات المحلية، ويشمل هذا إنشاء هيئة أهلية على مستوى الدولة تخضع للإشراف الحكومي، ويكون لها فروع في الأقاليم والمحافظات المختلفة تتمثل وظيفتها في العمل على دعم وتوجيه تكيف قطاع الصناعات التقليدية في الظروف الراهنة لكل مجتمع إسلامي كجمع المساهمات المالية بما في ذلك الهبات وأموال الزكاة لاستثمارها في مجال الصناعات التقليدية وتكوين بنك معلومات عن الصناعات التقليدية والتواصل مع الهيئات الدولية المعنية وتوفير الخدمة الاستشارية المجانية للصناع الحرفيين وإمدادهم أولا فأولا بالمعلومات عن الأسواق العالمية المتاحة وسعة السوق بالنسبة للمنتجات التي يقومون بصناعتها والقيام بالدراسات بهدف التنبؤ مسبقاً بمجالات الصناعات التقليدية غير محتملة النجاح والقيام بتوجيه الصناع الحرفيين أو أبنائهم إلى مجالات جديدة ينتظر ازدهارها وإعداد دراسات جدوى مبدئية للمشروعات الصناعية الصغيرة التي ينتظر نجاحها في كل إقليم/محافظة في إطار الجهد الإرشادي اللازم بذله لمساعدة المستثمرين المحليين للدخول في مجال الاستثمار الصناعي خاصة الصناعات التقليدية.

هذه الدراسات يجب أن توفر المعلومات الأساسية اللازمة لإنشاء وتشغيل المنشآت الصناعية التي تشمل بيانات عن حجم المنشأة ورأس المال وتقديراً لكل من عناصر الدخل والإنفاق والربحية بالنسبة لكل مشروع.

-المساهمة في إنشاء مراكز للإنتاج بالأقاليم أو المحافظات المختلفة وكذلك معامل اختبار المواد وضبط جودة الإنتاج خاصة بالنسبة للمنتجات الموجهة للتصدير للخارج .

-العمل على دعم الخامات المستوردة والتي تدخل في بعض الصناعات التقليدية المحلية كالفضة والنحاس والأخشاب والعاج والصدف...إلخ) ، وكذلك دعم المنتجات الموجهة للتصدير إن لزم الأمر وذلك بشرط حيازتها للجودة المطلوبة.

ثانيا: السعي لتحقيق الربط العضوي ما أمكن بين التعليم الفني على مستوى المدارس والمعاهد الفنية ومقتضيات التنمية الذاتية في كل إقليم/محافظة بحيث تتوفر إمكانية الاستفادة من المعارف والمهارات والقدرات السائدة في كل مجتمع محلي وتطويرها ويقتضي هذا التحلي بالمرونة في اختيار هياكل المدارس والمعاهد الفنية في كل إقليم/محافظة، ومحتويات المقررات الدراسية

ثالثا: تبني القيام بدراسات موسوعية تستهدف رصد وتقييم التراث الهائل للصناعات التقليدية الذي يحوزه كل إقليم/محافظة وتتضمن مسحا لكافة الحرف التقليدية والصناعات الصغيرة مع دراسة أساليب الإنتاج المستخدمة في كل حالة، وكذلك أدوات الإنتاج وأماكن العمل ونوعية العمالة المستخدمة إلى آخره.

- دراسة تحليلية لخصائص الأنشطة الإنتاجية في كل موقع من النواحي : الاقتصادية كتوليفة عوامل الإنتاج المستخدمة والبيئية مثل مدى الاعتماد على المصادر المحلية المتجددة للبيئة ومدى استنزاف المصادر غير المتجددة أو المتجددة ببطء للبيئة، ومدى تلويثها للبيئة إلى آخره والاجتماعية - الحضارية كالأشكال التنظيمية وأنماط تقسيم العمل ، أطر القيم والأفكار السائدة .

- دراسة نوعيات المنتجات سواء كانت سلعاً أو خدمات في كل حرفة أو صناعة ، واستقصاء مدى ما يتمتع به كل منتج من قبول وانتشار على المستوى المحلي / القومي / الإقليمي أو العالمي .

- تشخيص الحالة الراهنة لهذه الأنشطة الإنتاجية والمشكلات التي تواجهها وعمليات التحول الجارية في المجتمعات المحلية وخصائصها وأثر ذلك كله على الصناعات التقليدية التي تحوزها هذه المجتمعات٠

- دراسة العلاقات التجارية والتسويقية التي كانت موجودة والكائنة حالياً بين البنى الإنتاجية التقليدية وغيرها من البنى داخل الإقليم وخارجه ، وعلاقتها بالأسواق المحلية أو القومية أو الاقليمية ودراسة أوجه القصور في هذه العلاقات وكيفية تحسينها لتدعيم هذه البنى الإنتاجية٠

- وضع تصور عن إمكانية رفع إنتاجية أو تطوير منتجات هذه الصناعات مع الإبقاء على نفس الأطر الاجتماعية - الحضارية لها في المجتمع المحلى أو تطويرها وفقا للرؤية الحضارية الخاصة بالمنطقة.

رابعا : تبني مشروعات خدمة عامة على نطاق واسع تحت إشراف الأجهزة الفنية المختصة وزارة الزراعة، أجهزة البيئة...إلخ تستهدف الحفاظ على وتحسين البيئة ، ومنع التصحر، وكذلك الدعم غير المباشر لبعض الأنشطة الأولية كالزراعة والرعي، وكذلك بعض الصناعات التقليدية مثل تشجيع زراعة النخيل والسنط .

خامسا: دعم الطلب المحلي على الصناعات التقليدية القائمة أو المزمع إنشاؤها عن طريق :

إعطاء المنشآت الصناعية المحلية أفضلية خاصة في التعامل في طرح المناقصات الخاصة بالوفاء بما تحتاجه الأجهزة الحكومية في كل إقليم أو محافظة من سلع وخدمات صناعية .

- السعي لتبني نمط غير تقليدي لتنمية السياحة يرتكز على تشجيع الطابع المحلي كميزة نسبية يتمتع بها كل مجتمع محلي والعمل على تصميم المنشآت السياحية وتخطيط الخدمات بها بما يتفق مع توكيد الطابع المحلي

- إقامة معارض دائمة لمنتجات بعض الصناعات التقليدية بكل إقليم / محافظة تقوم بعرض منتجات هذه الصناعات، وبيعها للجمهور والزائرين على أن تدخل هذه المعارض ضمن المزارات السياحية؛ مما يمثل توسيعا للطلب على منتجات الصناعات التقليدية ودعما للسياحة في نفس الوقت

سادسا : القيام بالدعاية لمنتجات الصناعات التقليدية وذلك عن طريق :
- إصدار كتيبات سياحية عن المنتجات التي يتميز بها كل إقليم/محافظة توزع على كافة الجهات ذات العلاقة بتنشيط السياحة،خاصة السياحة البيئية

- إقامة معارض متنقلة لبعض منتجات الصناعات التقليدية التي تتميز بالتعبير الحضاري تستهدف تعريف شعوب العالم بالمجتمعات الإسلامية ، وما تحوزه من ثراء حضاري كما ينعكس في فنونها الإنتاجية ، كما تستهدف دعم قطاع الصناعات التقليدية عن طريق توفير سوق عالمية واسعة لمنتجاتها.

الفصل الثانى
تدوير مخلفات القرية

إدارة المخلفات فى القرية المصرية:

ومن التكنولوجيا المستخدمة ما يلى -:

تكنولوجيا إنتاج البيوجار

سماد المكمورات

إنتاج الأعلاف الغير تقليدية

١- تكنولوجيا إنتاج البيوجار:

تحقق هذه التكنولوجيا إنتاج طاقة نظيفة ورخيصة ومتجددة , وسماد عضوى طبيعى غنى بالمادة العضوية,وعناصر السماد كلها والهرمونات النباتية وخالية من الميكروبات المرئية وبذور الحشائش والنيماتودا وكذلك تأمين القرى من الحرائق ورفع المستوى الصحي وحماية البيئة من التلوث.

المخلفات التى تستخدم لإنتاج البيوجاز :

جميع المخلفات العضوية المتاحة بالقرى والمدن والمزارع والمصانع تصلح لإنتاج البيوجاز مثل : روث الماشية – سماد الدواجن – مخلفات المجازر – الأحطاب – قش الأرز – سيقان الموز – مخلفات القصب – عروش الخضر – ورد النيل – مخلفات الصرف الصحي – القمامة – مخلفات مصانع الأغذية.

يتم تخمير هذه المخلفات العضوية لاهوائياً داخل مبنى معزول تحت سطح التربة فتقوم أنواع متخصصة من البكتيريا اللاهوائية بتحليلها بالاضافة إلى إنتاج السماد العضوى الطبيعى .

<u>وحدة البيوجاز :</u>

تتكون وحدة البيوجاز من أربعة أجزاء رئيسية هى :

مخمر – مجمع للغاز – حوض تغذية بالمخلفات – حوض إستقبال السماد العضوى , وكلها مصنعة من طوب وأسمنت ورمل – خراطيم بولى إيثيلين ومواسير حديد أو بلاستيك , صاج ويتراوح حجم وحدة البيوجاز ما بين ٥ م^{3} إلى أكثر من ١٠٠٠ م^{3} تبعاً لكمية المخلفات المتاحة يومياً – تشغل وحدة البيوجاز المنزلية الملائمة للأسمدة الريفية مساحة حوالي ٢,٥ – ٣ م^{2}.

<u>شروط إختيار مكان وحدة البيوجاز :</u>

١- قريبة من حظيرة الماشية ودورة المياة لسهولة تغذيتها .

٢- قريبة من الحقل لسهولة نقل السماد.

٣- أن يكون المكان معرض للشمس طول النهار وغير معرض للرياح .

٤- بعيدة عن مصدر مياه الشرب .

<u>تغذية وحدة البيوجاز :</u>

يتم التغذية بالمخلفات العضوية حيث تقطع المخلفات النباتية إلى أجزاء صغيرة أو تطحن ولابد أن تكون المخلفات مخلوطة بالماء ولا تزيد نسبة المواد الصلبة عن ١٠ % فى مخلوط التغذية ويمكن تخمير المخلفات النباتية هوائياً لمدة ٢٠ يوماً قبل تغذية الوحدة بها ويمكن استخدام مياة الصرف الصحى الخالية من المنظفات فى التخفيف داخل وحدة البيوجاز

فوائد البيوجاز :

١- إنتاج طاقة نظيفة :

غاز البيوجازغير سام ونظيف وليس له عادم احتراق ويستخدم مباشرة فى الطهى والإنارة والتدفئة وتشغيل ماكينات الرى وتوليد الكهرباء .

٢- إنتاج سماد البيوجاز :

ينتج سماد البيوجاز فى صورة معلق مائى يستخدم مباشرة مع مياة الرى أو يجفف ويعبأ فى أكياس لاستخدامه نثراً وتبلغ نسبة الرطوبة بالسماد ٣٠ % والمادة العضوية ٦٠ % والأزوت ١,٩ % والفوسفور ١,٥% والبوتاسيوم ٠,٦% وعناصر صغرى بكميات ملائمة وقد أدت إضافته للتربة إلى زيادة إنتاجية المحاصيل المختلفة كما أن هذا السماد أمن صحياً وطارد للحشرات المنزلية مثل الذباب والناموس والفئران لخلوه من الرائحة الجاذبة لها.

٣- حماية البيئة من التلوث الناجم عن المعالجة التقليدية لمخلفات المزارع والمصانع والقرى والمدن نتيجة الحرق .

٤- تقليل الوقت الذى تستخدمه المرأة الريفية فى إعداد الطعام واستغلاله فى أهداف إنتاجية أخرى.

٥- الحفاظ على الصحة العامة نتيجة عدم استخدام الكانون والراكية وعدم تداول مخلفات الماشية بالأيدي.

سماد المكمورات:

وهو ما يحضر من المخلفات النباتية كالأحطاب والعروش وسيقان وأوراق الموز والحشائش والتبن وغيرها بفعل الكائنات الدقيقة الحية المنتشرة بهذه المخلفات بعد توافر ظروف خاصة لنشاطها مثل التهوية الكافية والرطوبة المناسبة التى تختلف باختلاف نوعية المخلفات ومدى مقاومتها للتحلل

ويمكن خلط المخلفات النباتية بمخلفات الحيوانات ومن المفضل تجهيز المخلفات النباتية قبل كمرها وذلك بتكسيرها بواسطة آلات الدراس وذلك إلى أطوال ٥-٧ سم.

مميزات الكومبوست :

١- يتميز السماد الناتج بجودة التحلل وانعدام الرائحة .

٢- يمتاز بارتفاع محتواه من عناصر التسميد والمادة العضوية .

٣- خلوه من بذور الحشائش ومسببات الأمراض للنباتات والنيماتودا .

خطوات عمل الكومبوست :

١- يتم إختيار المساحة المخصصة للكومة وذلك بالقرب من مصدر مياه الرى وتدك الأرض جيداً لمنع الرشح مع حفر قناة حولها بعرض ٢٠ سم وعمق ١٠ سم تنتهى بحوض تجميع الراشح حتى يمكن إعادة استخدامه فى رش الكومة .

٢- توضع طبقة من المخلفات النباتية عرضها ٢-٣ م وبسمك ٥٠-٦٠ سم ثم توضح فوقها طبقة من المخلفات الحيوانية أو كسح المراحيض بسمك١٠-١٥سم أو ترش بخليط من الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والعضوية الناضجة ويداس عليها بأقدام العمال لضغطها وتقليل الحجم.

٣- تكرر هذه العملية مع تناوب طبقات المخلفات مع الماء أو المخلوط والضغط حتى يتم كمر كل المخلفات لارتفاع ١,٥ -٢ م ثم ترش من الخارج.

٤- ترطب الكومة بعد ذلك بكميات من الماء مرة كل أسبوع شتاءاً ومرتين إلى ثلاث مرات صيفاً أو كلما لزم الأمر ويراعى ألا يكون السماد جافاً ولا يكون مشبعاً بحيث إذا أخذت قبضة من الكومة على عمق ٥٠ سم من مواضع متعددة وضغطت باليد رطبت اليد فقط وتعتبر درجة الرطوبة هذه ضرورية جداً لنجاح عملية الكمر الهوائى ويجب المحافظة عليها حتى تمام النضج.

٥- فى الحالة العادية ترفع درجة الحرارة داخل الكومة بعد ٤٨ – ٧٢ ساعة إلى أكثر من ٥٠°م وتزداد حتى ٦٥ -٧٠°م وتستمر على ذلك عدة أسابيع حسب نوع المخلف النباتى وتكون كافية للقضاء على جميع مسببات الأمراض والنيماتودا وبذور الحشائش.

٦- يفضل تقليب الكومة كل أسبوعين أو ثلاثة على الأكثر وضبط الرطوبة وإعادة بناء الكومة وذلك للمساعدة على خط المكونات وزيادة التحلل.

إنتاج الأعلاف الغير تقليدية:

تنتج الأعلاف غير التقليدية من المخلفات الزراعية بتحويلها إلى أعلاف تحل محل جزء من الأعلاف المصنعة٠

١- السيلاج:

هو المنتج الناتج من حفظ محاصيل الأعلاف الخضراء ذات محتوى الرطوبة العالى بالتخمر تحت ظروف لاهوائية للحفاظ على قيمتها الغذائية دون التعرض لفساد الهواء ويتم إنتاج السيلاج من محاصيل العلف الخضراء البقولية مثل البرسيم أو محاصيل الحبوب مثل الذرة والسورجم أو مخلفات الصناعات الغذائية مثل مخلفات قصب السكر ولب البنجر ومخلفات تصنيع الخضر والفاكهة ويعتبر الذرة الأكثر شيوعاً فى صناعة السيلاج.

يستطيع الفلاح التحكم بدرجة عالية فى مدى نجاح عملية السيلجه للحصول على سيلاج جيد ذو قيمة غذائية عالية باتباع أسلوب إدارة ناجح على النحو التالى :

١- تحديد الموعد المناسب للحصاد عند أعلى مستوى من السكريات وأقل محتوى من الألياف .

٢- التقطيع ٣-٥ سم لزيادة كفاءة الكبس.

٣- ضبط محتوى الرطوبة.

٤- صومعة التخزين تكون فوق سطح الأرض بنظام الثلاث حوائط وأرضية خرسانية ذات ميل لتجميع السوائل الناتجة من عملية الكبس وتوفير مشمع بلاستيك للتغطية.

٥- الكبس الجيد باستخدام الجرار .

٦- التغطية المحكمة باستخدام أغطية بلاستيك مع احكام التغطية على الأجناب والضغط فوق الغطاء البلاستيك باستخدام شكائر الرمل أو بالات القش.

٧- فتح الكومة بعد مرور ثمانية أسابيع من عملية التخمر.

فوائد السيلاج كعلف حيوانى :

١- يؤدى حفظ محاصيل العلف الأخضر فى صورة سيلاج إلى تقليل الفاقد الناتج عن التخزين الجاف.

٢- يمكن توفير السيلاج كعلف حيوانى فى أى فصل طوال السنه وبأقل التكاليف.

٣- يتميز بنكهة طيبة وطعم مستساغ وتقبل عليه الحيوانات مما يزيد الإنتاج
٤- يمكن ضغط السيلاج بكميات كبيرة فى حيز محدود من الأرض.

٥- إحتوائه على قدر كبير من الطاقة والبروتين ولذا قيمته الغذائية أعلى من الدريس.

٦- ارتفاع معامل هضم المركبات الغذائية نتيجة لفعل الميكروبات والإنزيمات النباتية.

٢- تنمية حبوب الشعير على القش:

ويتم ذلك فى وحدة إنتاج بسيطة التجهيز تتيح امكانية الزراعة على القش أى زراعة بدون تربة لإنتاج العلف الأخضر من حبوب الشعير والقش خلال عشرة أيام فقط.

مميزات وحدة إنتاج العلف بدون تربة :

١- اقتصادية فى مساحة الأرض .

٢- اقتصادية فى استهلاك المياه حيث تستهلك ٢ % من استهلاك المياه فى الزراعة التقليدية .

٣- صحية وخالية من الأمراض والتلوث.

مميزات العلف الناتج :

١- تصل نسبة البروتين إلى أكثر من ١٢ % .

٢- درجة هضم عالية.

٣- يحتوى على نسبة عالية من الفيتامينات .

٤- غنى بالطاقة.

٣- الحقن بغاز الأمونيا أو الرش بمحلول الأمونيا:

يمكن تعظيم الاستفادة من مخلفات محاصيل الحقول مثل تبن القمح والشعير والفول وقش الأرز وحطب الذرة الشامية وعروش الخضراوات التى تستخدم فى تغذية الحيوان عن طريق زيادة محتواها البروتيني مما يزيد من معامل هضم هذه المخلفات باستخدام تكنولوجيا بسيطة مثل الحقن بغاز الأمونيا أو الرش بمحلول اليوريا.

٤- التلقيح بالفطريات :يتم ذلك بتلقيح المخلفات النباتية ببعض الفطريات الغنية بمحتواها البروتيني كالتالى :

١- تقطع المخلفات إلى أطوال تتراوح ما بين ٢-٣ سم ثم تنقع فى الماء لمدة ساعتين.

٢- يتم بسترة المخلفات برفع درجة حرارة الماء إلى ٩٠°م لمدة ساعتين .

٣- تنشر المخلفات على مناشر للتخلص من المياه الزائدة والوصول إلى محتوى رطوبى ٥٦-٧٠ %.

٤- تعبأ المخلفات فى أكياس سعة ٢٠ كجم فى طبقات متبادلة مع اللقاح الفطرى ثم تغلق وتحضن فى حجرة درجة حرارتها ٢٨-٣٠ °م لمدة ٣ أسابيع.

٥- بعد انتهاء فترة التحضين تفتح الأكياس حيث يكون النمو الفطرى منتشر بالخلف ثم يقدم كعلف للحيوان ويتميز هذا العلف باحتوائه علي بروتين بنسبة ١٢-١٥ % ومعامل هضم مرتفع يصل إلى ٥٥ %ويعتبر مصدر علف رخيص وسهل يمكن إنتاجه طوال العام.

٥. معالجة المياه العادمة واستخدامها فى الزراعة:

تمثل المياة العادمة مصدراً هاماً لتلوث البيئة بالميكروبات المرضية والطفيليات مسببة أمراضاً شديدة للإنسان والحيوان فضلاً عن إنها مصدراً للروائح الكريهة ومكاناً مفضلاً لتراكم وتوالد الذباب والبعوض كما أن إلقاء هذه المياه بدون معالجة فى المجارى المائية يؤدى إلى تلوثها كما يؤدى إلى نقص الأكسجين الذائب فى الماء مما يؤثر على الثروة السمكية والأحياء المائية الأخرى كما تحتوى المياة العادمة على الأمونيا والنترات والمواد العضوية الذائبة بتركيزات عالية وكذلك المواد الكيماوية والمبيدات والعناصر الثقيلة.

مصادر المياه العادمة وفوائدها:

- كسح المراحيض أو مياه الصرف الصحى.
- مياه غسل اسطبلات تربية الماشية.
- مياه المجازر.
- مياه صرف مصانع الأغذية ومنتجات الألبان.

وعن فوائد معالجة المياة العادمة:

- التخلص من الميكروبات المرضية والطفيليات.
- خفض محتوى المياه العادمة من المواد العضوية والعناصر المعدنية.
- تنقية المياه واستخدامها فى الرى دون مخاطر.
- حماية البيئة من التلوث.

نظام المعالجة:

وتتم على ثلاث مراحل هى :

أ- المعالجة الأولية :

وفيها يتم التخلص من حوالى ٩٠ % من المواد الصلبة والعالقة فى المياه وذلك بالترسيب فى أحواض كبيرة أو برك وقد تضاف مواد تساعد على تجميع الحبيبات وترسيبها مثل أملاح الشبه وأملاح الحديد وهذه العملية تقلل من الميكروبات فى المياة.

ب- المعالجة الثانوية :

وتجرى للتخلص من المواد العضوية الموجودة بالمياه وتستخدم فيها البكتيريا التى عن طريقها يتم التخلص من ٩٥ % من المواد العضوية وتتم هذه العملية بتجميع المياه المعالجة فى خزانات أو برك وتترك لمدة كافية يتم خلالها تحلل المواد العضوية بفعل البكتيريا ويمكن الاستفادة من المياه المعالجة ثانوياً فى كثير من المصانع وفى رى نوعيات معينة من المحاصيل والأراضي حيث تكون المياه غنية بمركبات الفوسفور والبوتاسيوم والنيتروجين التي تعتبر سماد.

جـ- المعالجة النهائية أو الثلاثية :

وتجرى للتخلص من المواد غير العضوية مثل الكلوريدات والكبريتات والفوسفات والنترات والأصباغ ونسبة كبيرة من المعادن الثقيلة وقد يستعمل الكربون النشط فى التخلص من بعض هذه المركبات كما أن المعالجة بالكلور تعد من أكثر الطرق فاعلية للتخلص من البكتيريا والكائنات الدقيقة المثبتة.

أو قد يستخدم نظام الأحواض المائية الزلطية GBH الذى يعتمد على المعالجة البيولوجية فى تنقية المياة حيث يقوم نظام GBH بتقنية المياه العادمة وتخليصها من المواد الملوثة بكفاءة عالية وجعلها مطابقة للحدود المسموح بها من الوجهه البينية ويتكون هذا النظام من أحواض أو قنوات طولية لا تسمح بتسريب المياه , ذات ميول تساعد علي حركة الماء داخلها ممتلئة بحبيبات زلط ذات أقطار مختلفة ومنزرعة بأحد أو بعض النباتات ذات القدرة العالية على تنقية المياه.

الفصل الثالث
الأسر المنتجة

مشروعات الأسر المنتجة:

الأسرة المنتجة مشروع اجتماعى يستهدف تنمية الموارد البشرية للأسرة عن طريق استغلال طاقات وقدرات أفرادها باستغلال الصناعات البيئية والمنزلية وتحسين أوضاعهم بأساليب الرعاية والتوجيه لمواجهة متغيرات الظروف الاجتماعية والاقتصادية . أيضا مشروع اجتماعى ذو صبغة اقتصادية يهدف إلى استثمار جهود الأسرة فى تحويل المنازل إلى وحدات إنتاج صغيرة تعين على زيادة الدخل الشهرى , وشغل وقت الفراغ , وتأهيلهم لتنفيذ مشروعات الأسر المنتجة من خلال اكتسابهم المهارات اليدوية للعمل على تحقيق دخول إضافية ترفع من مستواهم الاقتصادى والاجتماعى .

وقد شرعت وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية التضامن الاجتماعى فى تنفيذ هذا المشروع منذ عام ١٩٦٤ وذلك من منظور اجتماعى يهدف إلى تنمية الموارد الاقتصادية للأسرة من خلال استخدامات طاقات وقدرات أفرادها داخل المنزل بتيسير حصولها على قروض انتاجية تستثمر فى صناعات صغيرة وحرف بيئية بغرض تحويل الخامات إلى منتجات تحتاجها الأسواق الداخلية والخارجية ومن ثم تحويل الأسرة إلى وحدات انتاجية بدلا من وحدة مستقبلة للمساعدات .

وقد بلغ مجموع الأسر من هذا المشروع ٣٩٧,٠٤٨ ألف أسرة من بينها ١٩٣,٩٦٢ ألف أسرة استقلت إنتاجيا وتسويقيا وقد استمرت ٢٠١,٣١٣ ألف أسرة تتعامل مع المشروع حتى نهاية عام ١٩٩٨.

ويشمل مشروع الأسر المنتجة عدداً من الفئات أهمها :-

الأسر محدودة الدخل - الأسر المؤهلين مهنيا- المواطنون الذين ينطبق عليهم قانون الضمان الاجتماعى .

ويشمل كافة المجالات والنشاطات ومنها :-

١) المشغولات النسوية : التفصيل - الحياكة - الحرف اليدوية ... إلخ

٢) الصناعات التطبيقية مثل النجارة والحدادة ... إلخ

٣) المنتجات السياحية مثل الكليم والسجاد .... إلخ

٤) مشروعات الأمن الغذائى مثل تربية الدواجن والنحل وإنتاج العسل .... إلخ

٥) مشروعات تجارية بسيطة .

مميزات مشروعات الأسر المنتجة :

ومن مميزات مشروع الأسر المنتجة أن هذه المشروعات تقوم بجمع شمل الأسرة المفككة للقيام بعمل مشترك وتعطى فرصة عمل للشباب المتعطل وأيضا للسباب الذى لم يعمل ولم يجد نفسه فى العمل الذى يقوم به إلى جانب العائد النفسى وهو شعور الفرد بالطمئنان والثقفة بالنفس والرغبة فى التطور .

وأيضا أنه لايحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ولا يشترط فيه مؤهل , فالمهم فيه الرغبة فى العمل والتطور والتدريب والتقدم فيه , وليس شرطا أيضا مواقع بعينها للقيام بهذا المشروع أى يمكن أن يتم العمل فى المنزل ولذلك يمكن للمشروع فى حالة تقدمه ونجاحه أن يلعب دوراً فعالاً فى إنعاش الاقتصاد القومى.

فمعظم الصناعات الصغيرة أو الكبيرة فى مصر بدأت بمشروع الأسر المنتجة ,وقد استهدف مشروع الاسر المنتجة أول الأمر رفع المستوى الاقتصادى لتهيئة مستوى أفضل للمعيشة خاصة للأسر منخفظة الدخل , تحويل المنزل إلى وحدة انتاجية باستغلال الوقت الحر المتاح لأفراد الأسرة السعى لكى تتم الأنشطة الانتاجية بما يتفق مع خامات البيئة واحتياجات السوق .

ومن ثمار مشروعات الأسر المنتجة أنها تساهم مشروعات الأسر المنتجة فى تحقيق عدة عوائد , عائد اقتصادى واجتماعى ونفسى , ويتمثل العائد الاقتصادى فى مشروعات الأسر المنتجة فى استثمار طاقات الاسر وامكاناتها البشرية فى أعمال مستمرة تعود عليها بالنفع وتوفير فرص العمل الإيجابى الجديد أمام المواطنين , زيادة دخل الفرد والأسرة نتيجة لتنفيذ المشروع المدر للدخل مما يوفر للأسرة دخلاً إضافيا يسهم فى تغطية احتياجاتها وتطوير نوعية الحياة الاجتماعية للأسرة وبالتالى زيادة الدخل القومى , استغلال الخامات البيئية , الحفاظ على بعض الصناعات المتوارثة لإحياء التراث العربى الأصيل , توفير المنتجات التى تحتاجها الأسر بأسعار منخفضة لأنها تحسب على أساليب التكلفة مع هامش ربح بسيط .

بينما يتمثل العائد الاجتماعى فى توفير الاستقرار للأسرة نتيجة لتدبير دخل إضافى يسمح بالارتفاع بمستوى المعيشة بصورة مستمرة , تدعيم الروابط الأسرية بالتفاف الأسرة حول المشروع الانتاجى وإسهام كل عضو بقدر ملموس فى سبيل نجاح المشروع,إتاحة الفرصة أمام مجموعة من المنتفعين للاشتراك معاً فى مشروع تنموى واحد مما يعمق المشاركة الاجتماعية والترابط الاجتماعى, تعديل السلوك الفردى والأسرى نحو المشاركة الإيجابية فى الأنشطة نتيجة لتعديل القيم والاتجاهات نحو ترشيد الانفاق والادخار وتخطيط النشاط , الحد من البطالة المقنعة والهجرة من الريف إلى المدن .

أما العائد النفسى فيتمثل فى شعور الفرد والأسرة بالأهمية وارتفاع قيمته فى المجتمع بعد أن تحول الفرد والأسرة إلى وحدة انتاجية تعتمد على نفسها فى كسب عيشها , الاحساس بالاطمئنان نتيجة لامتلاك حرفة تدر عليه دخلا مناسباً وقابلاً للزيادة كلما ضاعف من مجهوده وانتاجه , الثقة بالنفس والامل فى التطوير نتيجة لوجود جهاز مهتم بالرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية والفنية والتسويقية ومستعد للتدخل لحماية الفرد والأسرة من المخاطر المتعددة.

<u>دورها فى مواجهة الفقر:</u>

لمعرفة دور مشروعات الأسر المنتجة فى مواجهة مشكلة الفقر فى المجتمع المصرى أجرت الباحثة سوسن محمود حسن جاد دراسة بعنوان مشروعات الأسر المنتجة ودورها فى مواجهة الفقر فى المجتمع المصرى على مجموعة من المنتفعات بمشروع الأسر المنتجة عددهم ١٠٢ منتفعة من بعض الأحياء فكانت نتائج الدراسة تشير إلى أن جميع الحالات أجمعن على أن المشروع يسد احتياجات الأسرة ويساعدهن فى مصروف البيت , كما أن ثلاثة أرباع عينة الدراسة متزوجات الأمر الذى يفسر أن المشروع يساعد على تحسين دخل الأسرة , كما أن هناك بعض الأزواج يشاركن زوجاتهم فى العمل بالمشروع ومن ثم فإن المشروع قد قام بتوفير فرص عمل جديدة وإن كانت بقدر محدود , وقد أدى هذا إلى دعم الروابط الأسرية فيما بينهم .

كما أن المشروع استخدم مرونة فى قبول أى سن للقيام بالمشروع , إذ أنه ليس قاصراً على المرأة المعيلة لأسرتها وإنما يمتد ليشمل الشابات فى مقتبل العمر لإتاحة الفرصة لهن للاعتماد على أنفسهن وكذلك لتدبير نفقات الزواج , واختلفت أسباب اللجوء إلى مشروع الأسر المنتجة وبترتيب هذه الأسباب نجد أن الأولوية كانت فى تحسين ظروف المعيشة , ثم الاعتماد على النفس وإعالة الأسرة وعدم الاحتياج لأحد , أن المشروع سوف يحقق استفادة للأبناء فى المستقبل , شغل أوقات الفراغ.

غير أن من أهم المشكلات التى تواجه المنتفعات كانت متمثلة بشكل أكبر على التسويق , والمنافسة غير المتكافئة مع محلات الملابس والمفروشات الجاهزة وخاصة أثناء فترة الأوكازيون,ومن أهم المشكلات أيضاً ضعف دور الجمعيات الأهلية فى مجال رعاية المرأة المعيلة , المشاكل التى تقف حائلا دون التوسع بالمشروع رغم أن معظم المستفيدات من المشروع لديهن الطموح والاستعداد للعمل والانتاج والتوسع بالمشروع ولكن ينقصهن التدريب والتأهيل وقلة الخدمات الجيدة المناسبة للمشروع , وعدم الاستفادة الكاملة من الخامات البيئية المتاحة , ضعف دور المتابعة والإشراف سواء كانت متابعة فنية أو اجتماعية أو اقتصادية بالإضافة إلى عدم وجود أى نوع من أنواع الإرشاد والتوعية بالاشتراطات الصحية الخاصة بمشروعات تربية الدواجن والطيور فى ظل انخفاض الوعى البيئى للمنتفعات .

الفصل الرابع
زراعات غير تقليدية

زراعة نبات البامبو:

قدم مهندس مصرى اسمه جمعة طوغان مشروعاً جديداً يعتمد على استخدام مياة الصرف الصحي لزراعة شجرة البامبو فلها فوائد كبيرة كما حددها في بحثه فهي تستخدم كمصدر أساسي لصناعة الورق والأخشاب وفي نفس الوقت تخلص من عبء مياة الصرف الصحي فهناك قيود تمنع إعادة استخدام مياة الصرف رغم إمكانية إسهامها الفعال في حل مشاكل عجز المياة التي تعانى منها مصر مما يخفف الضغط على مياة النيل المحدودة أصلاً لذا يجب تعظيم الاستفادة من كل قطرة مياة بعمل حلول تناسب المشاكل المطروحة فمياة الصرف تشكل عبء ومصدر تلوث في الزراعات التقليدية التي يزرعها الفلاح المصري فما الضرر من تغيير نوع الزراعة بما يناسب نوعية المياة لننتج منتج مختلف غير موجود حالياً في أسواقنا المحلية وله سعر عالي في الأسواق العالمية وسلعة يمكن تصديرها تعمل على رفع دخل الفلاح المصري الذي بدأ يهجر الزراعة لدخلها المتدني جداً مقارنة بغيرة من مزارعي الدول المجاورة ويكون مادة خام رخيصة للعديد من الصناعات المحلية.

ولكن كيف نحول هذا العبء البيئي الكبير إلى حل لبعض أهم مشاكل مصر مثل مشكلة صناعة الورق واستيراده من الخارج بملايين الجنيهات سنوياً ؟ وكيف نستخدمه في الحد من استيراد الأخشاب بل تصديرها وتوفير مادة خام للعديد من الصناعات الهامة؟.

مياة الصرف الزراعي تمثل كمية ضخمة جداً ونحن في مصر بالتحديد في أمس الحاجة لتلك المياة لمواجهة النقص الحاد في التربة الزراعية نتيجة التعدي عليها بالمباني وارتفاع معدل الاستهلاك اليومي للمواطنين لارتفاع عدد السكان مما ينذر بخطر كبير في حالة الاعتماد الكامل على الخارج في سد الفجوة الغذائية لهذا يجب على صانعي القرار النظر لمثل هذه الأفكار التي لا ننفرد بها بل مطبقة في العديد من الدول المتقدمة لتنقية مياة الصرف الصحي وليس الزراعي ويبلغ طول شبكة المصارف في شبكة الري والصرف المصرية حوالي ١٧ألف كيلو متر تتلقى مياة الصرف الناتج عن عمليات الري وتتم عمليات تطهير سنوية لتلك المصارف لنزع الحشائش المائية وتتم عمليات تطهير على فترات متباعدة نتيجة لطبيعة مياة الصرف التي لا تحمل طمي أو ترسيبات عكس مياة الري وتتكلف هذه العمليات ملايين الجنيهات سنوياً لمكافحة الحشائش المائية للمصارف التي ثبت أن لها فوائد أكثر من أضرارها حيث يعتقد الكثير من خبراء الري والصرف وهذا للأسف قاعدة لم تتغير ولم تبحث وأخذت قاعدة مسلمة، وهى أن الحشائش المائية تعوق جريان المياة والتصريف وتسبب مشاكل نقص وصول المياة للمنتفعين ويمكن قبول ذلك وبتحفظ على الترع المنوط بها نقل مياة الري حيث يمكن فعلاً أن تعمل الحشائش المائية على إعاقة حركة المياة أما المصارف فليس المطلوب منها نقل المياة إلى الحقل بل استقبال المياة الزائدة عن عمليات الري والغسيل والمقصود أن الحشائش المائية في المصارف بالتحديد لا تؤثر بنفس القدر على كفاءة نقل المياة في شبكة الري والفكرة الرئيسة للمشروع هي ترك الغاب الذي ينمو على جانبي المجارى والجسور وذلك على امتداد شبكة المصارف التي تمتد بطول حوالي ١٧ ألف كيلو متر بطول البلاد ولا يتم تطهيرها وفى ذلك العديد من الفوائد منها الاستفادة من مساحة تقدر بـ أكثر من ١٦ ألف فدان والهدف من ذلك :

أولا: الحصول على٣٢٠ ألف طن في العام مواد خام .
ثانيا: توفير ملايين الجنيهات من ميزانية الدولة تنفق سنوياً على عمليات نزع الحشائش.

ثالثا: تنقية مياة المصارف وتصبح مياة صالحة لري بعض الزراعات .
ثانيا بالنسبة للصرف الصحي: تستخدم عدة دول تلك الفكرة البسيطة وهى زراعة الغاب بهدف معالجة مياة الصرف الصحي كطريقة فعالة من طرق المعالجة ورخيصة جداً .

<u>الفوائد العلمية للفكرة:</u>

تحتوي الفكرة على العديد من الفوائد العلمية نذكر منها:
١- حل مشكلة ٢,٤ مليار متر مكعب من مياة الصرف الصحي يمكنها تحويل مساحة ٤٠٠ ألف فدان من المناطق الصحراوية إلى مناطق زراعية والحد من المشكلة البيئية والصحية الكبيرة وإهدار لحجم مياة يمكن استخدامها لإنتاج مواد خام تدر عائد مجزى اقتصادياً.
٢- حماية نهر النيل والمجارى المائية وخزان المياة الجوفية السطحي والعميق من التلوث البكتريولوجي والفيروسي والكيماوي للمياة وتدهور حالة الثروة السمكية النهرية والبحرية.
٣- محاولة تعويض المساحات التي فقدت من زحف الصحراء أو الزحف العمراني.
٤- الحد من التلوث البيئي وزيادة نسبة الأوكسجين وزيادة نصيب الفرد من المسطحات الخضراء.
٥- الحد من مشكلة البطالة وعمل تنمية حقيقية للمجتمعات المحلية وإيجاد فرص عمل حقيقية ذات عائد مرتفع.
٦- الحفاظ على التربة بإثراء المكونات الطبيعية والبيولوجية للمناطق القاحلة وشبه القاحلة.
٧- المساهمة في تنقية ملوثات الهواء وإضافة عوامل تلطيف المناخ في مناطق معظمها تشكل تخوم صحراوية قارية وشبه قارية للمناطق الجديدة التي تشكيل مناطق جذب وتنمية للسكان الذين يمكن تواجدهم في مثل هذه المناطق.

٨- إدخال أصناف جديدة من نباتات الخيزران ذات القيمة التجارية.
٩- توفير مادة خام رخيصة واستثمارها في الكثير من الصناعات الهامة مثل- : صناعة ورق الطباعة- صناعة الأثاث المنزلي - صناعة ألواح خشب الكونتر - صناعة التحف الفنية - صناعة الملابس- صناعة الكربون النشط - صناعة المنشآت الهندسية والديكور.

الجوجوبا :

وهى شجرة مدهشة ثمارها لا تؤكل ولا تشرب لكنها عامرة بالخير للانسان شجرة تتحمل الحرارة والملوحة وتقلبات الجو وهي ربما أكثر الأشجار عمراً فهي تظل تثمر لأكثر من مائة سنة عندما تروي بماء عذب،تنتج زيوتها مستحضرات طبية تغذي الشعر وترطب الجلد ،وتعالج أمراضاً كثيرة وعندما تروى بمياه الصرف الصحي، تنتج زيوتاً أغلي مما تنتجة أى شجرة علي وجه الأرض: وقوداً يحرك كل ما يسير علي الطرقات وما يطير في السماء البيو ديزل أو الوقود الحيوي طاقة اليوم والغد وقد نجح في انتاجه فعلا الدكتور محسن رضوان الاستاذ بكلية هندسة المطرية.

فما خصائص شجرة الجوجوبا؟

هي شجرة برية في الأصل قليلة الاحتياجات المائية تتحمل العطش لمدد طويلة،تتحمل الملوحة،حاجتها للرعاية قليلة من ناحية التسميد والخدمة والتقليم، نادراً ما تصاب بالأمراض،وقليلة الاحتياج للرش الوقائي أو العلاجي إنتاجها آمن،لأن من يسرقه لن يستفيد منه، لذلك فهو لا يحتاج حراسة، محصولها يتحمل البقاء طويلاً بلا تلف سواء علي الشجرة أو الأرض أو في المخازن شجرة معمرة تثمر في العام الثالث من الزراعة ويظل محصولها يزيد كلما كبرت حتي تستقر في السنة العاشرة وتستمر في الحياة والاثمار لمائة عام أو أكثر وهي شجرة ثنائية الجنس بعضها مؤنث ينتج الثمار وبعضها مذكر ينتج حبوب اللقاح وثمرة الجوجوبا تعطي نصف وزنها زيتاً

ومخلفات العصر تشكل علفاً فنياً ب٠٣٪ بروتين،بعد تخليصها من مادة السيموندسين التي تفقد الشهية وهناك اتجاه لعمل مستحضر من هذه المادة علي حدة لعلاج النهم للطعام والسمنة،أما الزيت نفسه فهو بلا رائحة،غير قابل للتأكسد أو التزنخ لذلك فهو يتحمل التخزين الطويل دون أن تتغير خصائصه، وهو سائل شمعي، عظيم الفائدة.

التطبيقات التكنولوجية:

تجري حالياً أبحاث علي استخدام زيت الجوجوبا لعلاج أمراض العيون بالتعاون مع معهد أبحاث أمراض العيون حيث تم نشر بحثين في هذا المجال فثبت أن زيت الجوجوبا الخام يعالج أمراض حساسية العين دون أي آثار جانبية، كما ثبت أنه يعالج جفاف العين بطريقة أفضل من الدموع الصناعية وتجري أبحاث عن مدي كفاءته في علاج قرح القرنية وأبحاث علي علاج أمراض الروماتيزم وغيرها من الأمراض وثبت أنه قابل للشرب دون سمية كما أنه مضاد للالتهابات وخافض للحرارة ومسكن ويحمي الكلي والكبد وله آثار مضادة للأورام ويزيد من كفاءة جهاز المناعة وزيت الجوجوبا يقضي علي مرض الجرب لدي الحيوانات ويعتبر من أفضل العلاجات لجروح الحيوانات بالاضافة إلي قدرته الفائقة علي طرد الطفيليات والحشرات من الحيوانات وتمشياً مع الاتجاه العالمي لاستبدال الكيماويات بمادة طبيعية وقد تم تسجيل المركب نات - ١ في وزارة الزراعة كأول مركب طبيعي يستخدم زيت الجوجوبا بنسبة ٦٩٪ للقضاء علي حشرات المن والذبابة البيضاء صانعات الانفاق والأكاروس علي الخضر والفاكهة، ونشر الدكتور علي توفيق من معهد أمراض النبات بحث عام ٢٠٠١ يوضح فيه أن استخدام زيت الجوجوبا مع تقاوي البطاطس يؤدي إلي القضاء بنسبة كبيرة علي مرض العفن البني في البطاطس،وحصل أحد الباحثين علي درجة الدكتوراه من كلية الزراعة جامعة بنها استخدم مركب من زيت الجوجوبا يقضي علي دودة القصب الكبيرة وثاقبة الذرة الأوروبية في حقول الذرة .

وبدراسة تأثير إضافة شمع الجوجوبا علي المطاط الطبيعي كانت النتائج كالتالي:

١- يمكن استخدام شمع الجوجوبا في خلطات المطاط الطبيعي.

٢- أدي استخدام الشمع إلي زيادة زمن اللسع مما يعطي المنطقة أمانا أكثر أثناء عمليات التشغيل.

٣- الخلطات التي تحتوي علي الشمع تقاوم الحرارة أكثر من الخلطات التي لا تحتوي علي الشمع .

٤- إضافة الشمع مع المطاط لا يظهر أي طفح سطحي مما يساعد علي الحفاظ علي استمرار شكل المنتج وقد استطاع الدكتور محسن رضوان من جامعة حلوان أن ينتج من زيت الجوجوبا السولار المصري

زراعة نبات النيم:

هى شجرة مدارية تشبه أشجار الماهوجني وتنتشر في الغابات الجافة ، وفي الفترة الأخيرة تمت زراعة ما يقرب من ٤٠٠٠ شجرة نيم في مصر، في منطقة الدلتا وهى من الأشجار الخشبية التي تتميز بكبر حجم جذرها حيث تمتد جذورها إلى مساحات كبيرة بشكل عرضي وليس في العمق ويصل ارتفاع الشجرة إلى ١٦ متراً و٣٠ متراً عند اكتمال النمو ، ويصل قطر مجموعها الخضرى إلى عشرة أمتار وتمتاز الشجرة بجذع قاس صلب، بنى داكن، يتراوح قطره ما بين ٧٥- ١٥٠ سنتيمتراً وهي ذات قشرة بنية متشققة، تتجمع الأوراق عند نهايات الأغصان، يصل طول الورقة إلى ثلاثين سنتمتراً أوراقها مركبة من عدد من الوريقات المتقابلة يصل إلى سبع عشرة وريقة النوارة جانبية عديدة الأزهار يصل طولها إلى عشرين سنتميتراً، والزهرة بيضاء، عطرية، أما الثمرة فيصل طولها إلى سنتمترين وهي خضراء تتحول إلى اللون الأصفر عند نضجها، ذات بذرة واحدة ولب حلو يؤكل.

ويتكاثر النيم بالبذور وتبدأ في إنتاج الثمار بعد ٣ـ٥ سنوات وبعد مضي ١٠ سنوات تكون أكثر إنتاجاً ومع توفر الظروف الملائمة يصل إنتاج الثمار لكل شجرة إلى حوالي ٥٠ كليوجرام في السنة وتحتوي الثمار على كمية كبيرة من فيتامين C والبذور المصدر الأساسي للمادة الفعّالة، وقديمًا كانت تزرع عن طريق بذور الشجرة الجافة، ولكن وجد أن البذور تفقد قدرتها على الإنبات بعد حوالي شهر من تاريخ الجمع وقد أمكن الوصول لإحداث تكاثر لهذه الأشجار عن طريق التكاثر الخضري ودرجة تحمله للبيئة القاسية جيده حيث أنها تنمو في التربة الفقيرة لأنها تستطيع استخلاص المواد الغذائية من باطن الأرض كما يمكن أن تنمو في الأماكن التي تنخفض درجة الحرارة فيها إلى التجمد أو ترتفع درجة الحرارة فيها إلى ٤٦ درجة مئوية ولكنها لاتتحمل الصقيع وأنسب درجة حرارة لزراعة النِّيم بين ٢١ـ٣٢ درجة وتحمله للجفاف والرياح جيد ، لكنه متوسط التحمل للملوحة ، وتنمو في أنواع مختلفة من التربة فهي ناجحة في التربة الجافة والصخرية والطينية ولكنها توجد في الأراضي الرملية، على أن تتراوح درجة الحموضة بها بين ٦,٢ ـ٧.

وتعتبر من أكثر الأشجار التي لها مستقبل واعد وذلك لنجاح زراعتها في البيئات الجافة،والأراضي الفقيرة في العناصر الغذائية، ولكثرة فوائدها وقد نتج عن الاهتمام بالنيم في الفترة الأخيرة إجراء دراسات علمية مكثفة لتقييم الاستخدامات التقليدية لهذا العشب الطبي الهام وتحتوي البذورعلى زيت طيار يحتوي على تربينات ثلاثية ومن أهمها B و Aأما القشور والأوراق فتحوى مواد عفصية وزيتاً طياراً ومركباً تربينات مرة ثلاثية وفلافونيدات ومن أفضل الأخبار أنه يساعد في منع أو علاج مرض الإيدز وقد أصدرت المعاهد الوطنية للصحة بالهند تقارير عن نتائج مشجعة للتجارب المعملية للوقاية من الايدز وعلاجه ولديه تاريخ طويل في تخفيف أمراض التهاب المفاصل، التى منها أمراض الروماتزم.

وتستخدم منتجات النيم المختلفة لعلاج حالات الأكزيما الجلدية، والصدفية،وعدوى الجلد الفطرية كمرض الجذام كما يعتبرمفيد لعلاج التقرحات الجلدية، والبثور الصديدية، والقروح المزمنة، والطفح الجلدى الناجم عن العدوى الفيروسية، والقروح الناجمة عن الإصابة بمرض الزهرى،ولعلاج أورام الغدد المختلفة فى الجسم، والجروح المفتوحة والحروق التى تصيب الجلد، كل هذا يستجيب بشكل جيد لأي من الكريمات التى تحتوى على النيم كما يعتبر علاج للصلع وسقوط الشعر المستمر وغسل الشعر المستمر بالزيت المستخرج من أوراق النيم، يقضى على الحشرات التى تعيش على فروة الرأس كما يمنع الشيب المبكر للشعر، ويحسن من قوامه كما يعالج النيم مشاكل العدوى الجلدية ويمنع التجاعيد والترهلات الحادثة فى الأماكن الحساسة من الجلد ويستخدام كمادة مانعة للحمل وقد أجريت دراسات على زيت البذور الذي يحتوي على مركب الكبريت على الحيوانات ثم جرب على النساء فوجد أن هذا الزيت يقتل الحيوانات المنوية خلال ٣٠ ثانية لذا فهذا الزيت لا يعطي فرصة للحيوانات المنوية للوصول إلى قناة فالوب واستعمال أنواع اللبوس الدوائي المصنع من زيت النيم يعتبر مانع للحمل إذا ما تم استخدامه موضعياً والأدوية المصنعة من زيت النيم تحول دون الإصابة بالأمراض التناسلية الشائعة مثل السيلان والزهرى،وفطريات التريكوموناس والكلاميديا وهناك أمراض أخرى يمكن الوقاية منها باستعمال تلك المنتجات من أوراق النيم كما ثبت أن أوراقه تعتبر ذات فائدة كبرى للسيدات الحوامل عند حدوث الولادات الطبيعية لهم فتناول عصير أوراق النيم للمرأة قبيل لحظات الولادة، يؤدى إلى حدوث تقلصات منتظمة فى الرحم، ويمنع حدوث أى التهابات قد تنشأ بسبب الخطوات المتلاحقة أثناء الولادة،كما أن عصير أوراق النيم يصحح الحركة الدودية للأمعاء، ويمنع حدوث الحميات التى قد تصيب البعض من السيدات عقب الولادة، وفي جميع أنحاء جنوب شرق آسيا استخدم بنجاح من قبل العشابين لمئات السنين للحد من الأورام

ويجري الباحثون الآن دعم هذه الاستخدامات وقد تم اختباره على العديد من أنواع السرطان ، مثل سرطان الجلد، والسرطان الليمفاوي حيث وجد العلماء في الهند وأوروبا واليابان أن مركب السكريات المتعددة الموجود فى أشجاره،مثل الليمونويدز الذى يوجد في اللحاء والأوراق وزيوت البذور قد خفضت الأورام والسرطانات وكانت جميعها فعالة ضد سرطان الدم أو ما يعرف بالليوكيميا الليمفاوية وفي دراسة أخرى،ثبت أن الخلاصة المائية الحارة للحاء لها أثر قوى فى معالجة السرطان ولقد اعتاد الناس في كل من الهند وأفريقيا استخدام أغصانه كفرشاة للأسنان لعدة قرون حيث أن الأغصان تحتوي على مواد مطهرة لازمة لصحة الأسنان كما يستخدم مسحوقه لفرشاة الأسنان وتدليك اللثة ويستخدم في الهند لصنع معجون الأسنان وفي ألمانيا أظهر العديد من الباحثين أن مستخلصاته تمنع تسوس الأسنان وأمراض اللثة.

ويمكن التعامل بنجاح مع الاستخدام اليومي لغسل الفم بأوراقه المذابة في الماء للعلاج من تسوس الأسنان ونزيف اللثة والحلق وللعناية اليومية بالأسنان ويعمل بشكل فعال في علاج مرض السكري وقد وجد أن تناول شاى النيم يخفض من مستوى الجلوكوز الزائد فى الدم ووجد أن تناول منتجات النيم لها عائد صحى إيجابي في هذه الحالات وخلاصة أوراق النيم تعمل على منع تخثر الدم وبالتالى منع حدوث الجلطات داخل الأوعية الدموية، كما أنها تعمل على خفض ضغط الدم المرتفع،ويحد من اضطراب ضربات القلب المتوترة وقد ثبت أن له تأثير من خلال إستخدامه بعدة طرق لمكافحة هذا المرض الفتاك حيث أن المواد الموجودة بأوراقه تزيد كثيراً من حالة الأكسدة في خلايا الدم الحمراء، مما يحول دون التطور الطبيعي لفيروس الملاريا.

والتهاب الكبد من الأمراض المميتة التى تفتك بالإنسان،ولا يوجد هناك علاج حاسم بنسبة ١٠٠ %، ولكن الدراسات العلمية على أثر النيم فى التخفيف من وطأة الإصابة بالتهاب الكبد الفيروسى والتى تمت فى الهند، قد بينت أنه يساعد كثيراً فى التخفيف من أعراض ذلك المرض وتحسنت عند ٨٠ % من الحالات المصابة بالتهاب الكبد الوبائى وهناك العديد من أنواع البكتريا الضارة التى تسبب تسمم الطعام مثل بكتريا السلمونيلا التى تعتبر المتهم الأول فى حالات التسمم الغذائى والنيم يعتبر دواء فعال للحد من الآثار السيئة لذلك النوع من البكتريا الضارة بالجسم.

في ظل الاتجاه المتزايد لاستخدام الأسمدة الحيوية والمبيدات الحشرية تجري زراعة النيم على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم للحصول على العنصر النشط الأزادركتين وهو المادة المسئولة عن وقف دورة نمو الحشرات والآفات والفطريات لذا فان منتجات النيم استخدمت في عدد من الاستخدامات الزراعية وغني عن القول إن هذه الشجرة السحرية يمكن استخدام كامل اجزائها لانتاج نوع عالي الدرجة من : المبيدات الطبيعية للآفات الزراعية- المبيدات الحشرية - الزبل المتخمر- عامل طلاء اليوريا.

الاتجاه لصناعة الديزل الحيوي : بعد أن استشعر المجتمع الدولي الخطر من استخدام الغذء في توليد الوقود الحيوي بدلاً من تغذية البشر، بدأ التفكير الجاد في استخدام بعض الأشجار غير الغذائية،والتي تزرع في أراضي هامشية، ولا تحتاج إلى المياه بشدة، ويمكنها توليد الطاقة أو إنتاج الوقود الحيوي ، وكانت شجيرة النيم والجاتروفا أهم الأشجار التي بدأ الاهتمام بها يشتد بدرجة كبيرة، وذلك في إطار فهم جديد اطلق عليه مشروع زراعة الطاقة وقد أجريت العديد من الأبحاث والدراسات خاصة في الهند لاستخراج الديزل الحيوي من زيت النيم وقد أثبتت جدوى إنتاج الديزل الحيوي وكانت النتائج مشجعة.

الاتجاه في صناعة مستحضرات التجميل : شهدت العقود القليلة الماضية طلباً كبيراً على منتجات التجميل العشبية ، والبعيدة عن مواد التركيب ،لأنها تعتبر مستحضرات أعشاب طبيعية آمنة للاستخدام وليس لها أي آثار جانبية.

شجرة المورينجا:

الجرام الواحد من شجره المورينجا به سبعه أضعاف فيتامين سي الموجود بالبرتقال وثلاثه اضعاف البوتاسيوم الموجود في الموز وأربعه أضعاف الكالسيوم الموجود في الحليب. والجرام الواحد من شجره المورينجا به أربعه ضعاف فيتامين أ الموجود فى الجزر.

بالاضافه إلي أن الجرام الواحد من المورينجا به ٤٦ نوع من مضادات الأكسده و٣٦ نوع من مضادات الالتهابات و١٨ حمض أميني و١٥ فيتامين وملح معدني.

وعند زراعتها زراعه كثيفه تعطي انتاج خضري قدر في بعض التجارب ب ٢٧٠ إلي ٣٠٠ طن/ فدان سنوياً باجمالي تسع حشات في السنه بما يعادل ٦٥٠ إلي ٧٠٠ طن سنوياً ومن العجيب أن أوراقها وأزهارها وثمارها تؤكل خضراء وتطهي أو تجفف وتشرب كالشاي أو تستخدم كالبهارات والتوابل في إعداد الطعام كما أجريت عليها العديد من الأبحاث في مختلف دول العالم وثبت أن لها تأثير معالج لأكثر من ثلاثمائه مرض مختلف.

وأهم الأمراض التى تعالجها بشكل ممتاز(السكر- الزهايمر- هشاشه العظام -الضعف الجنسي عند كلا من الرجال والنساء -بعض أنواع من السرطانات- أمراض القلب- علاج الجروح والحروق وغيرها الكثير.

عيش الغراب:

ينتمى فطر عيش الغراب إلى الكائنات النباتية ولكنه ليس نبات لأنه يعتمد فى البناء الغذائى له على مادة الكلوروفيل ويكون بناءه الغذائى على مواد متحللة تمكنه من تحليل السليلوز من المواد العضوية التى يزرع عليها ولذلك يعتبر فطر عيش الغراب من الكائنات الحية الدقيقة ذات الأهمية الأقتصادية وهذه الأهمية هى التى تجعلنا ندعو المواطن الريفى البسيط إلى الاستفادة منه بزراعته لما يمكن أن يعود عليه من فائدة إما ببيعه والتربح من وراءه أو بأكله والتغذى عليه هو وأسرته.

الباب السادس
التنمية والريف

الريف المصرى والريف فى أوروبا:

عندما نقارن الاهتمام بالريف في الدول الغربية وإهماله عندنا ندرك أن المثير من مشاكلنا راجع الى حالة الريف ففي الغرب نجد أن الناس تكره السكن في المدن وتتجه إلى الريف لوجود الهدوء فيه وأفضلية جوه وخلوه من التلوث أما عندنا فقد أصبح الريف طارداً للسكان، ويتسبب ذلك في الهجرة من الريف إلى المدن وهذه الهجرة جزء كبير من مشاكل مصر فنرى الزحام والتكدس والعشوائيات والتلوث في مدينة مثل القاهرة أو غيرها من المدن الكبرى ويبدأ كل هذا من هروب القرويين من الريف إلى المدينة بحثاً عن حياة أفضل وقلما يجدونها ويصطدمون بقيم المدن، واختلاف العادات والمجتمع فيتوجه البعض إلى الجريمة.

التنمية الريفية عموما تشير إلى عملية تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاقتصادية للناس في الريف وتركز تقليدياً على استغلال الأراضي كثيفة الموارد الطبيعية مثل الزراعة ومع ذلك تغيرت بتغييرات شبكات الإنتاج العالمية وتعتبر قضية التنمية عامة، والتنمية الريفية خاصة من أهم القضايا التي تشغل فكر علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة،ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون والمجتمع بكل فئاته ويرجع ذلك إلى الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع وكذلك لعدة اعتبارات منها:

١-أن أغلب سكان العالم خاصة في الدول النامية يعيشون في الريف.

٢- أوضحت الدراسات الإحصائية التي أجريت في أفريقيا وآسيا أن ما بين ٧٥%و٨٥% من السكان الريفيين يشتغلون بالزراعة أما بقية السكان الريفيين فيمتهنون أعمالاً أخرى منها الصناعات الريفية والتجارة والنقل والخدمات.

٣- أن نسبة المشتغلين بالزراعة من جملة عدد السكان الريفيين تبلغ ما بين ٤٥-٧٥% خاصة في الدول العربية.

٤- قصور أنماط التنمية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال وقصورالاستثمار في الموارد البشرية في الريف.

٥- ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر.

٦- أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي بيئة المعيشة بين سكان الريف وسكان الحضر وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ ٤-٦ مرات أكثر من نصيب الفرد في الريف كما ورد في تقرير المركز الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة.

٧- ارتفاع نسبة الأمية بين سكان الريف.

٨- أن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية.

من أجل ذلك برزت أهمية التنمية الريفية المستدامة كقضية تهتم بها الدول والمنظمات والهيئات الدولية، وقد أنشأت من أجل التخطيط لها ومتابعة تحقيق أهدافها واستراتيجياتها إدارات متخصصة في الدول والمنظمات، ومن ذلك شعبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهي جزء من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وبرامج وإجراءات التنمية الريفية معظمها تهدف لتنمية الريف الاجتماعية والاقتصادية وبرامج التنمية الريفية عادة ما تكون من أعلى إلى أسفل والتنمية الريفية تهدف إلى إيجاد السبل لتحسين حياة الريف بمشاركة سكان الريف أنفسهم وذلك لتلبية الحاجة المطلوبة من المناطق الريفية قد لا يفهم غريب الإعداد والثقافة واللغة وغيرها من الامور السائدة في المنطقة المحلية .

اطار التنمية الاقتصادية الزراعية وأهدافها:

ان تحليل التنمية الاقتصادية يدور حول الزيادة العامة للدخل الحقيقي والتغيرات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة العامة في الدخل،ويؤكد ميلتون اسمان أن التنمية تحولا حضاريا في الدول الاقل تصنيعا والتي تعكس تحولات اجتماعية وتغيرا في التنظيم الريفي الزراعي الرعوي الى التنظيم صناعي بما يتضمنه هذا التحول من استيعاب التغيرات التكنولوجية.

وبرامج التنمية تعالج جانبين في آن واحد،حيث معالجةأحدهما دون الاخرسوف لا يحقق الأهداف المحددة،ومعظم تجارب التنمية للدول النامية لم تحقق أهدافها بصورة مؤكدة لانها لم تعالج المسألة بجوانبها المختلفة واهتمت بالجانب الاقتصادي واهملت الجوانب الاساسية الاخرى خاصة طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة،مما يترتب علية زيادة الناتج الاجمالي بنسبة مستهدفة بينما لم تحقق العدالة في التوزيع ذلك الناتج المحقق.

حيث ان المتعارف عليه ان معظم البرامج التنمية الاقتصاديةالزراعية قد تم تخطيطها وتنفيذا وفقا لمتطلبات الانشطة الاقتصادية للدول المتقدمة بحيث تصبح مخرجات القطاعات الاقتصادية في الدول النامية،مدخلات للنشاطات الاقتصادية في الدول المتقدمة وبقيت اهتمامات التنمية في بعض الدول المحصورة في مجال صناعات الاستخراج وانتاج المحاصيل الزراعية،برغم قدرة مواردها على النمو في مجالات الأخرى.

إلا أن احتياجات الدول المتقدمة إلى ذلك النوع من السلع الأولية أدى إلى تنظيم برامج التنمية وفقاً لمتطلبات مما ترتب عليه من الناحية الاقتصادية للتنمية تشكيل بنية دولية ضمنت من خلالها الدول المتقدمة أن تدور في فلكها العديد من الدول النامية كاطراف تعمل على تغذيتها،وهذا يتجلى في علاقات التبعية ين الاقتصادالنامي والاحتكارات العالمية للدول المتقدمة .

وتتضمن معظم سياسات التنمية الاقتصادية القومية العديد من الاهداف الأساسية والفرعية ويمكن توضيح الأهداف الرئيسية لها كالآتي:-

أولا:- توفيرظروف العامة المواتية للتنمية الاقتصادية.

ثانيا:- حصرامكانيات التنمية والعوائد المتوقعة من استخدامها.

ثالثا:- قيام السياسة الاقتصادية بتنفيذ برامج استثمارية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بحيث يشمل كافة آفاق الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي وبمعنى آخر توظيف كافة الموارد الاقتصادية .

رابعا:- خلق الاساليب والسبل الممكنة لتسريع النشاط الخاص في مجال التنمية الاقتصادية.

المشروع القومى للتنمية الريفية :

ولقد ظهرت فى الفترة الأخيرة الدعوة إلى تبنى مشاريع قومية للنهوض بالقرية المصرية وتنميتها تهدف إلى أن تتحقق فى القرية نفس نوعية الحياة فى المدينة من ناحية مستوى الخدمات التى يحصل عليها المواطن فى المدينة وأيضاً زيادة فرص العمل المستقرة فى القرية بما يقلل من الهجرة الريفية ويخفف العبء على المدن إقتصادياً وإجتماعياً وأمنياً وبما يعمق الممارسة الديمقراطية وتحمل المواطنين مسئولية التنمية فى قريتهم مما يزيد من إنتمائهم إليها ويخفف الضغوط على الموارد الحكومية المحدودة وتشتمل برامج التنمية الريفية المقترحة عدد من المشروعات من أهمها البنية الأساسية وتشمل التغذية بالمياة للشرب والصرف الصحى والطرق والكهرباء والإتصالات بالإضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والدينية والشبابية وبرامج لتنمية المرأة ورعاية الطفولة كما تشتمل على برامج للتنمية الإقتصادية فى مختلف المشروعات المتعلقة بزيادة الإنتاج الزراعى والتصنيع فى الريف وإدخال أساليب تكنولوجية جديدة بمفهوم تكامل المشروعات الإقتصادية مع التركيز على نوعية المشروعات كثيفة العمالة بما يسمح بإستيعاب أكبر عدد ممكن من الراغبين فى العمل ويسهم بقدر كبير فى حل مشكلة البطالة

إن التخطيط لقيام تلك المشاريع والبرامج للتنمية الريفية هى خطة طموحة للغاية ومطلوبة, وان جاءت متأخرة قليلاً , كما أن الإستثمارات المطلوبة لها تعتبر إستثمارات كبيرة للغاية وكما هو واضح مما سبق فالبعد المكانى لكل تلك المشاريع هو القرية المصرية القائمة , أى أن تنفيذ خطط التنمية الريفية سوف يكون داخل القرية المصرية وحولها على الأرض الزراعية الأمر الذى سوف يؤدى إلى زيادة التوسع العمرانى على الأرض الزراعية لإستيعاب مشاريع التنمية المختلفة حيث من المخطط إنشاء المدارس بمستوياتها المختلفة ومراكز محو الأمية والمعاهد الثانوية والمتوسطة الزراعية والصناعية أو التجارية والوحدات الصحية والمستوصفات والمستشفيات ومراكز رعاية الطفل وكذلك المشاريع الثقافية من مكتبات عامة ودور عرض سينما ومراكز الشباب والأندية المحلية وما تحتاج من ملاعب ومبانى إدارية مختلفة وغير ذلك من المشروعات الخدمية , أضف إلى ذلك مشاريع البنية الأساسية وما تحتاجه من محطات تنقية المياه وخزانات ومحطات رفع ومعالجة الصرف الصحى ومحولات الضغط الكهربى وبذلك ستتضاعف الكتلة العمرانية للقرية وتتناقص الأراضى الزراعية كما أن إنشاء شبكات التغذية بالمياة وشبكات الصرف الصحى المواكبة لها داخل الكتلة العمرانية للقرية سوف يواجه بمشكلة عدم وجود تخطيط سابق للقرية وأن النسيج العمرانى العشوائى بها سوف يزيد من تكلفة عمل التوصيلات إلى المنازل وأن عمليات الحفر لتلك الشبكات سوف تواجه بصعوبات فنية كثيرة مثل الحفاظ على المبانى القائمة من الإنهيار لسوء حالتها وتأثير عمليات الحفر على الحركة فى شوارع القرية كما أن سوء حالة المرافق الداخلية للوحدات السكنية الريفية سوف تؤثر على مستوى أداء الشبكات الخارجية الأمر الذى يتطلب تحسين أو تغيير توصيلات المياه والصرف الصحى الداخلية .

هذا بالإضافة إلى أن مشاريع التنمية الريفية يجب أن يواكبها مشاريع الإرتقاء بالمسكن الريفى سواء من ناحية الإنشاء أو التشطيبات أو مستوى أداء المرافق الداخلية أو أسلوب إستغلال فراغاته ومعالجة مشاكل تخزين المخلفات الزراعية وغير ذلك وهذا لن يتأتى إلا بالإرتقاء بالمستوى الثقافى والتعليمى للفلاح وعمل برامج توعية وتغيير نمط معيشته وأسلوب حياته التقليدى وما يستلزم ذلك من إعداد خطط قصيرة وبعيدة المدى للإرتقاء بالمواطن الريفى .

ومع تحقيق هذه المخططات ومشاريع التنمية الريفية سوف تتحول القرية من مراكز طاردة للسكان للمناطق الحضرية الأخرى إلى مراكز جذب للسكان تستوعب الزيادة السكانية الريفية والحضرية وستزيد من عمليات الإستيطان والتوسع العمرانى فى القرية المصرية ذات المساحة المحدودة على حساب الأرض الزراعية ولتلتحم كتل العمران للقرى الصغيرة والنجوع لتكون قرى أكبر ومراكز نصف حضرية ونصف ريفية وبذلك تنتقل أمراض المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية من زيادة للكثافة السكانية وضيق الوحدات السكنية وما يتبع ذلك من مشاكل النقل والمواصلات والمرور الآلى والمشاة والدواب مع إمكانية ظهور مناطق للإسكان العشوائى بجوار القرى النامية للإستفادة من المرافق والخدمات والإمكانيات المتوفرة بها , ومن ذلك نجد أن مشاريع التنمية الريفية وإن كانت أهداف طموحة ونبيلة ظاهرياً إلا أنها فى الواقع تخالف الإستراتيجية القومية للدولة التى تهدف إلى جذب الفائض السكانى من الوادى والدلتا إلى المناطق الصحراوية وذلك حفاظاً على الأرض الزراعية المصدر الرئيسى لغذاء الشعب المصرى وهى الأرض الزراعية التى لا يمكن تعويضها مع الوضع فى الإعتبار التكاليف الباهظة لإستصلاح الأراضى الصحراوية المحدودة الإنتاجية .

تحولت القرية من وحدة إنتاجية إلى وحدة مستهلكة وتابعة للمدينة بعد أن كانت هى المُغذى والمورد الرئيسى لمتطلبات المدينة وذلك بعد ظهور أنماط إستهلاك جديدة لدى أفراد المجتمع نتيجة لزيادة الإتصال بين القرية والمدينة بفعل وسائل الإتصال الحديثة وإنفتاح القرية الغير مدروس على مجتمع المدينة والمجتمع الخارجى سواء من خلال وسائل الإعلام أو الهجرة إلى الدول العربية أو بسبب ضيق الزمام الزراعى وبذلك تحول الريف المصرى إلى ريف متحضر.

ونجد أن مشاريع تنمية الريف المصرى لم تحقق النتائج المطلوبة منها لعدة أسباب منها غياب النظرة الشاملة والمتكاملة لعمليات التنمية الريفية وعدم وجود خطط واقعية طويلة المدى وأخرى متوسطة وقصيرة المدى كما لا يوجد تنسيق كامل بين الأجهزة الحكومية المعنية بمشاريع تنمية القرية هذا بالإضافة إلى غياب دور الأجهزة المحلية والمشاركة الشعبية فى عملية إتخاذ القرارات والتخطيط ثم التنفيذ لخطط التنمية , والأهم من كل ذلك هو أن مشاريع توفير الخدمات والمرافق للقرية المصرية كانت تنشأ فى داخل القرية وتمتد وتتوسع على الأراضى مخالفة بعد ذلك الإستراتيجية القومية للدولة التى تهدف إلى الحفاظ على الأرض الزراعية المصدر الوحيد لغذاء الشعب.

أن التنمية الريفية يجب أن تكون تنمية متكاملة ومستمرة أى أن تتكامل خطط وآليات التنمية العمرانية فى الريف مع خطط وآليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية لها من خلال الإستراتيجية القومية للدولة.

عقبات أمام التنمية الزراعية:

لا يوجد مشروع تنمية بلا عقبات إما عفوية أو عن سوء تخطيط أو متعمدة يهدف منها المعوقون عدم اتمامها ومنها

أن معظم الاستثمارات التي يضخها القطاع الخاص فى عملية تنمية الريف لاتهتم بتحقيق الأمن الغذائي ولكن أغلبها استثمارات زراعية موجهة للتصدير أو تصنيع منتجات للرفاهية

أي أنها غير ضرورية علي حساب المشروعات الأخري مثل مشروعات الانتاج الحيواني وزراعة الذرة والقمح وقطاع الزراعة يعتمد في الغالب علي ملكية صغار الفلاحين فطبيعة الاستثمارات في هذا القطاع تكون صغيرة, وتتدخل الدولة فقط في المشروعات الكبيرة أو المطلوب تنفيذها لتحقيق هدف اقتصادي قومي مثل مشروعات استصلاح الأراضي والانتاج الحيواني وغيرها من المشروعات التي تتطلب مبالغ ضخمة, وبالرغم من أهمية القطاع الزراعي الذي يتطلب زيادة في حجم الأموال المخصصة له إلا أن الدولة لديها التزامات أخري من المفترض تحقيقها خلال الخطة لذلك فإن السؤال يكمن في: هل هناك موارد أخري يمكن من خلالها زيادة حجم استثمارات قطاع الزراعة لأنه يستحق المزيد؟

وفيما يتعلق بقدرة القطاع الخاص علي ضخ المبلغ المتوقع يجب ان تبني الخطة علي مشروعات معروفة سواء من خلال دراسات جدوي مبدئية للمشروعات أو من خلال دراسة الواقع القريب الذي يوضح قدرة القطاع الخاص علي ضخ مبالغ كافية ويرى الدكتور سعيد عبد الخالق أستاذ الاقتصاد بأكاديمية النقل البحري أن المبلغ المقدر لقطاع الزراعة يعتبر قليلاً جداً خاصة أنه يشمل الزراعة والري, فهذا المبلغ لا يمكن الدولة من التوسع في عملية الزراعة علي المستويين الأفقي من خلال إضافة أراض جديدة والرأسي عن طريق زيادة إنتاجية الفدان, فالمبلغ لا يكفي العمل علي الجانبين خاصة أن مصر تعاني من اختلال الأمن الزراعي فهناك منتجات زراعية استراتيجية لابد من توفيرها مثل القمح واللحوم والزيوت والتي يصعب توفيرها في ظل انخفاض حجم الاستثمارات المخصصة لها وفيما يخص القطاع الخاص يوضح عبد الخالق أن مبلغ٤,٥ مليار جنيه هو رقم استرشادي وليس اجبارياً فلا يمكن إجبار القطاع الخاص علي ضخ هذه الاستثمارات والقطاع الخاص عادة مايتوجه للاستثمار في القطاع التجاري والصناعات التي تكون دورة رؤوس أموالها سريعة لتحقيق ربح سريع, والاستثمار في قطاع الزراعة يكون استثماراً طويل الأجل

لذلك يعزف العديد من المستثمرين عن الاستثمار في هذا المجال, ولأن الزراعة لاتحقق المبالغ والأرباح السريعة الهائلة فلابد من دخول الدولة بقوة للاهتمام بالقطاع الزراعي خاصة أنه يستوعب عمالة كبيرة وهناك صناعات قائمة علي القطاع الزراعي مثل الصناعات الغذائية والنسجية والكيماوية وغيرها علاوة علي أنه من خلال الاهتمام بالزراعة يمكن الدولة أن تزيد معدلات التصدير, فيجب الابتعاد عن التفكير في قطاع الزراعة بمفهومها الضيق والنظر إلي القطاع بطريقة سليمة لضمان النهوض به.

الباب الثامن
دور المنظمات والحيازات الكبيرة فى التنمية الريفية

دور منظمات المجتمع المدنى:

تعد منظمات المجتمع المدنى في الريف من الركائز الأساسية للتنمية الشاملة والمستدامة التي تعمل على الارتقاء والنهوض بالمجتمع الريفي سياسياً واجتماعيا واقتصادياُ وصحياً وثقافياً وذلك من خلال تنمية الامكانيات المحلية والطاقات البشرية لتحسين أوضاع المجتمع الريفى وفي هذا الإطار يأتي صدور التقرير رقم ٢٤من سلسلة المجتمع المدني التى يصدرها مركز الأرض لحقوق الانسان ويشير التقرير في المقدمة إلى أن قضية التنمية بصفة عامة، والتنمية الريفية خاصة، تعتبر ركيزة عملية التغيير الاجتماعى للنهوض بالمجتمعات وتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

لذا تعد التنمية الريفية الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة في مصر, ويبين التقرير أن نصيب الفرد من الخدمات العامة فى الحضر يبلغ ٦ مرات نصيبه فى الريف لذلك يجب تحقيق التوازن بين المحافظات وبعضها البعض من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخري خاصة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والصحية،والتعليمية لضمان المساواة والعدالة وكفالة الحياة الكريمة لكل المواطنين .

ويتناول التقرير فلسفة منظمات المجتمع المدنى مشيراً إلى أنها ترتكز علي وجود مصالح محلية تقتضي قيام شخصيات معنوية محلية تكون قادرة على تلبية احتياجات كافة أفراد المجتمع المحلي في إطار إدارة ومناخ ديمقراطي يحترم التعددية والاختلاف والتسامح وأطار قانونى يعزز عمل هذه الهيئات ويدعمها من اجل النهوض بالمجتمعات وتحسين نوعية الحياة فى الريف ثم إن إدارة التنمية الريفية هى مسئولية مشتركة لتحقيق نجاح خطط التنمية مع ضرورة توافر بقية الظروف الموضوعية لتحقيق أهداف التنمية ذلك بإزالة كافة المعوقات أمام المواطنين لكفالة الحق فى التجمع والتنظيم.

وتساهم منظمات المجتمع المدنى فى احترام قيم التسامح والتعدد والمواطنة وحرية المجتمع وازدهاره ويؤدى لتطوير قدرات البشرية والمادية للمجتمع ويساهم فى بناء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة. ويمكن فهم الأداء على أنه درجة قيام المنظمة بأنشطتها وأدوارها وفقا لمواصفات جودة مقبولة وطبقا لخطة موضوعة وخلال فترة زمنية محددة وتحقيقا للأهداف التى أنشئت من أجلها للنهوض بالمجتمع.

ويتأثر أداء المنظمات لأدوارها التنموية بالعديد من العوامل أهمها : السياق العام السياسى والاقتصادى والمحلى والدولى الذى ينمو فيه عمل التنمية والكوادر البشرية التى تدير عملية التنمية وقدراتهم العلمية ومواردها الخاصة وقدرتها على الاتصال والوصول للمعلومات، وتحمل المسئولية،وضمان الإشراف من المستفيدين وعوامل أخرى متعلقة بالمجتمع المحلى الذي تعمل فى نطاقه المنظمة مثل السكان والمستهدفين والعلاقة بالسلطات وتوفر الخدمات الإجتماعية فى البيئة المحلية.

وتوجد عدة أسس لتنمية المجتمعات بصفة عامة والريفية بصفة خاصة من أهمها : مشاركة البيئة الاجتماعية المحلية عن طريق الوعي ،وتطوير القدرات والمهارات والاعتماد علي الموارد المحلية, والإسراع بتحقيق النتائج لتشجيع المواطنين على القبول في مشروعات أخري وأي برنامج تنمية ناجح ينبغي أن يمر بعدة مراحل أساسية كما يلى :

- مرحلة جمع المعلومات والتحليل.
- مرحلة توعية المجتمع : بهدف لفت انتباه المجتمع المحلي إلي الإمكانيات والموارد الموجودة فيه وإلى أهمية توجيهها وتوظيفها كي تحقق للمجتمع نهضته وازدهارها بمشاركة المواطنين.
- مرحلة التخطيط : وتستهدف وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق تطلعات المجتمع المحلي في مستقبل أفضل وبمشاركتهم.

مرحلة التنفيذ : وضع أفكار مرحلة التخطيط موضع التطبيق والتنفيذ.
مرحلة المتابعة : ويتم فيها متابعة مشروعات التنمية للتأكد من مدى تحقيق الأهداف ونتائج الأعمال لهذه المشروعات وفق معدلات ومؤشرات للأداء محددة ومتعارف عليها .
مرحلة التقييم : وتستهدف قياس حجم ما تم إنجازه من أهداف موضوعة وفقا لخطة التنمية المحلية لتعديلها على ضوء المتغيرات والتقييم.

دور الجمعيات التعاونية الزراعية:

إن طوق النجاة للمزارع وتنمية الريف المصري هو الجمعيات التعاونية الزراعية المنتشرة في جميع قري ريف مصر فهى وحدة أقتصادية واجتماعية أنشئت بهدف رفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي لإعضائها لذلك فهي قادرة علي مواجهة أهم المشكلات المنتشرة في ريف مصر وفي مقدمتها مشكلة التفتيت الشديد في الحيازة الزراعية وارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي والاستخدام غير الرشيد للموارد المائية وزيادة دخل المزارع بمختلف فئاته وذلك عن طريق نشر اسلوب الزراعة التعاقدية بين المزارعين لاسيما المحاصيل الاستراتيجية مثل الحبوب والمحاصيل الزيتية وتفعيل دور الجمعية في التصدي بكل حزم لكل حالات التعدي علي الاراضي الزراعية وقيامها بدور حقيقي وفعال في ترشيد استخدام مياه الري ومشاركتها في مشروع تطويره في الاراضي القديمة التي تتبني تنفيذها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي .

وأهمية دور الجمعية في تطوير جهاز الارشاد الزراعي وتوفيره للمزارعين باستحداث مجالات الارشاد الزراعي لتتناسب مع التغيرات الاقتصادية التي يمر بها قطاع الزراعة من ناحية والمزارع من ناحية أخري واستمرارها في توفير وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعي.

والعودة إلي نظام تعاقب زراعة المحاصيل والدورة الزراعية فقد أكد قانون التعاون الزراعي علي حق مجلس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية في إعداد الدورة الزراعية والتركيب المحصولي للسنة الزراعية الجديدة التالية بالاتفاق مع أجهزة وزارة الزراعة المختصة لعرضها علي الجمعية العمومية العادية وإقرارها وتتعدد مزايا تطبيق نظام تعاقب الدورات الزراعية في :

- امكانية اتباع الأساليب الفنية الحديثة في الزراعة المصرية.
- امكانية تأدية الخدمات والعمليات الزراعية للمساحات الصغيرة المجمعة فى مساحات كبيرة في المواعيد المناسبة.
- ترتيب وتنظيم الدورة الزراعية في أحواض.
- سهولة اجراء عمليات الري والصرف الزراعي.
- امكانية إجراء عمليات مقاومة ومكافحات الافات والحشرات والقوارض الزراعية بأحدث وسائل المكافحة وذلك بأقل تكلفة.
- تلافي الاثر السيئة التي تنعكس علي الانتاج الزراعي عند اتباع الزراعة بالجوار.
- سهولة تنظيم زراعة الحاصيل الاستراتيجية الهامة مثل الحبوب والنباتات الطبية والعطرية والمحاصيل الزيتية والسكرية.

وعلي الجانب الآخر فان تجميع الاستغلال الزراعي لابد أن يكون شاملاً لكل الأراضي الزراعية وفق دورات زراعية واسعة، وأن يتم تطبيقه بحيث يكون تجميع المحاصيل كاملاً وفي توقيت معين لكل الحائزين داخل الدورة المجمعة، ويجب الأخذ في الاعتبار عند اعداد الدورة المناسبة أن نستخدم الأساليب السليمة والأسس العلمية الصحيحة في تنظيم زراعة الأراضي،الأمر الذي سوف يترتب عليه انخفاض تكاليف الانتاج الزراعي وبالتالي زيادة دخل المزارع زيادة حقيقية وملموسة مما يتحقق معه رفع مستوي معيشة الريف المصري بما يناسب أمال وطموحات المزارعين.

دور الفاو في التنمية:

الفاو تساعد مصر في تنفيذ استراتيجية ٢٠٣٠ للتنمية الزراعية:

طالب وزير الزراعة واستصلاح الاراضي الهيئات والمنظمات الدولية للأمم المتحدة وجميع جهات المنح الدولى وصناديق التمويل العربية والإقليمية والتجمعات الاقتصادية المختلفة بدعم الاستراتيجيات والسياسات الزراعية المصرية التي تمت صياغتها بهدف التغلب علي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد في الوقت الراهن من أجل انتاج الغذاء وتحقيق الامن الغذائي للمواطن المصري خاصة ان منظمة الفاو لديها من الخبرات والدعم ما يمكن ان تقدمه ويساعد في فى تنفيذ ما تصبو إليه مصر من تنفيذ خطة التنمية المستدامة.

حيث أن استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠ تهدف إلي تحقيق نهضه اقتصادية واجتماعية قائمة علي الزراعة وتعني بوجه خاصة مساندة الفئات الضعيفة والحد من الفقر فى الريف ومحاربة الجوع من خلال زيادة انتاجية وحدتي الأرض والمياة وتمكن مصر من الاقتراب نحو الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل ومصر تتجه حاليا إلي حث القطاع الخاص المصري علي الاستثمار الزراعي خارج الأراضي المصرية وهناك إجراءات تم اتخاذها حاليا لاستزراع مليون فدان بمشروع الجزيرة في السودان الذي يعتبر نموذجاً لدعم التعاون بين البلدين في التنمية الزراعية والتصنيع الزراعي.

المنظمات الأهلية الريفية:

التنمية الريفية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة في مصر,اذ تستهدف تحقيق توازن التنمية بين الريف والحضر, إلي جانب دورها المؤثر في تفعيل استثمارات المحليات وزيادة إسهامها في الأقاليم الواعدة، بالإضافة إلي تقديم الخدمات اللازمة للطبقات من ذوي الدخل المحدود.

لذلك فإنه من المهم الأخذ بيد الريف والنهوض به عبر الأخذ بمنهج التخطيط لتنمية المجتمع كله، سعيا لإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وبيئية لدى الريفيين تجعلهم أكثر استعدادا لتنمية مجتمعهم الذى يعيشون فيه تعزز قدرتهم وتحسن أوضاعهم المعيشية والشاهد أنه يوجد فى المجتمع الريفى العديد من منظمات التنمية الريفية الأهلية فى مختلف نواحى أنشطة الريفيين، فمنها المنظمات الاقتصادية الزراعية،والمنظمات الاجتماعية، والمنظمات الصحية، والمنظمات التعليمية، والتى يمكن القول بأنها تؤدي دوراً هاما فى تنمية المجتمع الريفى. وتعتبر تلك المنظمات الأهلية الريفية أحد أهم أشكال رأس المال الاجتماعي الريفي خاصة فى ظل التغيرات الراهنة التى تشهدها مصر سواء على صعيدها السياسى أوالاقتصادى، حيث يجب أن تهتم الدولة بتحديث نظام الإدارة المحلية وإعطاء قدر أكبر لمنظمات التنمية الريفية الأهلية للمشاركة فى عملية صنع القرار والإسهام بشكل كبير فى الإنتاج الزراعى كماً ونوعاً، يتواكب ذلك مع اتجاه الدولة إلي انسحابها من الاقتصاد ومن تقديم الخدمات وتشجيعها للامركزية في الحكم والإدارة، ويُمكن من خلال من هذا التوجه القيام بأعمال الجهود الذاتية الجماعية من أجل تحقيق التنمية الريفية بشكل حقيقى، وذلك من خلال دفع صغار المنتجين وعمال الريف الذين يعانون من نقص المدخلات، وخدمات الأسواق والخدمات الحكومية إلى العمل بصورة أكثر كفاءة عن طريق منظماتهم التى تستهدف فى المقام الأول تحسين سبل معيشتهم اجتماعيا واقتصادياً وثقافياً.

إضافة إلى إمكانية وصول هذه المنظمات الأهلية الريفية إلى عدد أكبر من السكان الريفيين وتسليم الخدمات بقدر أكثر فعالية، الأمر الذى يمكنها من تحقيق حزمة مزايا اجتماعية وسياسية أيضاً، لذلك فإن أهمية تفعيل دور تلك المنظمات الأهلية فى الريف المصرى بات ضرورة حتمية لدعم التنمية الريفية وتحقيق التوازن الاجتماعى والسياسى، نظراً لكون ذلك من أهم آليات ممارسة الديمقراطية والمشاركة الشعبية، ويساهم في تحسين نجاح خطط الدولة التنموية التي من شأنها أن تخدم مصالح سكان الريف، وتكفل تحقيق التوازن والعدالة بين أبناء الوطن الواحد(١).

أهم المصادر والمراجع

أكاديمية البحث العلمى – الهيئة العامة للتخطيط العمرانى – المسكن الريفى والتخطيط العمرانى للقرية المصرية

الشركة القابضة للمضرب والمطاحن – التقرير السنوى عن محصول الأرز فى مصر موسم ٩٤-١٩٩٥

٣- جهاز شئون البيئة – خطة العمل البيئى فى مصر - ١٩٩٢

٤- العمارة التلقائية- سيد عبد الحليم – ندوة التراث المعمارى فى أفريقيا – ١٩٨٨

٥- التنمية الاقتصادية -ميشيل تو ادور - ترجمة محمود حسن حسني.

٦- التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي- تركماني عبد الله.

٧- التخطيط الاستراتيجي - حسن محمد يوسف، سلسلة مقالات منشورة في مدونة شخصية، على الرابط الإليكتروني الآتي:
http://shekham٢.maktbblg.cm/١٠٨٤٢٩٧

٨- مبادئ الاقتصاد الكلي - مصطفى سلمان وأخرون ٠

٩- الاقتصاد الكلي- محمد نداء الصوص .

١٠- التنمية الاقتصادية- محمد علي الليثي .

١١- الطريق إلى المعجزة الاقتصادية - أحمد علي دغيم .

١٢- الاقتصاد السياسي للبطالة- رمزي زكي .

١٣- النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية -عبد الرحمن يسرى أحمد.

١٤- الشبكة العنكبوتية - موقع مجلس الوزراء المصرى

١٥- المجالس القومية المتخصصة - التوسع الزراعى الأفقى ، تقرير فنى رقم ٨ ١٩٩٠ .

١٦- الإرشاد فى التنمية - دارين . بوم . وسكنس م . تولبرت .

الخصائص البنائية للتنظيم الإرشادي الزراعي- سعيد عباس محمد رشاد ومحمد حسب النبي حبيب.

الأراضى والمياه والتنمية - د٠ عبد المنعم بلبع .

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء المصرى .

وثيقة الإستثمار الزراعى فى عهد مبارك - نهال شكرى

أساسيات العمل الإرشادى الريفى- د ٠محمد فتحى الشاذلى

مدخل الدليل التدريبى لأساسيات العمل الإرشادى الريفى - د٠يحيى على زهران

الفهرست